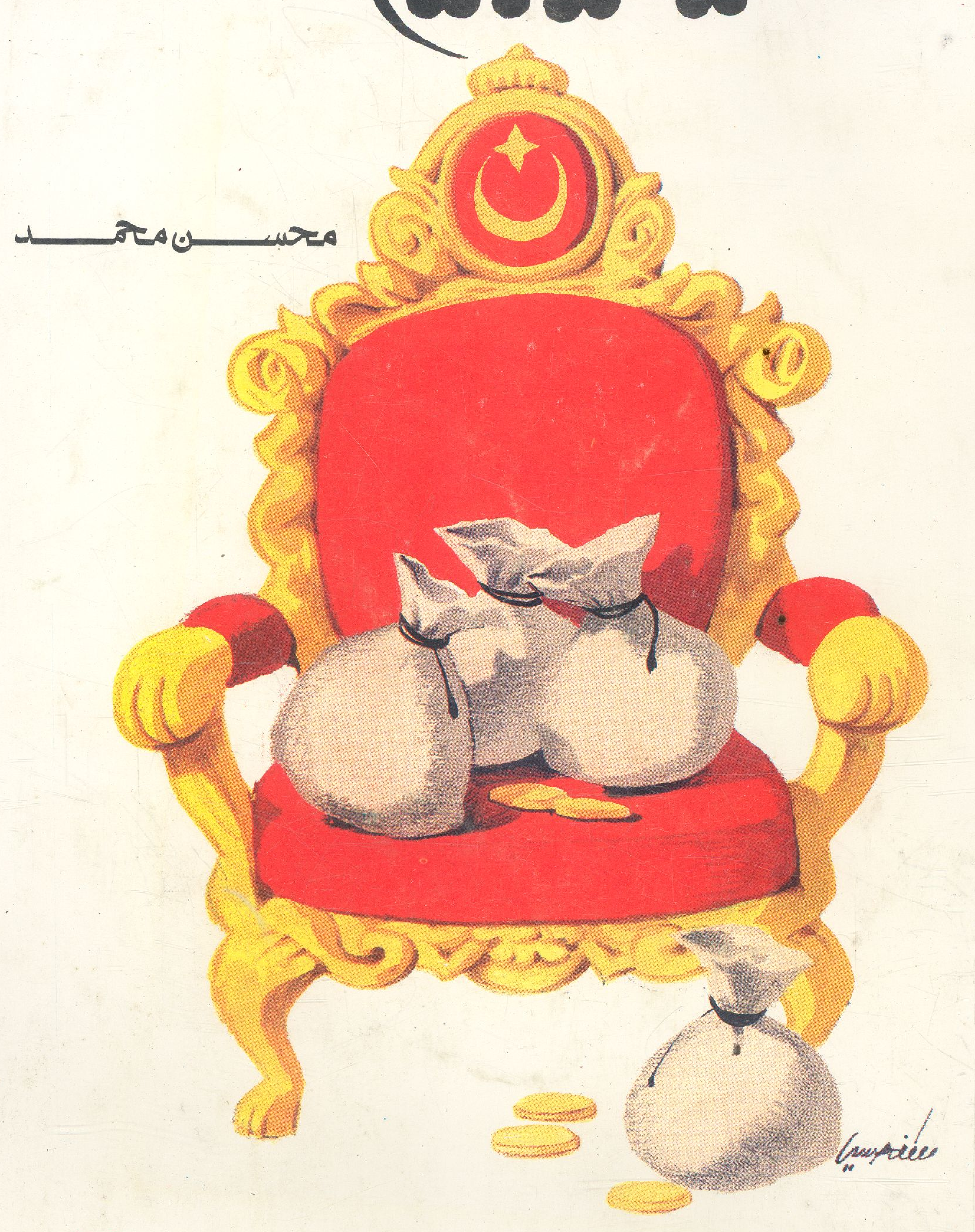
أفنديناييع مصر

محسن محمد



اهداءات ٢٠٠٣

أسرة أ.د/رمزي ذكي

أفندينا.. يبيع مصر

تاريخ مصر بالوثائق السرية

محسن محمد

أفنديـنـا

حاكم . . نصفه فرعون . . ونصفه هارون الرشيد .

ذكى وشديد الغباء .

أمير المسرفين ، ومقتر يحاسب على القرش .

طاغية مستبد ، وينشىء ، أول مجلس نيابى .

أمر باستعمال الكرباج فى مصر ، وحاول القضاء على الرق فى السودان .

حرك الجيش ليصل الى أعالى النيل ، وأمر بإرساله لغزو الحبشة .

تعلم فى باريس فى سن الخامسة عشرة وأمضى بها عامين أو ثلاثة ، ولكنه لم يتلق تعليما يؤهله لمنصب الحاكم .

قضى بعض شبابه فى تركيا ، وأقام فترة فى النمسا ، وأشرف على مزارعه الخاصة فى مصر فأحسن استغلالها ، وأوفده الحاكم مبعوثا للبابا ، وسلطان تركيا ، ونابليون الثالث امبراطور فرنسا .

وعمره ٣٠ سنة أخمد ثورة قامت فى السودان . . وأمضى عدة أسابيع واليا لمصر أثناء غياب عمه الوالى فى الحج وفى أوربا !

زار أوربا وتركيا عدة مرات . .وسعى لأن تصبح مصر قطعة من أوربا . وبذل جهداً ضخما ـ فى سبيل ذلك ـ لم يقم بمثله ، قبله ، أو بعده ، حاكم .

حار الناس والمؤرخون فى اطلاق الأوصاف المناسبة على شخصيته وأفعاله . وتباعدت الآراء فى مصر والعالم بشأنه . . ولكن كل ماقيل عنه ـ رغم تناقض الآراء ـ صحيح . . صحيح !

وصفه مراسل صحيفة « التايمس » البريطانية فى كتاب « خديويون وباشاوات » فقال أنه قصير قبيح مصاب بعرج قليل .

أذناه كبيرتان عريضتان .

أنطلق الشعر الاحمر من وجهه ، وحـواجبه حمراء ، تخفـي عينيه تقـريبا . جفنة الايسر أكثر انحناء من الأيمن وتطرف عيناه بصفة دائمة أمام زواره .

وكان الناس يقولون أنه يستمع بأحـدى العينين ويتكلم بالاخـرى . . فلما نقل اليه الصحفى هذه الرواية أجابة بقوله :

ـ نعم . . ولكنى أفكر بهما معا .

كان يلبس الطربوش وبدله « الفراك » .

ولم يستطع مراسل التايمس « موبرلى بل » ان يكتب اسمه كمؤلف للكتاب بل قال أن المؤلف شخص يعرف الخديويين والباشاوات جيدا .

وفى الطبعات التالية ، وضع المؤلف اسمه على غلاف الكتاب ! وعندما التقى به « بل » لأول مرة قال :

ـ نشأ عندى إحساس بأنى الرجل الوحيد الذى يحب حاكم مصر أن يلقانى ويسعى للحصول على رضائى .

وبعد فترة أدرك الصحفى البريطانى ان حاكم مصر يخدعه . . ويسعى للحصول على صداقته .

وهو يتمتع بذاكرة مذهلة .

اختلف « بل » معه بشأن مفاوضات قناة السويس عام ١٨٧٥ فتلى الخديو عشرين سطرا من احدى الوثائق القانونية .

ورأى « بل » أن يسجل ماقاله الخديو ثم عاد للنص فوجده مطابقا لما قاله اسماعيل فى كل كلمة وحرف .

هذا هو اسماعيل باشا الذى تولى حكم مصر يوم ١٨ يناير ١٨٦٣ وعمره ٣٣ سنة .

حدد للتشريفات بالقاهرة ساعة تشيع جنازة الوالى السابق عمه سعيد باشا ، فلم يحفل بالجنازة ، رجال الدولة أو الشعب !

وكان اسماعيل حينئذ أبا لـ ١٢ طفلا رزق بهم من أربع زدجات .

وصفه اللورد ملنر فى كتابة « انجلترا فى مصر » فقال :

« أنه المثل الكامل للتبذير وأعظم من عرف فى التاريخ بالسفه . كانت له اعمال جنونية تشبه فى ضخامتها الأهرامات أ معبد الكرنك »

ويرى « فرايزر راى » أن الناس كانوا يخشون اسماعيل ويحبونه . . أما هو كان بلا قلب . . وبلا عواطف .

جلس على عرش مصر بأمر من السلطان العثمانى عبد العزيز فإن مصر كانت جزءاً من الامبراطورية العثمانية التى تضم الجزائر ، وتونس ، وليبيا ، وفلسطين ، والعراق وشبه الجزيرة العربية ، والمجر ، وشبه جزيرة القرم ومعظم جنوب شرق أوربا .

ورأى اسماعيل ان يمنع السلطان من التدخل فى شئون مصر وينهى النفوذ التركى ليصبح سيد مصير البلاد . .

إن محمد على استطاع اقناع تركيا بالسيف ، ولكن حفيده اسماعيل ، رأى أن يكون طريقه الى ذلك . . المال !

وجد أن مصر ولاية عثمانية فالسلطان التركى هو الذى يعين والى مصر . . فأراد انهاء النفوذ العثمانى ومنع تدخل السلطان فى شئون مصر . . ونجح فى ذلك الى حد بعيد .

زار القسطنطينية سبع مرات ، أولاها ، بعد شهور من توليه الحكم .

وفى كل مرة يحصل من السلطان على امتياز جديد يدفع ثمنه .

ودعا السلطان عبد العزيز لزيارة القاهرة فجاءها لمدة عشرة أيام ، وكانت أول مرة يزور فيها السلطان التركى مصر بعد أربعة قرون من قدوم السلطان سليم الأول فاتحا وغازيا . . وفى هذه الزيارة قدم اسماعيل أول « رشوة » للصدر الاعظم ـ فؤاد باشا ـ ٦٠ الفا من الجنيهات .

وغمر السلطان ووالدته ووزراءه ورجاله بالهدايا ثم تتابعت الرشاوى .

ورفع الجزية التى تدفعها مصر من ٣٠٠ الف جنيه الى ٧٥٠ الفا كل عام .

ومنذ عصر « محمد على » ووراثة العرش فى مصر تؤول لأكبر أفراد الاسرة

سنا . ولكن « اسماعيل » حصل على أول فرمان ـ فى ٢٧ مايو ١٨٦٦ ـ بأن تكون وراثة العرش لأكبر ابناء الخديو اسماعيل وهو الأمير « توفيق » .

وكان السلطان « عبد العزيز » يطمع فى تعيين ابنه يوسف عز الدين وليا للعهد . وأراد أن يبدأ بتطبيق النظام الجديد فى مصر . .

ومع ذلك لم ينجح السلطان نفسه فى أن يعهد الى أبنه بولاية العهد ووراثة العرش !

فى كتاب عنوانه « حكام مصر والتدخل الاجنبى » قال البارون « دى مالورتى » أن أول رشوة قدمها الخديو للباب العالى كانت لتقرير ولاية العهد طبقا للقانون الاسلامى لا القانون العثمانى .

ولم يكتف اسماعيل بهذا الفرمان الأول .

حصل من السلطان على أربع فرمانات تالية أعوام ١٨٦٧ و ١٨٦٩ و ١٨٧٢ .

روى أحمد شفيق باشا فى كتابه « مذكراتى فى نصف قرن » زيارة الخديو للأستانة فى يونيو ويوليو ١٨٧٢ التى استمرت ٦ أسابيع وكلفت مصر ١,٦ مليون جنيه .

قال : دعا الخديو السلطان إلى مأدبة عشاء فاخرة بحديقة قصره المطل على البوسفور فقدم الطعام فى أوان من الذهب صنعت فى باريس .

وبعد العشاء أهدى الخديو للسلطان هذه الأوان .

يقول « الياس الأيوبى » ان أكثر من خمسة آلاف قيراط من الماس صنعت فى تزيين هذا الطقم .

وقدم الخديو للسلطان ٩٠٠ ألف جنيه و ٢٥ ألفا للصدر الأعظم و ١٥ ألفا لوزير الحربية و ٢٠ ألفا أخرى وزعها على باقى موظفى قصر السلطان .

وفى هذه الزيارة حصل الخديو فى ١٤ أكتوبر على الفرمان الذى يخول له الاقتراض دون استئذان السلطان .

وقع « عبد العزيز » هذا الفرمان دون أن يعرف بذلك رجال ديوان الخديو

أو الصدر الأعظم أو الوزراء .

وأخيرا صدر الفرمان الجامع الشامل فى ٩ يونيو ١٨٧٣ الذى تضمن كل الامتيازات التى منح اياها حاكم مصر . فأصبح له حق سن القوانين ، والاقتراض ، وزيادة عدد الجيش ، فرفعه من ثلاثة آلاف الى ثلاثين ، وعقد المعاهدات وسك النقود ، واعطاء الرتب حتى رتبة البكوية ، وتعيين قاضى القضاه وشيخ الاسلام .

ومنع السلطان عن الخديو أمرين التمثيل الخارجى وصنع المدرعات .

وبهذه الفرمانات الخمسة حصل اسماعيل على الاستقلال الداخلى لمصر مع بقاء تبعيتها لتركيا . .

وكانت هذه الخطوة الأولى تدل على الذكاء . . وقد استغرق تحقيقها صبرا . . والحاحا . . ورشاوى عشر سنوات كاملة !

وقد أراد اسماعيل أن يحصل على لقب لنفسه من السلطان واقترح أن يكون ذلك اللقب « العزيز » فرفض السلطان وأخيرا منح لقب الخديو ومعناه بالفارسية « الأمير الكبير » !

* * *

كانت حكومة مصر ـ فى ذلك العهد تتركز حول الوالى . . فقد أصبحت مصر مزرعة يملكها . . الخديو واسرته خاصة بعد ان أصبح ولده . . هو نفسه خليفته .

وعرفت دول العالم أهمية اسماعيل كصديق ، ومدى مايمكن ان يثيره من متاعب ، اذا انقلب عدوا ، فأرادت هذه الدول استمالته بالأوسمة والألقاب . . كما كانت تفعل مع الشرقيين فى ذلك الزمان !

أوفدت إليه بريطانيا اللورد « كلارنس » ليهديه وساما عام ١٨٦٧ ، عن خدماته لبريطانيا . . ولم يكن قد قدم إليها شيئا فى ذلك الوقت وقيل ان الوسام عن خدمات فى المستقبل ، لا فى الماضى !

وكان ولى عهد بريطانيا فى طريقه الى الهند فتوقف فى مصر ليزور اسماعيل

ويمنحه فى ٢٤ أكتوبر ١٨٧٥ وسام نجمة الهند .

أقام الخديو لضيوفه استعراضا لفرقة الهجانة ـ راكبى الجمال ـ فى الجيش المصرى .

وقال لهم :

ـ أنى أفخر بهذه الفرقة .

ولم يعرف الضيوف أبداً أن الهجانة ـ فى ذلك الحين ـ ليسوا جيشا وانما مجموعة من البدو استأجرهم الخديو لهذا الغرض . . وفى المناسبات !

وكان الخديو نفسه يؤمن بأنه يستطيع شراء أو رشوة الجميع .

حدث أن عرض على أحد الصحفيين الأجانب مالا . .

وما كان ينطق بذلك حتى رأى ـ من ملامح الصحفى وغضبه ـ أنه أخطأ فاستمر فى حديثة وختمه بهذه الكلمات :

ـ أقول ذلك حتى أواجه بالرفض مرة واحدة فى حياتى . . وهو ما كنت أتوقعه تماما . . .

وصدقه الصحفى لأن الخديو كان قادرا على الاقناع . . .

وحتى تصبح مصر قطعة من أوربا انفق الكثير . . وحقق مايشبه المعجزات .

انشأ خلال حكمه الذى أستمر نحو ١٦ عاما ٨٤٠٠ ميلا من الترع ـ ١١٢ ترعة ـ و ١٢٠٠ ميلا من السكك الحديدية و ٢٥٠٠ ميلا من خطوط التلغراف و ١٥ فنارا و ٦٤ مصنعا للسكر وميناء حديثا فى الاسكندرية و ٤٣٠ قنطرة وحوض سفن فى السويس واستصلح ١,٣٧٣,٠٠٠ فدانا وانشأ ٤٥٠٠ مدرسة .

وزادا واردات مصر من ٢,٥ مليون جنيه الى ٥,٥ مليونا والصادرات من ٤,٥ الى ١٤ مليونا من الجنيهات .

وبدأ خط سكة حديد وادى حلفا ـ الخرطوم بـ ٣,٥ مليون جنيه . . ولكن ؟ بعد انفاق نصف مليون جنيه ، أوقف الدائنون المشروع .

وصفت « مارى رولات » فى كتابها « مؤسسو مصر الحديثة » كيف جرى العمل فى انشاء خطوط السكك الحديدية . قالت :

« كان ستون الفا يعملون فى انشاء هذه الخطوط فى وقت واحد .

وجدت صفا طوله ١٣٠ ميلا من البشر يعملون متقاربين » .

وقالت ان اسماعيل التقى بجدها المهندس الانجليزى « كورنيش » فى الاقصر فقال له :

ـ اذا أردت البقاء فى مصر فسأجد لك عملا صغيرا .

وعاش الجد ٤ سنوات فى مصر لينشىء مصانع السكر فإن اسماعيل أهتم بزراعة القصب ليكون بديلا ، أو احتياطيا ، لمحصول القطن .

وهو أول من طبق التأميم فى مصر . اشترى إدارة البريد من صاحبها الأجنبى وجعلها حكومية .

ولم يكن يفكر فى النتائج السياسية لأى مشروع . ولم يكن معتدلا فى أى من مشروعاته .

يتعاقد بسرعة لأنه يريد اتمام العمل بسرعة .

دفع ٢,٥ مليون جنيه لانشاء ميناء الاسكندرية بينما التكاليف الحقيقية حوالى ١,٤ مليونا .

ودفع ١٠٨ آلاف جنيه لانشاء كوبرى قصر النيل فى القاهرة فلامه البعض لاتساع الكوبرى وكثرة التكاليف فقال لهم بعد افتتاحه :

ـ تمنيت لو أنى بنيته بضعف الاتساع . .

. . . وكان ذلك عام ١٨٧٢ !

* * *

أنشأ عام ١٨٦٦ مجلس شورى النواب . . مجلس الأعيان

وتقدمت مصر فى عهده وانتظم الأمن واستقر .

أنه ـ فى أعماقه ـ فلاح يريد أحسن المحاصيل مهما بلغت التكاليف .

وساهم فى وضع أسس الادارة .

ولكنه أنشأ المصانع قبل أن يوفر لها الأنتاج كما حدث فى مصانع السكر . .

بنيت المصانع ، وجهزت ، قبل أن يتوفر لها محصول القصب بكميات مناسبة .

وبالنسبة للسكة الحديد كانت الادارة سيئة ولذلك لم تحقق إلا ٢٠٪ مما كان يجب أن تحققه من ايراد .

مضى الخديو أبعد مما يحتمل ، أو يتحمل شعبه الذى فرضت عليه ٣٧ ضريبة ، فحرم مصر من مزايا التطور وحرم الشعب من نتائج عمله .

وساعد اسماعيل على تحقيق مشروعاته الحرب الأهلية الأمريكية التى بدأت فى أبريل ١٨٦١ .

ن هذه الحرب أدت الى الغاء الرق فى أمريكا .

فى ذلك العام كانت مصر تزرع ربع مليون فدان قطنا . وبعد ٥ سنوات ، أى فى عام ١٨٦٦ ، تضاعف المحصول ٤ مرات والمساحة المزروعة ٥ مرات . .

وحاولت دول أوربا استيراد القطن من الهند والبرازيل وتركيا ومصر بدلا من أمريكا ولكن مصر ـ وحدها ـ كانت تستطيع زيادة أنتاجها .

وصلت مساحة الأراضى المزروعة قطنا عام ١٨٦٤ الى مليون فدان أو ٤٠٪ من مساحة الأراضى المزروعة فى مصر السفلى . . فتضاعف دخل مصر ٥ مرات .

وأدت زيادة التجارة الى ضغط شديد على الموانى ووسائل النقل .

أرتفعت الأسعار بين أعوام ١٨٦١ و ١٨٦٥ .

القطن أرتفع من ١٣,٦ دولارا الى ٥٣ دولارا فى ميناء الاسكندرية .

وأرتفعت صادراته من ١,٤٣٠,٨٨٠ قنطارا الى ١٥,٤٤٣,١٢٠ قنطارا .

وكانت تكاليف زراعة فدان القطن فى المنصورة مثلا ٤٨٠ قرشا بما فى ذلك ١٠٠ قرش ضريبة للفدان وكان محصول الفدان الواحد ٤ قناطير .

وبذرة القطن من ٣٩ قرشا للأردب الى ٦٠ قرشا وزادت صادراتها من ٣٠٦,٥٢٤ أردبا الى ١,٢٩٢,٣٠٠ أردب .

والواردات من انجلترا من ١,٥ مليونا الى ١٣,٩ مليونا .

وظنت انجلترا أن الحرب الأهلية الأمريكية ستستمر الى الأبد وستنتهى بدمار صناعة القطن الأمريكية ولذلك زاد الطلب على القطن المصرى .

ولكن الحرب الأهلية الأمريكية انتهت عام ١٨٦٥ وأخذت صادرات القطن والبذرة تقل ، والأسعار تتراجع وتنخفض . . وبقى ثلث المحصول فى الحقول . وخسر البنك الأهلى وحده مليونى جنيه وأفلس عدد من التجار . .

ورغم ذلك أنفق الخديو فى ١٠ سنوات ما كان يجب أن ينفق فى نصف قرن دون أن يهتم بالموازنة بين الايرادات والمصروفات .

وكان يمكن أن ينجح لو أن الشعب كان متعلما ، ولا توجد بيروقراطية مرتشية أو خائفة . وكان من أسباب فشله أيضا عملاءه الأجانب فلو أنهم كانوا أقل شراهة لتقدمت مصر . .

* * *

نظر اسماعيل الى نابليون الثالث فى فرنسا وأراد تقليده فى البذخ والأبهة . . والعظمة ولذلك أطلقوا على الخديو لقب « أمير المسرفين » .

أمضى الخديو ٣ شهور فى أوربا يدعو الضيوف الكبار لحضور حفلات أفتتاح قناة السويس فى ١٧ نوفمبر ١٨٦٩ .

دعا امبراطورة فرنسا « أوجينى » وامبراطور النمسا وولى عهد بروسيا ـ المانيا ـ والأمير « هنرى » شقيق ملك هولندا والدوق « مايكل » من روسيا ومئات الضيوف البارزين من المشاهير فى العلوم والفنون والآداب والتجارة والشحن والهندسة والاقتصاد .

وأنفق على الحفل ١,٤٠٠,٠٠٠ جنيها فقالت الامبراطورة : « لم أر مثل هذا فى حياتى » .

ويقول « موبولى بل » ان أى نكره فى الخارج طلب دعوة ، وجهت إليه دعوة ودفعت مصر نفقات السفر والاقامة فى فنادق الدرجة الأولى ، ورحلات فى النيل ، وركوب العربات والسكك الحديدية ، وأرسال البرقيات مجانا .

وظلت الموائد مقامة ٣ أيام فى الاسماعيلية لعشرة آلاف شخص . . والشمبانيا تقدم من الفجر حتى منتصف الليل والصواريخ تطلق لأبهار الضيوف .

إن الاقامة خلال ٣ شهور تحملها دافع الضرائب دون أن ينفق الضيف قرشا واحدا .

وقيل للخديو أن الامبراطورة تريد ان تزور الأهرام فأمر بمد طريق طوله ٧ أميال يصل القاهرة بالجيزة وبالهرم .

وعمل عشرة آلاف فلاح تحت ضربات الكرباج فنفذوا المشروع فى ستة أسابيع .

وكان الخديو يرى أن قناة السويس ستحقق الرواج السريع لمصر . وأن دعوة الامبراطورة « أوجينى » تضمن له تأييد امبراطور فرنسا الدائم . .

* * *

وفى احدى المآدب فى قصر الخديو قال أحد الضيوف :

ـ أكلت صدور ٣ فلاحين .

بدلا من أن يقول :

ـ أكلنا صدور ٣ دجاجات .

* * *

تم الصلح يوما بين الخديو وأحد القناصل فأرسل لزوجة القنصل عقدا مينا .

قال وسيط الصلح لاسماعيل :

ـ كان يمكن دعوة القنصل وزوجته الى العشاء بدلا من العقد .

أجاب الخديو :

ـ أفضل الحرب على أن أرى هذه الزوجة تأكل المكرونة أمامى !

وروى « أحمد شفيق » باشا أن الخديو اشترى قصرا فى باريس ودفع ثمنا له ٢٠٠ الف جنية ثم أهدى القصر لابنة البائع التى تصادف وجودها أثناء توقيع العقد .

وبنى ٣٠ قصرا تكلفت رسومها مليونى جنيه . واتفق على بناء أحد هذه

القصور ١,٣ مليونا . وقال دلسبس أن اسماعيل يملك أجمل قصر على النيل .

إن كل قصر جديد كانت نتيجته المحتومة تعيين موظفين وخدما واختيار « حريم » .

قال الخديو توفيق ، بعد عزل أبيه ، أنه وجد ١٠ آلاف فى قصر عابدين يطلبون وجبات الطعام يوميا .

وأنشأ الأوبرا بتكاليف ٦٠ ألف جنيه وانفق عليها خلال ٦ شهور ١٢٠ ألفا .

كانت الممثلة الاجنبية تتقاضى ١٢٠٠ جنيه شهريا وعندما تسافر عائدة الى بلادها يهديها الخديو مجوهرات وملابس .

روى « البارون دى منشا » الذى كان يقيم بالاسكندرية « لجرافتى سميث » مساعد السكرتير الشرقى للمندوب السامى البريطانى هذه القصة التى سمعها من والده عن الخديو . .

كان اسماعيل « وأمبرتو » ملك ايطاليا يتبادلان الصديقات .

وأرسل الملك للخديو حسناء جميلة ولكنها وصلت - فى وقت غير مناسب - لحاكم مصر .

فقال لأتباعه :

- أعطوها أربعين قاطرة سكة حديد .

وفهم الرجال مايقصده الخديو فمنحوا السيدة الايطالية عقد شراء ٤٠ قاطرة سكة حديد لمصر لتحصل الحسناء على العمولة الضخمة لهذه الصفقة التى لاتحتاج اليها مصلحة سكة حديد مصر .

. . . وهذه مجرد أمثلة .

قال « شارل رو » : « ان الخديو كان يلقى بالأموال من النافذة » !

* * *

وفى نفس الوقت كان اسماعيل يقلب القصر رأسا على عقب لأن البستانى اختلس منه قروشا . . فهو شديد التقتير والبخل فى حياته الخاصة .

ورفض أن يعطى خادمة ـ فى فندق ـ اثناء زيارته لأوربا ـ منحة البقشيش !

* * *

ولكن من أين يأتى المال لتمويل حملات الخديو فى أفريقيا واقامة القصور ، ودعوة الضيوف ورشوة الباب العالى ، والوفاء بالتزاماته لشركة قناة السويس ، وتنفيذ المشروعات العامة . . ثم ذلك البذخ والاسراف .

فى أحدى رحلاته الى أوربا وجد اسماعيل أن الدول الغربية ، وكذلك تركيا ، تستدين بحرية ، عندما ينقصها المال فقلدها واقترض ، بلا اكتراث ، كما أنفق بغيير اكتراث .

كان يملك ٣٠ الف فدان فأصبح مالكا لخمس الأراضى الزراعية المصرية بعد أن جلس على عرش مصر .

فى « مذكراتى فى نصف قرن » كتب « أحمد شفيق باشا » أن « اسماعيل » ثالث ثلاثة من ذوى الفخامة والعظمة والابهة والاسراف هم « السلطان عبد العزيز » والامبراطور « نابليون الثالث » . وقد عاشوا فى عصر واحد . . تقريبا .

وكان اسماعيل يرى انه اعظم حكام افريقيا وأنه قد يرث الامبراطورية العثمانية ذاتها .

* * *

تنافست الدول الكبرى على اقراض مصر كما يقول « جون مارلو » فى كتابه « انشاء قناة السويس » .

قال : أن القناصل تنافسوا كمقرضين لمصر نيابة عن بنوك دولية وبتأييد من حكومتهم .

ومما يقطع بذلك ما أعلنه السير « هنرى اليوت » سفير انجلترا فى الاستانة .

قال : « أن ما ناله الخديو من الحكم الذاتى لاقيمة له على الاطلاق . واذا

لم يكن فى وسعه ، أن يلجأ الى الاسواق الاجنبية للحصول على الأموال الطائلة التى تقتضيها الأعمال التى تدر الخير على مصر ، وكفل نمو مواردها » .

وكان الدائنون ، كما يقول « دافيد لاندز » فى كتابه « بنوك وباشاوات » مجموعة انتهازية شديدة المراس ، جاءت الى مصر تبحث عن الثروة بصرف النظر عن وسائل جمعها .

تدفق الأجانب على مصر . .

كان ١٠٠ أوربى تقريبا يقيمون فى مصر عندما جاء نابليون .

وفى عام ١٨٣٧ كانت الاسكندرية تضم ٧٠ شركة تجارية أجنبية .

وفى عام ١٨٦٢ دخل مصر ٣٢ ألف أجنبى ، ثم ٣٤ ألفا عام ٦٣ ثم ٥٦,٥٠٠ عام ١٨٦٤ و ٨٠ ألفا عام ٦٥ ، واستمر كذلك حتى انهارت أسعار القطن عام ١٨٦٦ فتوقف هذا الاتجاه وهبط الداخلون الى ٥٠ ألفا .

وكان الأجانب بصفة عامة ، وباستثناءات قليلة ، من حثالة البحر المتوسط ، فأصبحت مصر ميدانا للنهب .

ولم يدرك أبدا أنه يواجه لصوصا لديهم أفكار براقة لسرقة أمواله ، ونقلها من جيبه ومن خزانة مصر ، الى جيوبهم .

لقد وضع نفسه تحت رحمة المقرضين الذين يزدحمون فى مكتبه لأنه فريسة سهلة .

ولم يفطن الخديو - أبدا - الى المؤامرات لانتزاع بلده واخضاعه . وهذا هو السر فى حكم بعض المؤرخين عليه بأنه كان شديد الغباء .

ولم يفطن شعب مصر الى مايفعله الخديو . انه حاكم مطلق ، وليس حاكما طيبا أو شريرا . انه فوق الأحكام . .

وكان الخديو اسماعيل سعيدا بهذا اللقب التركى ، وخاصة عند زيارته للأستانه فإن الأتراك كانوا يهتفون له قائلين « أفندى مزشوكياشا » . . ومعناها « يحيا سمو الأمير » .

وفى مصر اكتفى الشعب بأن يطلق على الخديو لقب « أفندينا » . أى سيدنا .

ساعدت الامتيازات الأجنبية الدائنين ضد الخديو .

ولم يكن هناك مكان - فى الامبراطورية العثمانية - اسيىء فيه استعمال الامتيازات الأجنبية مثل مصر .

وعندما أدرك ممثلو الدول أن الخديو غير قادر على مقاومة تهديدهم ، أصبحت أبواب الفساد مفتوحة على مصراعيها .

اذا سرق أجنبى فمصر لم تحفظ الامن ، ومسئوليتها قائمة ، وعليها دفع التعويض . واذا جنح قارب لأجنبى فمصر أيضا مسئولة لأنها تركت رمالا على الشاطىء مما يرغمها على دفع التعويض .

حصل نمسوى على ٢٠ ألف جنيه لأن بعض صناديق شرانق الحرير تعرضت للشمس عندما تأخر سفر قطار من السويس فلقاهرة .

ونال تاجر أثاث ٤ آلاف جنيه لأنه على وشك الافلاس .

وأخذت أبنة طبيب يتيمة من عهد محمد على .. معاشا ..

وضمنت الحكومة ٣ شركات أجنبية فلما انخفضت أسعار القطن بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية ، اضطر اسماعيل لدفع تعويضات لمديرى هذه الشركات تحت تهديد القناصل الأوربيين .

ووصل الامر بأحد الدائنين إلى أن يعرض على الخديو شراء السكك الحديدية المصرية مقابل التنازل عن عمولته فى أحد القروض .

وراح قناصل الدول يمارسون الضغط الدبلوماسى على الخديو - لحساب البنوك - للحصول على تعويضات مقابل انتهاكات حقيقية ، أو كاذبة ، لشروط القروض التى توسلوا للخديو لقبولها .

قال « دايسى » - مراسل صحيفة « التايمس » البريطانية فى مصر - فى كتابه « مصر المستقبل » .

ترجع اعادة تنظيم مصر الى الخديو أولا ، أكثر مما تعود لأى شخص آخر .

ويحلو لناقدى اسماعيل التنديد به بوصفه ، مفلسا مخادعا ، بدد ثروة

بلاده ، لارضاءغرورة الشخصى ولملء خزانته الخاصة بالمال .

كان يعــتبر ـ عند أفتتاح القناة ـ من أغنى حكام الشرق ، ومن أكثرهم استنارة ، وكلا الحكمين غير صحيح ولكن الاخير أقرب الى الصحة .

ومن الانصاف لخـديو ، له أخــطاء كبيرة وخــطيرة ، وطموحــات هائلة ، ومقدرة خاصة ، ان نذكر أنه ساهم فى تنمية مصر ايضــا بالتسـعين مليونا التى انفق الجزء الأكبر منها على قناة السـويس ـ التى لم يكن ممكنا اتمامهــا دون مساعدته السخية ـ فتحققت طموحاته الشخصية ولكنها ساهمت ايضــا فى تنمية وتطوير مصر .

أنفق على ميناء الاسكندرية ، وسكة حديد السودان ، وضم السودان ، ليوسع به سلطان مصر ، وأتم فى عهده محافظ المنطقـة الاسـتوائية السـير « صـمويل بيكر » مد سلطان مصر الى البحيرات الاستوائية .

قال الخديو مبررا اعماله : « كنت انفق لتنمية بلادى » .

* * *

كان اسماعيل سيىء الحظ . .

لم يكد يجلس على العرش حتى انتشر وباء فى الماشية اسـتمر عامين وكلف البلاد نحو ٥ ملايين جنيه .

واختار النيل تلك الفترة ليحطم أسواره فى القاهرة والدلتا فى أسوأ فيضــان أغرق كميات ضخمة من القطن والغلال ، وتعطلت المواصلات مع الاسكندرية ، واختنقت السكك الحديدية والطرق .

وفى فرنسا هزم نابليون الثالث فى الحرب بعد عشرة شـهور من افتتاح قناة السويس . . وكان الخديو يعتمد ـ أو يظن انه يستطيع الاعتماد ـ على امبراطور فرنسا .

وانتهت فترة رواج القطن وارتفاع أسـعاره ، وكان الخـديو قد تعـاقد على القيام بكثير من المشروعات الضخمة . . فأصـبحت مصر نهـباً للمقـرضين . . الطامعين .

وفى الشهور الأخيرة من عام ١٨٧٥ بدأت أحوال الخديو المالية تتدهور بسرعة .

فى سبتمبر أرسل قوة من ٣٠٠٠ جندى الى مصوع فأبيدت جميعها .

وفى أكتوبر أرسل حملة على مصب نهر « جوبا » فاحتجت بريطانيا .

وفى ٥ أكتوبر نشر فى لندن أن الباب العالى سيدفع نصف أرباح وأقساط سندات الدين التركى العام ابتداء من أول يناير ١٨٧٦ . وسيدفع النصف الآخر سندات بفائدة ٥٪ .

ومعنى ذلك القرار ان السلطان أوقف سداد نصف الديون .

وكانت تركيا قد خسرت خلال ١٠٠ عام كل الحروب التى خاضتها ـ وحدها ـ فى أوربا .

وكانت تركيا ـ أيضا ـ قد عقدت ١٤ قرضا وبلغ مجموع ديونها ٢٠٠ مليون جنيه فوائدها السنوية ١٢ مليونا .

وكان ٣٠٪ من ديون تركيا لدى بنوك وشركات بريطانية .

وبعض هذه الديون نتيجة اسراف السلطان « عبد العزيز » فى انشاء السكك الحديدية وهى مشروعات غير اقتصادية وكذلك زيادة مصروفات قصر السلطان .

اعتبرت دوائر المال ان قرار السلطان بوقف سداد نصف الديون بمثابة اعلان لافلاس تركيا بعد ٢١ عاما من الاقتراض المستمر .

وفى مساء ٥ أكتوبر شاع نبأ افلاس تركيا فى بورصة الاسكندرية فأحدث هزة وانخفضت اسعار السندات العثمانية والسندات المصرية .

وبدأ بيع الأسهم المصرية بخصم بين ٢٥ و ٣٠٪ من قيمتها الاسمية . . أى انخفضت اسعار الاسهم بهذه النسبة . . ومع ذلك لايوجد مشترون .

وكان على اسماعيل ان يدفع مليونى جنيه فى أول ديسمبر ومليونين فى ١٦ ديسمبر ١٨٧٥ و ٥ يناير ١٨٧٦ ولا يتوفر له المال اللازم للوفاء بهذه الالتزامات . . فاذا لم يسدد ، مشى على طريق السلطان وأعلن افلاسه أيضا .

وفكرَ الخديو فى اعلان افلاسه .. وكان ذلك أفضل سبيل أمامه .. وربما تغير وجه التاريخ المصرى كله لو أن الخديو كرر مافعله السلطان .

ان دول أوربا خافت من بعضها فامتنعت عن اتخاذ اجراء ضد تركيا . وبذلك خرج السلطان فائزا فى معركته مع دائنيه فاضطر حملة السندات التركية أن يقنعوا بالقليل الذى بقى لهم .. فوافقوا صاغرين .

بل ان السلطان أعلن بعد ستة شهور أنه لن يسدد النصف الثانى من لأقساط المستحقة عليه .

* * *

فى كتابه قال « موبرلى بل » ان الخديو تعلم ـ منذ صغره ـ أن يحارب بذكائه باعتباره سلاحه الوحيد .

ولكن ...

لم يدرك الخديو ان ذكاءه قد يخونه ...

« ولو مات الخديو اسماعيل فى تلك الفترة لاعتبر حاكما عظيما يمتدح لطموحه ونواياه الطيبة ورغبته فى تقدم بلاده » ...

* * *

جاء أحد الفرنسيين الى الخديو يوم ١١ نوفمبر ١٨٧٥ ينصحه ويعرض عليه حلا مشرفا آخر وهو بيع اسهم قناة السويس الموجودة فى خزائنه .

وربما يكون اسماعيل قد فكر فى ذلك من قبل ولكن الاسهم ، هذه الأوراق ، كانت رمز امتلاك مصر للقناة .

* * *

كان اسماعيل يتشاءم من يوم الخميس ولا يفعل شيئا فيه .

أثناء عودته من رحلة فى القسطنطينية على اليخت قيل له أن « المحروسة » ستصل الى الاسكندرية يوم الخميس فاستدعى الربان وقال له :

ـ أريد أن أصل يوم الاربعاء .

قال الربان الانجليزى :

- مستحيل

- يجب . .

- ستنفجر السفينة اذا ضاعفنا السرعة .

- اذا وصلت يوم الاربعاء ستمنح رتبه « البكوية » واذا فشلت ستفصل من عملك .

وصلت الباخرة فى الموعد فقال الربان « بك » .

-كنا أقرب مانكون للموت فى تلك الرحلة .

ولم يفطن « افندينا » وهو يتلقى نصيحة بيع الاسهم أن ١١ نوفمبر ١٨٧٥ هو يوم الخميس . . . .!

بريطانيا تنتظر فرصة

كان الكونت « ماتيو دلسبس » قنصلا عاماً لفرنسا فى عهد نابليون الأول . . كلفه أن يتفرس فى وجوه الضباط الاتراك بمصر ويختار ـ من بينهم ـ ذكيا ، قوى الارادة ـ فاهتدى الى محمد على مما سهل للكولونيل « سباستيانى » سفير فرنسا فى تركيا مساندة محمد على لدى السلطان فأسندت اليه ولاية مصر .

وهذا هو سر الرابطة التى نشأت بين الابن « فرديناند دلسبس » واسرة والى مصر .

* * *

ولد « فرديناند » فى فرساى يوم ٩ نوفمبر ١٨٠٥ .

وعين مساعد قنصل فى لشبونة ثم تونس عام ١٨٢٥ .

ونقل الى الاسكندرية عام ١٨٣٢ فاستقبله محمد على قائلا :

ـ أنى مدين لأبيك .

واختير قنصلا لبلاده فى القاهرة ٤ سنوات ابتداء من عام ١٨٣٣ . . فكان يستريح عنده سعيد ـ أبن محمد على ـ بعد الرياضة التى يلزمه بها أبوه . . ويتناول عنده الطعام الذى يمنعه عنه ، محمد على ، حتى لايفرط فى السمنة .

ونقل « فرديناند » عام ٣٧ الى « روتردام » وملقا « وبرشلونه » حيث رقى قنصلا عاما ومنها الى « مدريد وروما » .

ومن « روما » استقال أو طرد من منصب القنصل العام .

وخلال وجوده « بباريس » تجددت الصداقة مع « سعيد » باشا عندما أبعد عن مصر فى عهد عباس الأول .

وبعد أن تولى « محمد سعيد باشا » منصب والى مصر كتب اليه « فرديناند » فدعاه لزيارة مصر . .

جاء فرديناند وفى رأسه . . حلم قديم لم يفارقه خلال ٢٤ سنة وهو حفر ناة السويس بين البحرين الاحمر والابيض .

وقد استطاع أقناع الوالى منحه امتياز قناة السويس فى ٣٠ نوفمبر ١٨٥٤ . . بعد شهور قليلة من تولى سعيد . . حكم مصر .

قال فى العقد « منحناه صديقنا » فرديناند .

وقد عدل الامتياز فى ٥ يناير ١٨٥٦ .

ولم يكن من حق سعيد باشا منح هذا الامتياز . بل هو من اختصاص السلطان .

ووافقت لجنة دولية على المشروع عام ١٨٥٨ . وانشئت فى ١٥ ديسمبر ١٨٥٨ شركة مصرية برأسمال قدره ٨ ملايين جنيه وزعت على ٤٠٠ ألف سهم قيمة كل منها ٢٠ جنيها .

عرض دلسبس أسهم الشركة للأكتتاب فى العالم كله .

وخصص حصة من الأسهم لكل دولة حتى تكون القناة دولية .

أكتتب الشعب الفرنسى فى ٢٠٧,١١١ سهما أى ٥٢٪ من مجموع الأسهم .

واكتتبت أسبانيا وهولندا بـ ١٢ ألف سهم أى ٣٪

وروسيا لم تشتر الا ١٥ سهما .

فكر سعيد باشا فى الأكتتاب بـ ٣٠ ألف سهم فى أول الأمر . ولكن دلسبس خصص لمصر ٦٤ ألف سهم فاشتراها الباشا .

وخصص دلسبس ٨٥٥٢١ سهما لشعوب انجلترا وروسيا والنمسا الولايات المتحدة ، ولم يتم بيعها ، فأضافها دلسبس الى حصة مصر التى اصبحت ١٧٦٦٤٢ سهما ثمنها ٣,٥٥٢,٨٤٠ جنيها

أصبح الخديو أكبر مساهم فردى فى الشركة اذ يملك نحو ٤٤٪ من الاسهم

وكان أول قرض عقده سعيد باشا مع البنوك الفرنسية لشراء اسهم القناة !

روسيا لم تشتر إلا ١٥ سهماً .

والقانون الفرنسي ينص على ان الشركات لاتبدأ العمل الا بعد بيع جميع اسهمها . ومظهر الحذر الوحيد الذى اتخذه سعيد أنه نص فى الامتياز على عدم بدء حفر القناة الا بعد تصديق السلطان العثمانى على الامتياز .

وأنذر سعيد دلسبس ألا يبدأ العمل الا بعد الحصول على الفرمان السلطانى .

* * *

أثار فرمان القناة مشكلتين :

الأولى : مع انجلترا

والثانية : مع تركيا

عارض اللورد « بالمرستون » رئيس وزراء بريطانيا انشاء القناة لأنه أمن بأن دلسبس « مجنون » ، أو نصاب .

وقال له : « القناة ليست مشروعا تجارية » .

خشى ان تضر القناة بامتيازات انجلترا التجارية والملاحة وتؤثر على علاقة انجلترا الودية بفرنسا .

وكانت سياسة « بالمرستون » ترتكز على أن « دلسبس » فرنسى ، وكل الفرنسيين ابتداء من الامبراطور حتى رجل الشارع يعتبرون المشروع فرنسيا ، فهل تقبل انجلترا مشروعا يهدد طريقها الى الهند ويفيد دول البحر المتوسط أكثر مما يفيدها . . ويؤثر فى سيادتها على تجارة الشرق .

وكان « بالمرستون » بعقليته الواعية لغزو نابليون لمصر ، يدرك أن بريطانيا ستضطر الى التدخل المباشر فى شئون مصر إذا قامت شركة فرنسية قوية فى أرض مصر .

وكان هدف « بالمرستون » المحافظة على الامبراطورية العثمانية ، وعدم تقسيمها ، أو تمزيقها ، وتدخل فرنسا وبريطانيا فى شئون مصر يعجل بتمزيق تركيا أو وراثتها .

وكانت القوى الكبرى تريد أن ترث تركيا . . ولكنهم ـ جميعا ـ وافقوا على

بقائها لأنهم لم يتفقوا - فيما بينهم - على توزيع الميراث .

ورفض فكرة « نابليون الثالث » ، بضم مصر لانجلترا ، ومراكش لفرنسا ، طرابلس لايطاليا .

وكتب « بالمرستون » بذلك الرفض الى اللورد « كلارندون » وزير الخارجية فى ٥ فبراير ١٨٥٦ بعد اسابيع من منح امتياز قناة السويس .

وقد اشترك فى لجنة دراسة المشروع ثلاثة من المهندسين الانجليز ، بصفتهم الشخصية ، ولكن انجلترا رفضت تعيين أى ممثل لها فى اللجنة .

وفى نوفمبر ١٨٥٨ قامت شركة قناة السويس فكتب « بالمرستون » فى ٢٥ نوفمبر ١٨٥٩ الى اللورد « كاولى » السفير الانجليزى فى باريس « لسنا فى حاجة الى مصر » .

فى رسالة بتاريخ ٨ ديسمبر ١٨٦١ كتب « بالمرستون » الى جده « راسل » ان الهدف السياسى للقناة تحقيق مزايا بحرية وعسكرية لفرنسا ، فى أى حرب مع انجلترا فأن ١٥ أو ٢٠ ألف فرنسى يستطيعون فتح القناة لفرنسا وأغلاقها أمام انجلترا .

إن فرنسا تستطيع عبور ممر قصير الى بحار الهند ، بينما تضطر السفن البريطانية الى ارسال سفنها وقواتها عبر رأس الرجاء الصالح .

وخاف « بالمرستون » من الجالية الفرنسية التى ستنشأ حول القناة ولذلك كان « بالمرستون » ضد القناة لأنه يعارض كل تدخل فرنسى فى مصر .

وكانت نتيجة موقف بريطانيا أن ضغط السير « هنرى اليوت » السفير البريطانى فى تركيا على السلطان حتى لايوافق على عقد الامتياز .

ومن هنا نشأت المشكلة الثانية بين دلسبس وتركيا .

* * *

اعترض الباب العالى على السخرة ، ومساحات الأراضى الشاسعة ، التى منحت للشركة ورفض الموافقة على اصدار الفرمان الذى يخول دلسبس بدء

العمل فى حفر القناة . بعد أن قيل للسلطان ان جالية فرنسية ضخمة . ستعيش فى تلك المنطقة .

ولكن دلسبس بدأ حفر القناة فى ٢٥ أبريل ١٨٥٩ قبل موافقة السلطان .

قام « دلسبس » مع ١٢ أوربيا ، ومائة عامل مصرى ، بحفر الرمال قرب الساحل بين بحيرة المنزلة والبحر .

وسميت هذه البقعة المنعزلة « بورسعيد » تكريما للخديو .

اعتمد المشروع على استيراد الماء النقى من دمياط على بعد ٣٠ ميلا وكانت الزوارق تصل اليه بمواعيد غير منتظمة .

وفى هذا الموقع نشأت خلال ١٠ سنوات مدينة فرنسية تضم عشرة آلاف نسمة بشوارعها ، وميادينها ، وأرصفتها ، وكنائسها ، ومساجدها ، وفنادقها ، وقناة للماء العذب .

* * *

بعد أقل من شهرين ، فى ٩ يونيو ١٨٥٩ ، قرر الخديو وقف العمل فى قناة بناء على ضغوط بريطانيا وتركيا ، ولكن « دلسبس » لم يخضع ، وتجاهل أمر الخديو وذكر ان خط السكة الحديد من الاسكندرية نفذ قبل موافقة الباب العالى .

بعد ثلاثة شهور وصل وزير من الباب العالى على رأس سفينة حربية تركية لى الاسكندرية يحمل أمرا رسميا من السلطان بتوقيع عقوبات اذا استمر الحفر . .

ولكن قنصل فرنسا تدخل كما رفض المهندس لاروش الانسحاب .

وطلب « دلسبس » اذنا بمقابلة نابليون الثالث وقابله فى ٢٣ اكتوبر ١٨٥٩ .

قال نابليون الثالث :

- العالم كله ضد مشروعك . .

أجاب « دلسبس » :

- ياصاحب الجلالة . . العالم كله يعتقد انك لاتريد مساندتنا .

فكر الامبراطور قليلا ثم قال :

- تستطيع ان تعتمد على تأييدى وحمايتى .

* * *

نص عقد الامتياز على ان يكون أربعة أخماس العمال مصريين ، وفسر دلسبس ذلك بأنه يجب على مصر أن تقدم للشركة هؤلاء العمال .

واضطرت مصر فعلا الى تقديم بين ٢٠ و ٣٠ ألف عامل بصفة دورية بينما عدد سكان مصر خمسة ملايين .

فتكت بالعمال الأوبئة . . .

ونص الاتفاق على أن تنشىء الشركة قناة عذبة للملاحة وتحصل على الاراضى بدون مقابل واذا طلب الافراد رى أراضيهم من هذه القناة يدفعون ثمنه للشركة !

تكفلت الحكومة بانشاء القسم الأول من الترعة الحلوة بين القاهرة والوادى ، فأنفقت ٤٠٠ألف جنيه . . ولو أن الشركة قامت بذلك لدفعت ضعف المبلغ .

وقالت الشركة ان الاراضى التى منحت لها تعتبر مباعة مقابل حصة الارباح التى منحت لمصر وقدرها ١٥٪ .

. . . وقبل ان يموت سيعد باشا قال لسفير انجلترا فى الاستانة :

- اغلب الظن أنى جاوزت كل حد فى التزاماتى بالقناة ، ولم أتريث .

* * *

تولى اسماعيل باشا حكم مصر فقال لدلسبس :

« انا قنالى اكثر منك » !

ولم يكن هناك نص على طريقة الفصل ، فى أى نزاع ينشأ بين الحكومة والشركة ، مما ساعد « دلسبس » ضد الوالى .

أنفق الوالى ووزيره « نوبار » الجزء الأكبر من جنودهما فى الفترة الواقعة

بين ١٨٦٣ و ١٨٦٩ فى تسوية المشاكل والمنازعات مع شركة قناة السويس .

فى ٦ يناير ١٨٦٤ طلبت الشركة الاحتكام الى الامبراطور نابليون الثالث فأصدر حكمه بعد ٦ شهور فى ٦ يوليو ٨٦٤ بأن يدفع الخديو مبلغ ٣,٣٦٠,٠٠٠ جنيها مقابل الخسارة التى تتحملها الشركة نتيجة الغاء الامتيازات مثل الاعفاء من الرسوم الجمركية ، والضرائب ، ورسوم أخرى ، وكذلك للتنازل عن امتياز الصيد فى البحيرات واستثمار المناجم وحقوق المياه العذبة فأن الشركة كانت قد حصلت على حق الصيد وحدها ، وحق بيع مياه ترعة المياه العذبة !

وهذا المبلغ يعادل تقريبا ـ رأسمال الشركة ـ وقد سدد على أقساط انتهت فى أول ديسمبر ١٨٦٩ أى بعد أيام من افتتاح القناة .

ووافق السلطان على فرمان امتياز الشركة فى ١٩ مارس ١٨٦٦ .

وفى ٢٣ أبريل ١٨٦٩وافقت الشركة على ان تشترى الحكومة المصرية مخازن ومستشفيات الشركة ودفعت مقابل ذلك ١,٢ مليون جنيه . . فلم تكن بالشركة حاجة الى المستشفيات بعد الغاء السخرة !

وكان يمكن « لاسماعيل » ان يرد للشركة بعض الاسهم بدلا من المال أى مقابل الغاء الامتيازات ، ولكن الشركة رفضت لأنها كانت فى بدء عهدها وتواجه متاعب . وتريد تأييد الخديو لأنه شريك فى الملكية بمقتضى مالديه من أسهم وتسعى الشركة لبقاء ارتباطه بالقناة فيظل حاميها .

ومن ناحيته رأى اسماعيل أن يحتفظ بالأسهم لتضمن له الاشتراك فى ادارة الشركة .

* * *

نص « دلسبس » فى عقد الامتياز على أن يكون لكل مساهم الحق فى ١٠ أصوات فى اجتماع الجمعية العمومية للمساهمين اذا كان يمتلك ٢٥٠ سهما .

ولايستطيع المساهم أن يتمتع بأكثر من هذه الأصوات العشرة مهما كان عدد لأسهم التى يمتلكها .

ولذلك فأن والى مصر ، الذى يملك ١٧٦،٦٤٢ سـهما ، لايتمتع بنفـوذ فى ادارة الشركة أكثر مما يتمتع به مساهم يمتلك ٢٥٠ سهما .

وكان هدف « دلسبس » من ذلك حرمان محمد سعيد باشا من أى نفوذ فى ادارة الشركة أو يفرض سياسته عليها مهما كان المبلغ الذى يساهم به فى رأس المال .

وعند تعيين مجلس ادارة الشركة لم يعين دلسبس مصريا واحـدا فى مجلس الادارة ، رغم أن المجلس يضم ٣٢ عضوا .

بل أن « دلسـبس » فى تعـديل شروط الامتياز فى ٥ يناير ١٨٥٦ ، أسـقط المادة التى تبقى على حق مصر فى تعـيين مديرى الشركة وعين العـقد الجـديد « فرديناند دلسبس » رئيسا ومديرا للشركة بوصفه وكيل الوالى .

ورأى اسـماعيل أيضـا أن يدفع للشركة الـ ١،٢ مليون جنيه مضـافا اليهـا ١٠٪ كفائدة مقابل الغاء الامتيازات الأخيرة ، ولذلك تنازل للشركة عن أرباح أسـهمه لمدة ٢٥ سـنة تبدأ فى أول يناير ١٨٧٠ وتنتهـى فى أول يوليو ١٨٩٤ . اذ كان موعد توزيع أول أرباح فى أول يناير ١٨٧٠ .

اجتمعت الجمعية العـمومية لمسـاهمى الشركة فى ٢٤ أغسـطس ١٨٧١ وهو الأجتماع الأول بعد رهن الأسهم .

قررت الجمعـية أن مالكى الأسـهم بغـير الكوبونات ، أى الأسـهم المرهونة لايجوز لهم حضور الأجتماع . وهذا القرار لايسرى ـ بطبيعة الحال ـ الا على الخديو الذى رهن أسهمه .

ولكن الخـديو يملك ٤٤٪ من الأسـهم فكيف تجتمع الجمعـية العـمومية للمساهمين دون حضوره .

ومن ناحية أخـرى فان النصـاب القـانونى لصـحة الاجتماع لا يكتمل . . و ذلك قررت لجمعية العمومية أنه يجـوز أن يكون انعـقاد الجمعـية ـ فى هذه الحالة ـ سليما .

ولكن ذلك يعتبر تعديلا للنظام الأساسى للشركة وهو أمر ينبغـى أن تصـدق

عليه الحكومة المصرية .

أما الخديو فقد رأى أنه يملك ٤٤٪ من أسهم الشركة . ومع ذلك وجد نفسه معزولا لا يستطيع الاشتراك فى ادارة الشركة مباشرة ، أو حتى حضور الجمعية العمومية .

ولذلك فان الخديو احتج واعترض على قرار الجمعية العمومية فى ٢١ مارس ١٨٧٢ لأنه يحرمه من حقه فى التصويت فى الجمعية ربع قرن كامل .

عرض الأمر على المجلس القانونى للشركة فى ٢ يوليو ١٨٧٢ للبحث فيما اذا كان رهن الأسهم يؤثر على حق الخديو فى الاشتراك والتصويت فى اجتماعات الجمعية العمومية فقرر المجلس اقرار حق الخديو ـ مؤقتا ـ فى حضور الجمعية العمومية فى ٣١ يوليو القادم .

لكن ، رأى الخديو أن يتجنب صراعا مع الشركة ، فاتفق على أن ينيب عنه دلسبس فى حضور اجتماعات الجمعية العمومية .

وبهذا الحل لم يمارس الخديو حقه فى اجتماعات الجمعية العمومية خلال السنوات التالية حتى ١٨٧٥ .

* * *

وهكذا فان أسهم الخديو بلا أى نفوذ سياسى .

لكن اسماعيل احتفظ ـ بعد رهن الأسهم ـ بحقين :

١ ـ أن يعين مندوبا خاصا حكوميا لدى الشركة .

٢ ـ أن يكون للخديو ١٥٪ من صافى أرباح الشركة طبقا للمادة الخامسة من عقد الامتياز .

فقد نص فى عقد الامتياز على أن توزع الأرباح على النحو التالى :

٧١٪ للمساهمين

١٥٪ للحكومة المصرية

١٠٪ للمؤسسين

٢ ٪ للمديرين

٢ ٪ معاشات للموظفين

كما يوزع ٤٨٠٠ جنيه ذهب سنويا لأسرة دلسبس بعد وفاته، بشرط ألا يزيد نصيب أى فرد عن مبلغ معين، و ٥٨٠ جنيها ذهبيا لحكومة مصر .

* * *

عام ١٨٦٧ اقترح دلسبس على الخديو اسماعيل أن يتنازل عن أسهمه للشركة مقابل تنازل الشركة عن كل ماتملكه فى خليج السويس عدا القناة ذاتها .

والدافع لهذا الاقتراح خوف « دلسبس » من سقوط الأسهم فى يد معادية لأن الخديو قد يضطر للتخلص منها نيتجة متاعبه المالية .

وربما يكون هذا هو السبب ـ أى جاذبية الأسهم ـ دفعت « دلسبس » لأرغام الخديو للتنازل عن الكوبونات وحرمانه من حقوق التصويت .

* * *

افتتحت القناة فى ١٧ نوفمبر ١٨٦٩ ـ بعد عامين من وفاة « بالمرستون » ـ وبذلك بدأ سريان مد الامتياز ـ ٩٩ سنة ـ فتعود القناة الى مصر فى ١٧ نوفمبر ١٩٦٩ .

فى مذكرة قدمتها السفارة المصرية فى وشنطن الى وزارة الخارجية الامريكية بتاريخ ٦ أغسطس ١٩٥٦ ـ بعد تأميم قناة السويس قالت السفارة :

● ان دلسبس جعل مصر تحفر قناة السويس .

● ان عمال مصر ظلوا يحفرون قناة السويس طبقا لنظام السخرة ٨ سنوات كاملة حتى أنتهت الحاجة الى هذا النوع من العمل وبدأ استخدام الادوات الميكانيكية .

وفى كتاب القنصل الامريكى « فارمان » عن « خيانة مصر » ان مصر خصصت ١٦٠٠ جملا لنقل المياه للشركة .

وفى كتاب « تاريخ مصر المالى » ان مصر ساهمت فى حفر القناة بمبلغ ١٦,٨ مليون جنيه قيمة الاسهم التى اشترتها والتعويضات التى دفعتها للشركة وثمن

الأراضى وحفر ترعة المياه العذبة الخ .

وقد قدمت مصر الى مجلس شورى القوانين بيانا قالت فيه ان مادفعته لحفر القناة بلغ ١٦,٠٧٥,١١٩ جنيها . وهو نفس التقدير الذى ذكرة « كيف » عضو مجلس العموم البريطانى فى تقديره .

.. اما تكاليف حفر القناة فقد بلغت ١٨ مليون جنيه .

ومن ذلك ندرك مدى مادفعته مصر لحفر القناة .

* * *

وفى السنة الأولى لافتتاح القناة كان ثلثا ايرادها من السفن البريطانية .

ولكن الشركة لم تحقق أرباحا فى تلك السنة ..

وأدت هزيمة فرنسا فى الحرب البروسية ـ الألمانية ـ عام ١٨٧٠ ـ الى اضعاف نفوذ شركة قناة السويس .

ولم تستطع حكومة الجمهوريين فى فرنسا مساعدة الشركة كما كانت تفعل حكومة الامبراطورية .

وفى أواخر عام ١٨٧٠ كتب الجنرال « ستانتون » القنصل العام لانجلترا فى مصر الى وزارة الخارجية البريطانية عن متاعب الشركة المالية

نقل عن الخديو اسماعيل قوله :

.. الطريقة الوحيدة لضمان ، أن تكون القناة فى خدمة الملاحة عامة ، أن تملكها شركة بريطانية .

وضغط الجنرال « ستانتون » على الحكومة البريطانية للموافقة .

وأيد الاقتراح وزير شئون الهند .

ولكن وزارة جلادستون اغلقت عينيها ، واعتبرت المشروع ماليا ، ولم تجد مبررا لرد المال للمساهمين وجاء « دلسبس » الى لندن لمناقشة المشروع ولكن اللورد « جرانفيل » رفض مناقشة الشروط .

وكان يمكن ـ بين عامى ١٨٧٠و ١٨٧٢ ـ ان تشترى القناة شركة بريطانية خاصة بدلا من مجموعة دولية ، غير ان حكومة « جلادستون » لم تشجع

المشروع ، وحاول مجلس التجارة تشجيع الاشراف الدولى ولكن اجراء لم يتخذ .

كانت فرنسا منهكة بالحرب البروسية الفرنسية .

وتنبه رجال البحرية البريطانية لأهمية القناة ، كممر مائى جديد .

فى تقرير من اثنين من القادة الى وزارة البحرية فى عام ١٨٧٠ أيدا فيه أهمية القناة للتجارة البريطانية وكقوة بحرية وحظر وقوعها فى يد دولة واحدة أو شركة مستقلة .

ورغم أن هذه التقارير قدمها خبراء بحريون فأنها لم تجد وزنا لدى حكومة تلك الأيام .

وأقترح « دلسبس » فى يونيو ١٨٧١ بيع القناة الى القوى البحرية بمبلغ ١٢ مليون جنيه بالاضافة الى ٤٠٠ ألف جنيه تدفع سنويا للمساهمين لمدة ٥٠ سنة .

عارض الخديو الخطة ولكنه حولها للباب العالى للنظر .

وكتب السير « دانييل لانج » ـ ممثل دلسبس فى لندن ـ يقترح على اللورد جرانفيل انتهاز الفرصة وامتلاك القناة .

ولكن « جلادستون » رئيس الوزراء أيد اقتراح وزير الخارجية بعدم التحرك .

وأراد « دلسبس » نقل مقر الشركة الى لندن بناء على اقتراح لانج ـ مندوبه فى لندن ـ وعرض الأمر على اللورد « جرانفيل » وزير الخارجية فى أبريل ١٨٧١ والذى تلقى الاقتراح ببرود .

أما الباب العالى فقد رفض فى ١٠ يناير ١٨٧٢ اقتراح بيع القناة .

وأثير اقتراح بتكوين شركة بريطانية خاصة لشراء القناة ولكن بريطانيا صبت الماء على الاقتراح .

* * *

يعطى الامتياز للشركة الحق فى فرض رسوم عبور على السفن والأشخاص

على أسس حمولة المركب وعلى كل فرد .

ولكن بريطانيا اختلفت مع الشركة حول طريقة حساب الرسوم .

بعد اجتماع الجمعية العمومية فى ٢٠ يوليو ١٨٧١ .

وافق الخديو على فرض ضريبة اضافية لصالح الشركة على رسوم المرور فى القناة وهى فرنك أضافى ـ أى أربعة قروش ـ عن كل طن يمر فى القناة .

وهذه الضريبة ضمانا لقرض حصلت عليه الشركة وأصدرت به سندات فى ٩ سبتمبر ١٨٧٠ .

وعقد الباب العالى مؤتمرا فى القسطنطينية فى يناير عام ١٨٧٣ لتحديد أساس حساب الرسوم بناء على طلب بريطانيا .

شكلت لجنة دولية لهذا الغرض قررت تبنى طريقة حساب الرسوم على النظام الانجليزى بحساب القدرة على الحمولة وخصم الفراغات التى لا تستعمل للشحن .

رفض دلسبس قرارات المؤتمر وهدد باغلاق القناة ومطالبة الباب العالى بالتعويض .

ولكن الحكومة الفرنسية لم تكن مستعدة لتأييد دلسبس الى هذا المدى .

ولذلك فان الباب العالى ، بضغط من انجلترا ، طلب من اسماعيل احتلال القناة بالقوة اذا لم يخضع دلسبس خلال ٣ شهور .

واستعد فى الاسماعيلية ٢٠٠ من المشاه و ٥٠ من الفرسان وفى نفيشه ٦٠٠ من المشاه والفرسان بقيادة ضباط أمريكيين مع الجنرال ستون الأمريكى ـ وعلى امتداد القناة بالاضافة الى ٥٠٠٠ من البدو .

تمت هذه الاستعدادت اثناء سفر « دلسبس » لمدة اسبوع فى بريطانيا .

واضطر « دلسبس » الى الابراق للباب العالى بالموافقة يوم ٢٥ أبريل ١٨٧٣ .

ولم تحقق انجلترا انتصارها على « دلسبس » الا بعد عامين من الدبلوماسية وتأييد ١٠ دول بحرية و ١٠ آلاف جندى حتى تحطمت مقاومة دلسبس .

وكانت الرسوم التى حددها المؤتمر أقل قليلا من تلك التى حددتها الشركة . ولكن كان هدف المؤتمر ألا تنفرد الشركة بتحديد الرسوم دون استشارة دولية .

وتبعت النمسا وألمانيا ، وأخيرا روسيا ، بريطانيا فى مقاومة مقترحات الشركة .

وبهذه الطريقة أصبحت فرنسا منعزلة .

فى وزارة جلادستون أراد « هيوج شيلدرز » وزير البحرية شراء عدد من الأسهم ، وقد تكون هى نفسها أسهم الخديو التى اشتراها بعد ذلك دزرائيلى ، ولكن زملاءه لم يوافقوا على ذلك .

وقد حاولت فرنسا بطريقة ودية ودبلوماسية اقناع بريطانيا بعدم تخفيض الرسوم .

توجه السفير الفرنسى فى لندن الى وزير خارجية بريطانيا يحاول اقناعة بذلك .

قال له :

لانستطيع أن نبقى فى وضع اللامبالاة بالنسبة لأصحاب الأسهم الفرنسيين الذين قدموا معظم رأس مال المشروع .

أن أصحاب رأس المال فتحوا طريقا جديدا للملاحة يفيد كل الدول ولكنهم يعمدون الخراب مما يتنافى مع العدالة .

رد الوزير قائلا :

- أن مجلس الوزراء البريطانى نصح أصحاب السفن - من الانجليز - بأنه اذا فرض عليهم الاذعان لمطالب الشركة فعليهم ألا يدفعوا الرسوم الا تحت الاحتجاج والتحفظ .

وعلى ذلك نصح « الدوق دى كاز » وزير خارجية فرنسا « دلسبس »

ومجلس ادارة شركة القناة علنا بانهـم لايسـتطيعون الاعتماد على فرنســا اذا مضوا فى مطالبهم .

ولكن كانت أربعة أخماس السفن المارة بالقناة ـ بريطانية .

. . . لقـد أصـبحت القناة حيوية للتجــارة البريطانية ولذلك فإن الســياسة البريطانية التى كانت تعارض القناة . . أصبحت تقبل القناة كأمر محتوم . .

بل ان بريطانيا أخذت تسعى لامتلاك القناة . . وتنتهز الفرصة لذلك .

* * *



صـــــراع المصـــــالـــح

« ادوارد ديرفيو » فرنسى ولد فى مرسيليا عام ١٨٢٤ ووصل الى مصر وعمره ٣١ عاماً .

روى « دافيد لاندز » استاذ الاقتصاد بجامعة كولومبيا - فى كتابه « بتوك وباشاوات » قصة هذا الرجل من خلال المراسلات السرية « لادوارد ديرفيو » بين باريس والقاهرة خلال ١٠ سنوات من ١٨٥٨ الى ١٨٦٨ التى حصل عليها « لاندز » من ارشيف بنك فرنسا .

بدأ « ادوارد » موظفا ثم انتقل الى العمل البحرى . وعندما جاء الى الاسكندرية عمل مديرا لأكبر خط ملاحى فرنسى .

تزوج بنت « كوينج بك » معلم « سعيد باشا » الوالى السابق وأصبح - لفترة - سكرتيرا للوالى .

وترك الشركة البحرية ليصبح مديرا للشركة المجيدية .

وفى ديسمبر ١٨٦٠ - فى عهد « سعيد باشا » أنشأ بنكا برأسمال متوضع قدره ٤٠٠ الف فرنك - ١٦ ألف جنيه - ثم أنشأ مصنعا لزيت بذرة القطن على شاطىء ترعة المحمودية ووعده اسماعيل باشا بعد أن تولى الحكم فى يناير ١٨٦٣ باستثمار ١٠٠ الف جنيه من ماله الخاص فى الشركة التى ساهم فيها كثير من الامراء وكبار الموظفين .

وأقنعه الخديو بزيادة رأسمال البنك الى ٨٠٠ الف جنيه ليضاعف قروضه .

ولكن الخديو سحب من البنك ٢٨٠ الف جنيه فى نهاية العام الأول لحكمة . وفى منتصف العام التالى بلغت قروض اسماعيل من ديرفيو الحد الذى انتهت عنده موارد البنك .

وكان « ديرفيو » سعيدا لصلته بحاكم مصر .

فى احدى رسائله قال :

((اخذت مكان « نوبار » لدى الوالى من خلال عملى سكرتيرا خاصا له)) .

وحاول « ديرفيو » قبل انشاء القناة شراء اسهمها ، عندما انخفض سعر الاسهم نتيجة اعتراضات بريطانيا ، وضغطها على السلطان لمنع اصدار الفرمان .

وكان هدف « ديرفيو » بيع الاسهم اذا ارتفعت اسعارها .

والأرجح أن هذه المحاولة كانت ستجرى لحساب الخديو ولمصلحة « ادوارد » ايضا على أساس ان الخديو ـ وحده ـ يعلم بتطورات المفاوضات بين دلسبس وتركيا ، وهل تؤدى الى الموافقة على حفر القناة أم لا .

ولكن المركز المالى « لادوارد » ضعف نتيجة استنزاف الخديو له اذ يقترض ولا يسدد .

وتطورت العلاقة بين الرجلين فأصبح « اداوارد » يهدد الخديو ليرد له المال .

وانتهى الأمر بادوارد للهجرة من مصر عام ١٨٦٩ ـ بعد أن أقام بها ١٤ سنة ـ استطاع خلالها اغتصاب مصر وخيانتها ، كما يقول « لاندز » فقد ربح ، أو نهب منها ٢٠٠ ألف جنيه خلال السنوات التسع التى امضاها مالكا لبنك .

وقد افتتح بعد ذلك بنكا فى باريس عام ١٨٧٢ . وترك بالاسكندرية أخاه « اندرية » الذى افتتح بنكا جديدا .

وكان اندريه ديرفيو مراسلا لشركة « سوسيتيه جنرال » الفرنسية ومقرها باريس .

وكان « ادوارد » وشقيقه يتابعان ويعرفان ـ بحكم عملهما ـ الموقف المالى للخديو وأنه مدين ويحتاج المال .

وقد تنبأ الاثنان بالأزمة منذ يناير ١٨٧٥ .

كانا يعرفان ان الخديو يملك اسهم قناة السويس وأنه شخص غريب . .

يمكن أن يفرط فى الاسهم .

. . . لقد ولدت فكرة بيع الاسهم الخديو فى باريس لدى ادوارد . .فهو وشقيقه صاحبا الفكرة وهما اللذان اقترحا على الخديو . . عملية البيع .

* * *

فى الايام الأولى من نوفمبر ١٨٧٥ كتب « ادوارد » الى « اندريه » يقول :

« اذا وافق الخديو على بيع اسهمه فمن السهل عليه أن يجد مشتريا بشرط أن تدفع مصر فائدة عن هذه الأسهم خلال ١٩ سنة .

توجه اندريه الى القاهرة ليقدم المشروع للخديو .

وما كان يستقر فى القاهرة حتى تلقى من أخيه برقية سرية فى ١١ نوفمبر تحدد شروط الصفقة وهى الحصول على فائدة ١٢٪ سنويا وضمانات خاصة مثل رهن ايرادات جمارك بورسعيد او بضمان أرباح الخديو فى القناة وهى ١٥٪ سنويا .

وقال أنه ستقوم بالعملية مجموعة مالية فرنسية . .

تلقى « اندريه » المقترحات المحددة فذهب فى نفس اليوم ـ الخميس ١١ نوفمبر ـ ليقابل اسماعيل صديق المفتش وزير المالية .

* * *

كان الوزير قلقا بشأن أقساط ديسمبر . . وكيف يسددها .

استقبل وزير المالية « اندرية ديرفيو » بحرارة .

عرف العرض الذى يحمله ثم قاده الى « الخديو اسماعيل » الذى استمع اليه بمزيد من الاهتمام فأن الخديو رغب فى الحصول على مساعدة من مجموعة مالية جديدة ، كما ان الخديو يعرف « آل ديرفيو» ويعلم أنه يستطيع الوثوق بقدرتهم فى الحصول على قرض لمصر .

ولم تكن الاسهم بالنسبة للخديو تمثل شيئا .

أنها مرهونة لمدة ربع قرن انقضت منها ٦ سنوات فقط وبقيت ١٩ سنة .

والاسهم لاتعطى الخديو أرباحا .

ولا تعطيه نفوذاً لأنها لاتعطيه حق الحضور ، أى التصويت فى الجمعية العمومية ، لمساهمى شركة قناة السويس .

ولكن الشقيقين « ديرفيو» يعرفان قيمة الاسهم . . انهـا ليست مرهونة بل أن أرباحها وحدها المرهونة . . أى الكوبونات التى تصرف بمقتضاها الارباح .

ويعرف اخوان « ديرفيو» أن اسعار الاسهم تزيد عن ثمنها الاسمى .

ولذلك فان الاسهم ، فى رأيهما ، تدر ثروة اذا بيعت .

وتمثل ضمانا قويا اذا تم رهنها مقابل قرض .

طلب اسماعيل ثمنا للأسهم ٩٢ مليون فرنك ـ ٣,٦٨٠,٠٠٠ جنيهـا ـ وعرض دفع فائدة عن ثمن الأسهم ٨٪ لمدة ١٩ سنة بضمان ايرادات جمارك بورسعيد مقابل كوبونات الاسهم التى رهنها لمدة ١٩ سنة .

طلب الخديو من « اندريه» جمع المال اللازم للشراء .

لم يستطع « ديرفيو » أن يبت فى العرض ، ولذلك طلب من الخديو مهلة حتى ١٦ نوفمبر فوافق الخديو .

وفى رسالة نشرها « ادوارد» بعد ذلك فى صحيفة « الديلى ميل » الانجليزية قال ان الثمن كان سيسدد للخديو على ٣ أقساط .

وقال ان الفائدة ١٠٪ وأن الخديو وافق بعد ٤٨ ساعة على رفع الفائدة الى ١١٪ .

* * *

كان ثمن الأسهم مناسبا وليس مرتفعا .

أما الفائدة فمنخفضة بالنسبة للفوائد على القروض المصرية .

وكان ضمان جمارك بورسعيد كافيا .

ورحب الخديو ببيع الأسهم لأحد البنوك لأنها ستوزع على مساهمين كثيرين متفرقين لاتجمعهم رابطة ، وبذلك يبقى له حق السيادة ، على الشركة .

وكان يخشى ان يبيع لحكومة لها اسطول ونفوذ .

مرت أسهم قناة السويس بتقلبات ضخمة منذ افتتاح القناة .

ان سعر السهم الاسمى ٢٠ جنيها ولكن فى عام ١٨٧١ انخفض بسعر السهم الى ٦,٥ جنيه .

وفى عام ١٨٧٢ لم يثبت الثمن بل تراوح بين ٧,٢ جنيه و ١٩,٦ جنيها .

ولم توزع الشركة أرباحا حتى عام ١٨٧٤ ولكن زادت حركة الملاحة وأصبح متوقعا تحقيق أرباح . ولذلك أخذ ثمن السهم يرتفع حتى وصل فى يناير ١٨٧٥ الى ٢٧,٤ جنيه وفى اكتوبر أصبح ثمن السهم ٢٩,٢ جنيه .

فقد زاد المرور فى القناة فى النصف الأول من العام الحالى ـ ١٨٧٥ ـ بنسبة ٣٠٪ عن النصف الأول من عام ١٨٧٤ وهذا سر ارتفاع اسعار الاسهم .

ولكن بعد اعلان افلاس تركيا انخفض السعر بنسبة ٧,٤٪ وهبط خلال النصف الأول من نوفمبر بنسبة ٦,٣٪ وأصبح ٢٧,٤ جنيها يوم ٩ نوفمبر .

* * *

بعد أن تلقى أدوارد ديرفيو برقية شقيقه « اندريه» بأن الخديو يعرض اسهمه للبيع أسرع الى دوائر المال الفرنسية يحاول جمع المال اللازم لاتمام الصفقة قبل ان تنتهى المهلة وهى ١٦ نوفمبر .

كان « ادوارد » يمتلىء بالثقة .

توجه صباح السبت ١٣ نوفمبر الى « سوسيتيه جنرال » فوجد « بلوان » رئيس الإدارة « ووينبير » نائب الرئيس و « أوار » المدير العام .

ولكن الشركة كان مهتمة بمشكلة « بيرو » .

ولديها سندات مصرية بمبلغ ٧٢٠ الف جنيه .

وبدت صفقة الاسهم مفيدة للشركة فوعد مديرها « أوار » بأنهم سيساهمون متطوعين فى الصفقة دون أن يقوموا بالدعاية لها ، أو دعوة آخرين للاشتراك فيها .

وكان هذا أقل مما يطلب « ديرفيو » ولكن ليس فيما قالوه مايدعو الى الخوف فقد تحقق له نصف ما يرجو .

ما كاد يغادر مبنى الشركة حتى تلقى برقية من القاهرة تفيد ان البنك الانجليزى المصرى « بنك الانجلو ـ اجيبشيان » سمع بعرض « اندريه » على الخديو فاتصل باسماعيل صديق وابلغه ان اصدقائه الأقوياء فى باريس سيقدمون عرضا آخر للخديو .

بدأ « جول باسترى » صلته بمصر فى عهد محمد على ثم انشأ بنكا فى مارسيليا .

وفى عام ١٨٦٢ أنشىء البنك الانجليزى ـ المصرى « انجلو ـ اجيبشيان » برأسمال قدره ١,٤ مليون جنيه . . ليخلف بنك باسترى .

وكان رأسمال البنك الجديد مناصفة بين الانجلو والفرنسيين ثم ابعد العنصر الفرنسى تدريجيا وأصبح البنك كله انجليزيا .

وقد قدم للخديو عدة قروض .

ويمثل البنك فى مصر أحد مديريه وهو « جول باسترى » .

وكان البنك يمثل فى مصر بنك « الائتمان العقارى » الفرنسى « وبنك الائتمان الزراعى الفرنسى .

حدث فى ١١ اكتوبر ١٨٦٦ فى مقر الخديو بالعباسية مشهد غريب .

كان يجلس وزير المالية « وجول باسترى وهنرى اوبنهايم » الخصمان المتنافسان اللذان سيوقعان معا لتقديم قرض مشترك للخديو .

وكانت اوارق العقد امام الجميع .

تقدم « جول باسترى » للتوقيع ـ بوصفة الأكبر سنا ـ عندما وصلت برقية الى « اوبنهايم » قرأها ثم اعتذر عن التوقيع فتقدم « باسترى » بشجاعة ووقع العقد الذى انسحب منه فى اخر لحظة . . « اوبنهايم » .

وقد انخفضت اسعار اسهم بنك « الانجلو ـ اجيبشيان » نتيجة عدم اقبال المستثمرين على شراء سندات القرض .

كان سعر السهم ١٦ جنيها فانخفض الى جنيهين ونصف ولكن الخديو عوضه عندما دفع له مبلغ ٥٠ الف جنيه وعهد اليه بشراء فحم للسكك

الحديدية المصرية فربح البنك ١٠٠ الف جنيه واستعادت اسهمه . . قيمتها .

* * *

أسرع ادوارد الى الاصدقاء الاقوياء « الانجلو - اجيبشيان بانك » وهو البنك العقارى الفرنسى « كريدى فونسييه » وهو من خصوم « ديرفيو » .

قابل محافظ البنك « فريمى » ونائب المحافظ « سوبيران » وعرض عليهما المساهمة فى شراء اسهم الخديو .

تكلم « سوبيران » فأخذ يشرح مشكلة البنوك الفرنسية مع مصر ومشكلة الخديو مع الدائنين .

* * *

عاشت مصر بلا قروض فى عهود محمد على وابراهيم وعباس الأول .

وفى عهد سعيد قدم اليه رجال البنوك الفرنسيون القرض الأول .

وكان دلسبس هو الذى اقترح على سعيد باشا فكرة القروض . . وهى أن يقوم بمهمة الوساطة بين الخديو ورجال البنوك فى أوربا الذين يقدمون القرض للخديو .

وكان رجل البنوك ، الوسيط ، يحصل على عمولة تتراوح بين ٣٪ و ٥٪ وهى نسبة عالية .

وتصدر الحكومة المصرية سندات بقيمة القرض تطرح فى الاسواق العالمية ويتم تداولها فى البورصات .

وكان ثمن السند يتراوح بين جنيه وعشرين جنيها .

وقد ساعدت الحكومة الفرنسية على اتمام القرض الأول لسعيد لأن القروض ستتضمن فى النهاية نوعا من الاشراف الفرنسى على مصروفات مصر وايراداتها ويؤدى استمرار القروض لاخضاع شئون مصر لحملة السندات الفرنسيين .

* * *

وجاء اسماعيل . .

فى العام التالى لولايته ـ ١٨٦٤ ـ عقد القرض الخارجى الأول بمبلغ ٥,٧٠٤,٠٠٠ جنيها . . فى انجلترا .

كتب القنصل الفرنسى العام الى حكومته فى باريس يقول :

« اذا اراد الخديو قرضا أخر ، من الأفضل أن يحصل عليه من فرنسا، لا من أية دولة أخرى ؟

فعندما يفرض المرء نوعاً من الرقابة على مالية الدولة ، يكون قد وضع قدمه على الطريق المناسب جدا للسيطرة على جميع شئون الدولة .

وبهذه الطريقة تنافست الدول الكبرى فى تقديم القروض للخديو . ووجد القناصل العموميون الذين ادركوا ادراكاً كاملا تأثير القروض الأجنبية على الاقتصاد المصرى ـ أنهم يتنافسون الواحد مع الاخر لاقراض الخديو باسم البنوك الدولية المختلفة التى تتمتع بمساندة حكوماتها .

وهكذا استمر الخديو اسماعيل يقترض من الخارج أعوام ١٨٦٥ و ١٨٦٦ و ١٨٦٧ و ١٨٧٠ و ١٨٧٣ . كان يقترض بمعدل ٧ ملايين جنيه تقريبا كل عام .

واقترض اسماعيل من الداخل من الروزنامة ـ حيث تتجمع معاشات ومدخرات الافراد ـ ومن بيت المال والاوقاف الخيرية .

* * *

وكانت قناة السويس حافزا اساسياً للخديو اسماعيل دفعه للاقتراض .

أول قرض عقد عام ١٨٦٤ كان هدفه سداد التعويضات التى قضى بها الامبراطور نابليون الثالث لشركة القناة .

وقرض عام ١٨٦٨ كان لمواجهة نفقات سفره ثلاثة شهور ونصف فى اوربا وتركيا واعباء افتتاح القناة وحفلاتها .

وبلغ مجموع ديونه حوالى ٩٦ مليون جنيه .

ولكنه ـ فى الحقيقة ـ لم يتسلم سوى ٥٤ مليونا من الجنيهات .

وفى تقرير عرض على مجلس شورى النواب تبين ان الخديو سدد للدائنين مبلغ ٣٧,٦٤٣,٠٥٧ جنيها .. ومع ذلك فأنهم كانوا يطالبونه بمبلغ ٤٨,٨٧٧,٥٣٠ جنيها بالاضافة الى الفوائد المستحقة على هذه القروض وقدرها ٥٢,٨٦٠,١٣٦ تدفع على اقساط ينتهى اخرها عام ١٩٠٣ لأن مدة استهلاك الديوم تتراوح بين ١٥ و ٣٠ عاما .

أما الديون العاجلة ـ وكان يطلق عليها الديون السائرة ـ فقد بلغت ٢٤,٨٦٤,٨٢٧ .

وكانت البنوك الاجنبية تحصل على ربح بين ٦٪ و ٧٪ من العمليات التجارية فقدمت القروض لاسماعيل بفائدة اسمية ٧٪ و ٩٪ .

ولكن الفائدة السنوية الحقيقية ارتفعت الى ١٥٪ و ١٨٪ و ٢٦,٩٪ و ٢٨٪ وهى نسبة يعاقب عليها المقرضون فى بلادهم .

وكان الفلاح المصرى يقترض أيضا بفائدة تتراوح بين ١٢٪ و ٢٠٪ كل شهر !

واذا حسبنا ماتسلمه الخديو فعلا من قيمة القروض نجد ان الفائدة ارتفعت فى بعض القروض الى ٦١٪ سنويا .

وقد اقترض الخديو ـ فى احدى المرات ـ ١٨ مليون جنيه لدفع الفوائد نصف السنوية .

ودفع فى ١٠ سنوات مبلغ ٣٤,٨٩٨,٠٠٠ فوائد كما يقول « سيمور كى » فى كتابة « نهب مصر » .

* * *

حاول الخديو اسماعيل عدة مرات توحيد الديون بعقد قرض خارجى ضخم ، بقيام أصحاب الأراضى المصريين بتمويل عملية سداد الديون ليقوموا بأنفسهم بدور المقرضين .

فى عام ١٨٧١ طلب الخديو من أصحاب الأراضى سداد ضريبة ٦ سنوات مقدماً مقابل تخفيض الضرائب بعد ذلك الى الضعف . ولكن الخديو لم

يحصل من هذه الخطة التى أطلق عليها « دين المقابلة » إلا على ١٦,٥ مليون جنيه لم تكف لسداد الديون .

وكان الخديو ـ فى أول الأمر ـ مدينا بصفته الشخصية . . ولكن الفرمان الصادر عام ١٨٧٣ أطلق يد الخديو فى جميع شئون مصر من ديون وعقود وكذلك منح الامتيازات . . وبهذا الفرمان أصبح كل ما كان ـ من قبل ـ دينا شخصيا على الخديو دينا على الدولة .

حدث فى قرض عام ١٨٦٨ أن اشترط السلطان عليه ألا يقترض لمدة أربعة سنوات .

فإن قروض اسماعيل أثرت على قدرة تركيا نفسها على الاستدانة ، كما أن السلطان خاف من أزمة مالية فى مصر تؤثر على مالية انجلترا .

ولكن الخديو اقترض رغم امر السلطان . . .

وافق الدائنون على ذلك بل رغبوا فى تقديم مزيد من القروض الى الخديو لكثرة الفوائد والعملولة والسمسرة . وأكد الدائنون لأسماعيل أنه لاتوجد مشكلة فى تجديد القروض أو تقديم أية مبالغ يريدها .

* * *

فى القرض الأول رهن ـ ضمانا للسداد ـ ضرائب الأطيان بمديريات الدقهلية والشرقية والبحيرة .

وفى القرض الثانى رهن بعض أملاكه المعروفة بأسم أملاك الدائرة السنية .

وفى القرض الثالث رهن ايرادات السكك الحديدية .

واستمر يرهن كل ايرادات وثروات مصر كايرادات الجمارك ، وعوائد الكبارى ، وايرادات وضرائب الملح ، والماشية ، والضرائب الشخصية ، ومصائد الأسماك ، وأملاك الحكومة ، وكل أملاكه الخاصة .

وجمعت الضرائب أو احتجزت لسداد ديون محلية .

ان دخل الحكومة السنوى بلغ ١٠,٥ مليون جنيه تقريبا والفائدة ٥,٢ مليون جنيه تقريبا أى أكثر من ايرادات مصر عندما تولى اسماعيل الحكم . . فرغم

زيادة ايرادات مصر فى عهـــده ، نتيجـــة زيادة الانتاج والضرائب ، الا ان كل دين جديد كان يخصص معظمة لسداد دين قديم .

فى احدى السنوات مثلا نجد أن ايرادات الحكومة المصرية ٩,٤٣,٠٠٠ جنيه يدفع منها فوائد للديون واستهلاكها أيضا ٧,٤٧٣,٠٠٠ جنيه ولا يبقى للتعـليم والجيش والبوليس والمحاكم والصحة الا ١٧٠,٠٠٠ جنيه .

وكانت مرتبات الموظفين ٣٧٣ ألفـا . وبذلك فان ٧٠٠ ألف جنيه فقـط هى التى تنفـــق منهـــا الحكومة على مصر لرفاهية وخـــدمات وتعـليم وحماية ٦,٨١٣.٠٠٠ نسمة .

وكان يمكن لأية محكمة أن توقف سداد هذه الفوائد العالية . ولكن المحاكم والدائنين هم ملوك اليهـود أو يهـود الملوك كما يقـول « فريزر راى » فى كتابه « مصر من الخديو الأول الى الخديو الثالث » . . ان الدائنين كانوا يربحون فى كل مشروع ١٠٠٪ .

* * *

اشتركت البنوك الفـرنسية فى تمويل عدد من القـروض المصرية وأصـبحت تملك ماقيمته ٢٠ مليون جنيه من السـندات المصرية التى صـدرت مقـابل هذه القـــروض . . وكان الســـبب فى ذلك أن هذه البنوك وجـــدت أنهـــا تربح من السندات المصرية أكثر مما تربح من العمليات التجارية الأخرى .

بنك الائتمان العقارى « كريدى فونسييه » لديه ســندات قيمتهـا ٦,٨ مليون جنيه بينما رأسماله ٣,٦ مليونا .

وهذه السندات بعضها يملكه « بنك الائتمان الزراعى » الكريدى أجـريكول « وبنك الأنجلو ـ اجيبشيان » أو « البنك الأنجليزى المصرى » .

وبنك باريس « عنده ســندات مصرية أودعهـــا لديه » البنك المصرى ـ النسموى « اوستريان اجيبشيان » ليستطيع الاقتراض بضمان هذه السندات .

و « كريدى ليونيه » لديه عدد قليل من الأسهم المصرية .

وتوجـد بنوك دائنة مثل بنك « الخصـم الباريس » وشركة المســـتودعات

« وبنوك أخرى كثيرة » .

وكل هذه البنوك يهمها توحيد الديون المصرية وبالذات قصيرة الأجل حتى يمكن لمصر دفع فوائد السندات وأيضا سداد قيمة القروض عندما يحين موعد استهلاكها .

* * *

قال « سوبيران » لأدوارد ديرفيو :

١ ـ ان الخديو سيبيع اسهمه لبنك من الدرجة الثانية مثل بنك ديرفيو ومن الضرورى لكل الماليين الفرنسيين إعادة جدولة ديون الخديو .

ان مصر قادرة على سداد ديونها .

وقد سمع من احد المسئولين المصريين فى نهاية مأدبة، أنه مادام النيل يجرى فى مصر فأنها قادرة على سداد ديونها .

ولذلك ـ فحتى لايضيع تفاؤله ـ فان مصر يجب ان تشفى من دواء وجنون الاقتراض الذى يتملك الخديو .

٢ـ توحيد وإعادة جدولة الديون قصيرة الأجل فان الخديو لايملك المال السائل وسيقوم كريدى فونسييه بذلك . . . وللسداد يحصل على جزء من ميزانية مصر ويعيد الثقة فى قروضها .

٣ـ منع الخديو من الاقتراض .

ولابد من ضمان للدين الموحد يقدمه للمقرضين وهو أسهم قناة السويس .

واقتراح « سوبيران » يتعارض تماما مع عرض ديرفيو بيع الأسهم .

كما أن مشروع سوبيران يستغرق تنفيذه عدة شهور بينما الخديو فى حاجة عاجلة الى المال .

وهدف « سوبيران » ان تسترد السندات المصرية قيمتها التى فقدتها فى السوق وكان يخشى ان يعقب إفلاس تركيا ، افلاس مصر .

وأدرك سوبيران تعارض المشروعين وطلب توحيدهما .

ولكن ديرفيو فهم أن النتيجة فشل المشروعين معاً .

ان ديرفيو يعرف ان الخديو لن يتنازل عن حقه فى الاقتراض وهو الشرط

الذى سيفرضه عليه « كريدى فونسييه » .

وقال سوبيران :

ـ ان بنك « الانجلو ايجيبشيان » يؤيد توحيد الديون وأن « هنرى أوبنهايم » الذى اقرض مصر يؤيد ذلك المشروع أى توحيد الديون .

واختتم « سوبيران » حديثة قائلا :

ـ فى غير هذه الحالة لن يجد الخديو عروضا محددة من مجموعات مالية جادة فى باريس أو القاهرة أو لندن .

وهكذا غادر « ادوارد ديرفيو » مقـــر البنك وقد ادرك أنه ـ أى البنك ـ سيعرقل مشروعه . . وأنه لن يستطيع جمع المال اللازم لشراء الأسـهم ، خـلال المدة المحددة ، فقرر أن يطلب مهلة اضافية . . .

توجه لهذا الغـرض الى « فرديناند بارو بك» الوكيل أو المعـتمد السـياسى ، للخديو اسماعيل فى باريس .

وهو نائب سابق عضو مجلس شيوخ سابق .

أبلغه بالعقبات فوافق على الابراق للخديو للتأجيل ٣ أيام أخـرى . . . حتى ١٩ نوفمبر . وزار « ادوارد ديرفيو » بعـد ذلك « فرديناند دلسـبس » وشرح له الموقف فأيده « دلسبس » لانه لايريد سقوط الأسهم فى أيد غير فرنسية .

* * *

فى رسالة نشرها « ادوارد ديرفيو » فى صحيفة « ديلى ميل » البريطانية قال :

« بعـد ان تأكدت من تأييد عديد من الوجهـاء فى باريس قمت بتسـليم هذه العملية الى المجموعة التى كانت تسعى لتحـويل الدين قصـير الأجـل مطالبين بضمه الى الخطة .

واعتبرت ذلك واجبا .

لقد تم الاصغاء لاقتراحى . . ثم بحث . . ورفض .

ومن العدل الاعتراف بأن الخديو بذل أقصى مايستطيع لتحصل فرنسـا على الاسهم ولايحصل عليها أحد آخر .

ولا يمكنني إلا أن أعرب عن أسفي حول الجهود غير الناجحة التي بذلك لأقناع المجموعات المالية التي تحدثت اليها حول المصالح الوطنية والمزايا الاقتصادية التي تتيحها لهم العملية التي اقترحتها عليهم . . وأعرب عن أسفي ايضا لتصرفهم، رغم الثقة التي عزم صاحب السمو الخديو على اثباتها تجاه « ديرفيو وشركاه » وتجاهي .

وهذه الرسالة تؤكد أن « ادوارد ديرفيو » كان موافقا على الاشتراك مع بنك الائتمان العقاري ولكن هذا البنك ومجموعته رفضوا منح دور محدود « لديرفيو » في العملية ، وأن المنافسة « لديرفيو » وكراهيتهم لثقة الخديو فيه ، دونهم ، دعتهم للاصرار على الرفض رغم وضوح مصلحتهم ، ومصلحة فرنسا ، في اتمام الصفقة .

ان بنك الانجلو ـ اجبشيان وبنك الكريدى فونسييه لم يقدما عرضا للخديو برهن اسهمه وكل ما اهتما به منع ديرفيو وشركة « سوسيتيه جنرال » من شراء الاسهم .

* * *

بدأ « ديرفيو » يفقد الثقة في نفسه ولكنه استمر يقابل رجال البنوك الكبار ولكن كلا منهم لم يحدد له المبلغ الذى سيدفعة للمساهمة في شراء الاسهم .

وظل خديو مصر في القاهرة ينتظر نتائج محاولات « ديرفيو » .

واسماعيل لم يكن يريد ميزانية غربية في بلد شرقي .

وكان يرفض منح الاشراف على مالية مصر ، أو مصروفاته ، لجهة أجنبية ومن هنا ، وفي تلك الفترة بالذات ، كان راغبا في بيع أسهمه ، لا للتخلص منها كما يقول « فارنى » في كتابة « شرق وغرب السويس » بل لضمان الحصول على المال . . وبشروط « أفندينا » ! .

ولكن رجال المال في فرنسا كانوا مراوغين لا يعرفون أهمية الصفقة . .

وكان يمكن لصفقة البيع أن تموت . . ويضطر الخديو لرهن اسهمة وتوحيد ديونه . .

ويتغير التاريخ المصرى كله فى هذه الحالة لولا رجل واحد . . اسمه هنرى أوبنهايم .

* * *

بدأ « هنرى أوبنهايم » نشاطه المالى فى الشرق الأوسط خلال حرب القرم .

وهو يهودى المانى نشأ فى فرانكفورت ، وله صلات مصرفية قوية مع بروسيا ـ المانيا ـ واسرته مترابطة متعاونة وأكثرهم تعاونا معه هو عمه « هيرمان» الفرنسى .

وقد انتقلت الأسرة من غرب المانيا الى لندن .

وهم شركاه فى بنوك فى القسطنطينية ولندن وباريس .

وفى الاسكندرية لم يكن يملك موارد مالية ، وأدعى أنه يمثل اتحاداً من البنوك القوية المحترمة فى المانيا .

واستطاع باتصالاته أن ينشىء بنكا بالاسكندرية . . وهذا البنك سمعته سيئة ، كما يقول « جون مارلو » فى كتابة « انشاء قناة السويس » .

وفى وقت من الأوقات تحالف « أوبنهايم » و « ديرفيو » وأسسا شركات معا .وكانت هذه الشركات تضم كل رجال مصر الكبار ، شريف باشا ونوبار باشا وراغب باشا والأمير حليم والخديو شخصيا أو أحد ابنائه .

وقد نجح « هنرى أوبنهايم » بمساعدة السفارة البريطانية فى تركيا عام ١٨٦٣ ، فى حمل الباب العالى على الموافقة على تقديم قرض لوالى مصر « محمد سعيد باشا » قدره ٢,٥ مليون جنيه بفائدة فعلية ١١٪ بضمان ايرادات الدلتا . .

ولكن سعيد باشا لم يتسلم سوى ٢,١٥٠,٠٠٠ جنيها من قيمة القرض .

وقد أصدرت حكومة لندن تعليمات الى قنصلها بالاسكندرية ليمنح تأييده

المعنوى « لأوبنهـايم » فان شركة أو بنك أوبنهـايم يعـمل فى باريس لحســاب انجلترا .

وفى أحد القروض التى قدمت لأسماعيل ضغط على الخـديو ، لقبول قرض « اوبنهايم » قنصلا بريطانيا وبروسيا .

واستطاع عام ١٨٦٨ بمسـاعدة أسرته أن يطرح قرضـا للخـديو فى كل من لندن وباريس وأمستردام وفرانكفورت وبرلين والاسكندرية فى وقت واحد .

وكان القرض ، ١٢ مليون جنيه لم يتسلم منها اسماعيل سوى ٧ ملايين .

واشترك فى تمويل هذا القرض مع « أوبنهايم » البنك العثمانى الامبراطورى وشركة « سوسيتيه جنرال » الفرنسية .

وأصدر الخديو ، بقيمة القرض الأصلية ، سندات من وزارة المالية المصرية اشتراها جمهور معظمه فى أوربا .

وقدا أدار « هنرى » أموال الأمير « الهامى » - ابن عباس باشا والى مصر - خلال ١٢ عاما واستطاع أن يستنزف الثروة التى زادت على ثلاثة ملايين جنيه خلال ١٢ عاما فمات الأمير وهو مدين .

وقد بيعــت أموال الأمير وفاء لديونه فأقام « هنرى » دعوى لأن ادارة الأملاك سحبت منه فحصل على تعويض ٩٣ ألف جنيه .

وقد ساهم فى الشركة المجيدية التى اشـترك « الخـديو اسـماعيل » بنصـف رأسمالها فى السنة الأولى لحكمه . وساهم فيهـا أيضـا مجموعة من باشـاوات مصر .

وقدم « هنرى » للخديو اسماعيل ست قروض وكانت عمولة أوبنهايم فيهـا تتراوح بين ٣٪ و ٥٪

تزوج حفيدة لورد انجلزى عام ١٨٦٨ واشـترى جـزءا من صـحيفة « ديلى نيوز » التى أنشأها « شارلز ديكنز » وهى ناطقة باسم حزب الأحـرار وأصـبح مؤيدا قويا لهذا الحزب .

شكا نوبار باشــا وزر خـــارجية مصر « لديرفيو » مرارا من خيانة « هنرى

أوبنهايم » وأنه استغل ثقته غير المحدودة فى نوبار بحيث أصبحت التكاليف الحقيقية للقروض ١٥٪ بدلا من ٩٪ التى كان متفقا عليها .

وقال « نوبار » ان « اسماعيل » مستاء من خيانة « أوبنهايم » للرجل الذى صنعه وقدم له أول قرض ورفعه الى المركز المصرفى الأول فى مصر .

وأوضح أن له ـ أى لنوبار ـ أعداء كثيرون يسعدهم أن يكون « نوبار » قد عقد صفقة مع أوبنهايم الخائن أو أن نوبار غير كفء .

و « أوبنهايم » خبير بالشئون المالية المصرية .

وهو المحرك لمنع بيع أو رهن الأسهم عن طريق ديرفيو ويريد افساد عمليته . . ورفض المشروع لأنه علاج مؤقت لمشاكل مصر .

وكان يفضل خطة بنك الائتمان العقارى لتوحيد ديون مصر كما يقول « محمد صبرى » فى كتابه الصادر عام ١٩٣٣ « الامبراطورية المصرية فى عهد اسماعيل » .

وهو الذى يعرف أسرار المفاوضات بين القاهرة وباريس ويملك معلومات لم يحصل عليها أحد من رجال المال فى بورصة لندن .

* * *

فى يونيو ١٨٧٣ حصل الخديو على الفرمان الشامل .

وبعد ٣ أيام فى ١١ يونيو ١٨٧٣ وقع مع اوبنهايم قرض عام ١٨٧٣ الشهير الذى اطلق عليه الخبراء اسم « القرض المشئوم » .

وقد استطاع « اوبنهايم » ـ الذى يتمتع بتأييد ٣ دول هى انجلترا وفرنسا والمانيا ـ أن يطرح سندات هذا القرض فى باريس ولندن والاسكندرية وامستردام وبروكسل وجنيف والقسطنطينية و ٦٤ مدينة فى فرنسا توجد بها فروع لشركة « سوسيتيه جنرال » .

وكان ثمن السند ٢٠ جنيها فطرح اوبنهايم فى السوق ١,٦٠٠,٠٠٠ سندا !

قصة هذا القرض غاية فى الغرابة لأنها تبين مدى استغلال « أوبنهايم » للخديو .

كان اسماعيل مدينا بـ ٢٨ مليون جنيه قروضا قصيرة الاجل أى الديون السائرة . . وهى الفواتير أو الديون العاجلة التى لابد من سدادها فورا . . ولا تحتمل التأجيل .

طلب الخديو أن يقرضه « اوبنهايم » مبلغ ٣٢ مليون ليسدد هذه الديون ويبقى للخديو ما يدفع منه اقساط بعض الديون الاخرى . .

اراد الخديو بهذه الطريقة استبدال كل الشرور . . بشر واحد ولم يدر أنه بذلك يؤكد خراب مصر .

لم يسلم اوبنهايم الخديو سوى مبلغ ١١,٢٦٠,٩٢٦ جنيه نقدا .

وسلمه سندات وزارة الخزانة المصرية بمبلغ ٩ ملايين جنيه . . فيكون مجموع ما تسلمه فعلا ٢٠,٧٤٠,٠٧٧ جنيها .

وكانت الحكومة المصرية تعرض سندات وزارة الخزانة للبيع بخصم ٦٥٪ من قيمتها فلما ردها أوبنهايم للخزانة باعها بخصم ٧٪ فقط فكأنه ربح ٥٨٪ من قيمة هذه السندات .

وهذا القرض تم بضمان :

* دخل سكة حديد مصر السفلى ويقدر بـ ٧٥٠ ألف جنيه سنويا .
* الضرائب المباشرة وغير المباشرة وتقدر بمليون جنيه سنويا .
* ضريبة الملح : ٢٠٠ ألف جنيه سنويا .
* مليون جنيه من ضريبة المقابلة أو ضريبة الاراضى .

وكان يضمن هذا القرض كل الايرادات المخصصة للقروض السائرة التى كانت ستسدد من القرض الجديد . . وهذه الايرادات هى :

* ايرادات روضة البحرين (الدلتا) .
* رسوم الجمارك
* رسوم الكبارى والمستودعات .
* رسوم الصيد والبترول والقناطر .

ومن ذلك يتضح أن « أوبنهايم » كان مرابيا كبيرا . . فان خديو مصر لم

يتسلم سوى ٦٧٪ من قيمة القرض . . والزم بدفع قسط سنوى ٢,٥٦٠,٠٠٠ جنيها . . وهو مبلغ كبير بالنسبة لميزانية مصر .

وبهذا القرض ارتفعت نسبة المبلغ المخصص فى ميزانية مصر لسداد فوائد القروض من ٣٥,٨٪ عام ٧٣ الى ٥٨,٦٪ عام ١٨٧٤ .

وهناك ماهو اخطر وأدهى

أن « أوبنهايم » فى قرض عام ١٨٧٣ أغلق سوق الاقتراض امام مصر لمدة عامين بنص صريح مما جعل اسماعيل يتجه الى بيع اسهم القناة .

وقد عرف اوبنهايم بأمر مفاوضات بيع اسهم القناة عن طريق مراسليه وبالذات بنك الائتمان العقارى « كريدى فونسييه » . . فقد اجتمع ادوارد ديرفيو بسوبيران نائب محافظ البنك فى باريس يوم السبت ١٣ نوفمبر .

ولأن أوبنهايم يؤيد حزب الأحرار فانه لا يستطيع أن يحصل على اسرار حزب المحافظين الحاكم .

ولكن ذلك لايمنع سوبيران من تسريب المعلومات الى صحفى محافظ ـ فردريك جرينوود ـ الذى يرأس تحرير صحيفة « بول مول جازيت » المسائية التى يصدرها حزب الأحرار ! .

* * *

مساء الأحد ١٤ نوفمبر ١٨٧٥ دعا « هنرى أوبنهايم » الصحفى الانجليزى « فردريك جرينوود » رئيس تحرير صحيفة « بول مول جازيت » للعشاء معه فى بيته رقم ١٧ شارع بارك لين فى حى ماى فير فى لندن .

وعند نهاية العشاء سأله « جرينوود » :

ـ ما آخر أخبار القاهرة أو الأسكندرية ؟

أجاب « أوبنهايم » :

ـ الأخبار ليست كثيرة . لا يوجد مال هناك . كل شىء يبدو مظلما واسماعيل يريد الحصول على مال مقابل أسهم قناة السويس .

اهتم « جرينوود » وأخذ ـ كخبير ـ يسأل ويستفسر حتى عرف كل

الحقائق . . وهى أن المفاوضات تجرى فى القاهرة على قدم وساق ، للحصول على قرض بضمان أسهم الخديو .

. . ومع الأسئلة والأجابات هضم « جرينوود » فكرة منع فرنسا من شراء الأسهم .

وفى الصباح التالى كان الصحفى متحمسا لضرورة قيام حكومة انجلترا بشراء الأسهم .

* * *

توجه جرينوود الى وزارة الخارجية وطلب مقابلة الوزير اللورد « داربى » لمسألة عاجلة ، وسرية تمس الصالح العام .

وبين الوزير والصحفى صلة ود ، رغم أن الصحيفة تمثل حزب الأحرار المعارض لحكومة « دزرائيلى » .

وكان « جرينوود » قد طالب يوم ٣ نوفمبر بضم مصر . . لبريطانيا . . وقد يكون أوبنهايم هو الذى أوعز اليه بذلك .

أدخل الصحفى مكتب الوزير دون أن يبقى فى حجرة الأنتظار .

شرح الصحفى الأمر ولكن « داربى » قال :

ـ لا أصدق أن صفقة من هذا النوع تجرى فى مصر دون أن يحاط بها علما القنصل البريطانى العام .

ولكن الصحفى أكد النبأ بينما عارضه بحسم . . وبدبلوماسية الوزير البريطانى .

ولم يناقش الصحفى كفاءة القنصل البريطانى فى مصر بل اكتفى بالقول بأنه تحدث احيانا أشياء غريبة ويجب أن تقابل باجراءات استثنائية .

ولأن الصحفى كان لبقا فان الوزير غير رأيه وعاد يكرر القول عن المصاعب التى تعترض شراء الاسهم مما يجعل العملية مستحيلة .

ولكن « جرينوود » رفض الخضوع لهذه الحجج وألح على الوزير أن يرسل التعليمات للقنصل العام للتحرى .

وقبل أن يفترق الرجلان قال الوزير :

ـ سأقابل رئيس الوزراء ، بنيامين درزائيلى ، واعرض عليه الأمر .

الثلاث

كان يرأس الوزارة البريطانية بنيامين دزرائيلى وعمره ٧١ عاما .

تولى الوزارة فى أول فبراير عام ١٨٧٤ .

من أسرة يهودية تزوج والده من إيطالية يهودية . وقد ترك ـ الأب إيزاك ـ الديانة اليهودية وعمد أبناءه كمسيحيين . . ومنهم بنيامين الذى كان فى الثالثة عشرة من عمره ، فى ذلك الحين .

لم يلتحق بجامعة وتدرب على دراسة القانون وسنه ١٧ عاما وقيد إسمه محاميا . ولكنه لم يمارس المحاماة .

عمل فى البورصة فخسر واستدان ثم قرر احتراف الأدب .

زار كلا من جبل طارق ومالطة ومصر وألبانيا وأثينا والقدس وتركيا .

ولم يهتم دزرائيلى بالعالم المسيحى فى البحر المتوسط بل اهتم بالحياة الاسلامية وبالشعب اليهودى الذى أيقظ فى دزرائيلى شيئا ما .

قال عن نفسه :

ـ أنا تركى هادىء ، ألبس العمامة ، وأدخن غليونا طوله ٦ أقدام .

وبعد ذلك أصبح كثير من أصدقائه من اليهود .

وقد أهتم باليهود من إتصاله بالعرب والأتراك فى القاهرة .

وتعرف على محمد على فى شبرا وعرض خدماته على الخليفة العثمانى ، ودرس أحوال الامبراطورية التركية .

كتب ٤ روايات فى جو يهودى وبيئة الشرق الأوسط .

وقيل أنه مخترع فكرة مؤامرة يهودية عالمية .

وكان يحلم باستعمار يهودى فى فلسطين .

ولم يكن ممالئا للأتراك .

دخل انتخابات مجلس العموم ٤ مرات فسقط ونجح ـ وعمره ٣٣ سنة ـ وهوجم فى المجلس لأنه لم يسدد ديونه . ولأصله اليهودى ، وعلاقته المفضوحة بإحدى السيدات .

، كل الزعماء الذين سبقوه دخلوا البرلمان فى سن الحادية والعشرين وتولوا الوزارة بعد ذلك بعام أو بعامين .

أول خطبة ألقاها فى مجلس العموم كانت كارثة أثارت عاصفة من الاحتجاج فى الأعضاء فصرخ فيهم متحديا :

ـ سيأتى اليوم الذى يكون فيه مجلس العموم سعيدا بالاستماع إلى .

وقام بـ ٣ زيارات لباريس آخرها عام ١٨٥٦ .

وأصبح وزيرا للخزانة ـ ٤٨ سنة ـ وأخيرا زعيما لحزب المحافظين وتولى الوزارة ٩ شهور عام ١٨٦٨ وبقى فى المعارضة حتى فاز حزبه بالأغلبية فى مجلس العموم عام ١٨٤٧ ، وهى أول مرة تتحقق لهم الأغلبية خلال ٣٣ سنة .

وتولى رئاسة الوزارة فى أول فبراير ١٨٧٤ .

ولم يكن يحسن الحديث باللغة الفرنسية ، ويجهل باقى اللغات ، جهلا تاما .

شكلت الوزارة من ١٢ عضوا نصفهم من أعضاء مجالس العموم والنصف الآخر من اللوردات .

وكان أبرز الوزراء اللورد « داربى » وزير الخارجية والسير « ستافورد نورثكوت » وزير الخزانة « وسولسبورى » وزير شئون الهند « وكارنارفون » وزير المستعمرات .

. . . يوم أسندت إليه الملكة فيكتوريا الوزارة قبل يدها ثم أخذ ـ يدها ـ بين يديه قائلا :

ـ بحب وإخلاص وإيمان .

كتبت الملكة تقول :

ـ إنه ملىء بالشعر والرومانسية والفروسية .

* * *

وصف هارولد ولسون رئيس وزراء بريطانيا السابق دزرائيلى فى كتابه « رئيس وزراء يتكلم عن رؤساء الوزارات » فقال :

« دزرائيلى يتصرف بالغريزة ويقوم بالخطوات بلا دراسة وبعد ذلك يشرح ما فعل وكأنه تم طبقا لاستراتيجية وفلسفة عميقة .

وفى بداية حياته ، كان بلا مبدأ ، ثم أصبح هدفه أن يكون لبريطانيا دور فى العالم . وإعادة سمعة بريطانيا الخارجية .

ورحلاته فى البحر المتوسط جعلته رومانسيا بالنسبة لتركيا وآسيا الصغرى . ولم يتركه هذا الغرام أبدا » .

* * * *

بعد شهرين ، من توليه الوزارة ، فكر « دزرائيلى » فى تدويل القناة . وأعرب مجلس التجارة البريطانى عن أمله فى ذلك .

وفى ١٨ أبريل ١٨٧٤ تحدث وزير الخارجية لورد « داربى » مع السفير الفرنسى :

قال الوزير :

ـ إن معظم الرسوم تؤخذ من سفن بريطانية لتكون أرباحا لشركة فرنسية .

وكانت فكرة « داربى » يوم ٥ يونيو ـ تدويل القناة ـ وما الذى تفعله القوى الكبرى لامتلاك القناة .

وأبدى « داربى » فى مجلس اللوردات تأييده لانتقال الاشراف على القناة إلى هيئة دولية .

وفى ٥ يونيو ١٨٧٤عندما سئل اللورد « داربى » فى مجلس اللوردات عن وضع الشركة وهل من الأفضل لبريطانيا شراء القناة قال :

« إذا عرض علينا إقتراح بنقل ملكية القناة إلى لجنة دولية ، أو بشكل

يضمن مساهمة كل الحكومات ـ على قدم المساواة ـ فى الانتفاع بالقناة ، فإن ذلك يعتبر اقتراحا عادلاً .

ولكن هذا الاقتراح لم يعرض علينا ولا أظنه سيتم » .

وكان رد « دوق دى كاز » أن بيع القناة مسألة غير واردة .

* * *

وفى مايو ١٨٧٥ أراد دزرائيلى شراء القناة .

طلب من صديقه البارون « دى روتشيلد » أن يبلغ دلسبس ، بصفة سرية ، أن بريطانيا مستعدة لشراء القناة بشروط جيدة .

سافر ابن البارون إلى باريس لبحث صفقة الشراء فرفض « دلسبس » وطلب ٤٠ مليون جنيه ثمنا للقناة فأفزع ذلك الثمن روتشيلد .

وأبلغ « دلسبس » سفير انجلترا فى باريس يوم ١١ يوليو أن فكرة البيع لم تخطر للشركة .

وأعلن السلطان أنه لا يستطيع أن يوافق ، حتى من حيث المبدأ ، على بيع القناة أو إنشاء هيئة دولية لادارتها على أرض مصر .

إن دلسبس لديه إمتياز حفر القناة ولكن ليس من حقه إثارة مسألة بهذا الشكل .

إن القناة شركة مصرية وتخضع لقوانين وعادات الامبراطورية العثمانية .

ورفع « دلسبس » رسوم المرور مخالفا قانون الشركة . . فقد ساءه عداء بريطانيا الطويل . . للقناة .

و . . تحسنت الأحوال المالية للشركة فى ذلك العام فمات اقتراح البيع لأن الوقت عامل مهم فى الصفقات المالية فضاعت الفرصة على انجلترا .

* * *

كان « دزرائيلى » يعتبر السياسة الخارجية هى الأهم وجاذبيتها أكثر لرجل السياسة .

ورغم طول اشتغاله بالسياسة ، فإن تجاربه لم تعطه الفرصة ليثبت مدى إمكانياته فى هذا المجال .

ولم يعطه العام الأول فى وزارته الفرصة المناسبة .

ولم تكن لديه فكرة واضحة فى السياسة الخارجية باستثناء أنه يريد أن يفعل شيئا ـ مهما كان ـ ليؤكد دور بريطانيا فى أوربا .

لقد انتقد سلبية « جلادستون » خلال السنوات الست التى تولى فيها جلادستون الوزارة .

فلم تكن بريطانيا قوة فى أوربا أيام جلادستون .

تم تجاهلها فى الحرب البروسية ـ الفرنسية عام ١٨٧٠ .

وفشل « جلادستون » فى التوسط بين فرنسا وبروسيا ـ ألمانيا ـ عام ١٨٧٠ لمنع هذه الحرب ولذلك أصبحت بريطانيا منعزلة .

وقبل أن يلى دزرائيلى الوزارة كانت فرنسا تنهار ، ويسود أوربا ، حلف ، أو رابطة ، أو جامعة ، الأباطرة الثلاثة ، فى برلين وسان بطرسبرج ـ روسيا وفيينا ـ عاصمة دولة النمسا ـ المجر .

وقد اتجه « دزرائيلى » للشئون الخارجية ليتحول بها عن المشاكل الداخلية فقد أراد أن يعرف زعماء أوربا أن بريطانيا ـ على عكس السنوات الخمس الماضية ـ دولة يعمل لها حساب .

* * *

ولكن . . .

هبطت سمعة وزارة « دزرائيلى » هبوطا حادا فى صيف ١٨٧٥ نتيجة الحملة عليها فى البرلمان فى ٢٢ يوليو لعدم إصدار قانون الشحن التجارى .

فى أول سبتمبر غرقت السفينة الحربية البريطانية « فانجارد » فخر السلاح البحرى البريطانى ، صدمتها سفينة أخرى تابعة للبحرية البريطانية « إيرون ديوك » فأصبحت أول سفينة حربية بريطانية تغرق بالتصادم !

وبرزت المسألة الشرقية إلى الوجود بثورة الفلاحين المسيحيين فى البوسنة والهرزج ضد الأتراك المسلمين ، أو ضد الخليفة التركى السلطان عبد العزيز ، الذى يحكم هذه المناطق مما أيقظ روح العداء فى السلافيين ، أو الشعب السلافى فى روسيا .

وكانت بريطانيا تتمسك بنظرية تقليدية تقول أن القسطنطينية هى الطريق الوحيد للهند وتستطيع روسيا أن تزحف جنوبا، بطريق البر، فتستولى على الهند، ولن يستطيع الأسطول البريطانى أن يفعل شيئا لأن المعارك ستتم برا.

ولكن قناة السويس توفر ٤٢٪ من المسافة بين لندن وكل من بومباى والكويت وتوفر ٣٢٪ من المسافة بين لندن وكلكتا و ٣٠٪ من المسافة بين لندن وسنغافورة.

إن ١٠٪ من صادرات وواردات بريطانيا أصبحت تمر بقناة السويس.

وتمثل السفن الانجليزية ثلثى السفن العابرة للقناة.

إن مصر أصبحت بالنسبة لدزرائيلى أقرب طريق إلى الهند..

* * *

إعتاد بنيامين دزرائيلى رئيس وزراء انجلترا تناول العشاء مساء الأحد من كل أسبوع فى بيت البارى « ليونيل دى روتشيلد » - وهو من ستة أدوار - ١٤٨ بيكاديللى - فى لندن اما وحدهما أو مع مجموعة من الصدقاء.

ويقع هذا البيت قرب مقر اقامة دوق ويلنجتون القائد الشهير الذى هزم نابليون فى معركة الطرف الأغر الشهيرة.

والبيت سلالمه من رخام به قاعة رقص أكبر من يخت الملكة فيكتوريا.

وستائره الحريرية أكبر من القلاع مزينة بالرخام والذهب.

أما المائدة التى يقدم عليها الطعام فهى من الفضة وتزن ١٠ آلاف أوقية.

وفى هذا البيت - كما يقول دزرائيلى - يقدم أفضل طعام فى لندن.. حفلاته لا يفوقها شيىء حتى حفلات الملكة فى قصر بالنجهام.

أثناء احدى المآدب قال صاحب البيت البارون « ليونيل دى روتشيلد » لدزرائيلى:

- هل تسمح يا مستر « دزرائيلى » أن تصحب السيدة « ويندهام لويس » إلى مائدة العشاء.

أجاب دزرائيلى متأففا:

- انى مستعد لأفعل كل شيىء إلا اصطحاب هذه السيدة التى لا تطاق.

ولكن دزرائيلى اصطحبها عدة مرات إلى المائدة . . فى مأدب « روتشيلد » .

وعندما أصبحت أرملة تزوجها وكان فى الخامسة والثلاثين وتكبره ب ١٢ سنة .

يومها قالت :

- تزوجنى . . لمالى !

وصحبها إلى ألمانيا لقضاء شهر العسل . .

* * *

« ودزرائيلى » « وروتشيلد » صديقان ، متقاربان فى العمر .

فى احدى روايات دزرائيلى رسم شخصية البارون وقدمه باسم « سيدونيا » .

وكان « دزرائيلى » يردد دائما :

- فى هذا البيت هناك باستمرار جديد أعرفه .

* * *

كونت أسرة « روتشيلد » أموالها من التبادل الخارجى .

وصاروا حكام السوق دون منازع .

وقد أطلق « لاندر » على روتشيلد اسم ملك الممولين وممول الملوك .

بدأوا العمل فى فرانكفورت فى العشرين سنة الأولى من القرن التاسع عشر .

والد البارون مول معركة « ووترلو » ضد نابليون الأول .

أمد جيوش ولنجتون بالمال اللازم لمحاربة « نابليون » وأصبحت الأسرة أكبر قوة فى السوق المالى الدولى لقيامهم بتمويل قروض بريطانيا التى نشأت بسبب حرب نابليون .

وأسرة « روتشيلد » منشرة بينوكها فى كل أنحاء أوربا .

وهى أسرة متضامنة تماما تشترك فروعها فى تمويل العمليات المصرفية .

وإثراؤها له قصص .

يوم تزوج ليونيل عام ١٨٣٦ فى فرانكفورت من احدى بنات الأسرة -

وعادتهم زواج الأقارب جاءت العربات من « لندن ونابلى وفيينا وباريس » تهز مدينة « فرانكفورت » كالرعد وهى تحمل أفراد الأسرة والهدايا .

وفى الحفل ظهر أكثر من ملك وامبراطور ورئيس وزراء ومستشار لدول متعددة .

ولكن والد « لونيل » أصيب بتسمم فحشد أولاده الذى جاءوا من عواصم أوربا المختلفة وقال لهم :

ـ كونوا أكثر حرصا . واذا أخذ أحدكم خمسين ألفا من الجنيهات أكثر أو أقل من الآخر فهذا لا يهم ، ولكن يعنينى أن تظلوا جميعا متحدين .

ومات الأب بعد شهر من زواج ولده فأرسل « ليونيل » الحمام الزاجل لأوربا ينعى أباه وأعد له جنازة تليق بالملوك . وحملت الجثمان عبر نهر التايمس باخرة خاصة وبدأ موكب الجنازة من بنك « روتشيلد » فى لندن !

وهكذا أصبح « ليونيل دى روتشيلد » وعمره ٢٨ عاما مسئولا عن بنك الأسرة فى لندن .

* * *

بدأت أسواق المال فى لندن وغيرها من عواصم أوربا تتلفت فى حيرة تتساءل :

ـ ماذا سيفعل هذا الشاب الذى تعلم فى جامعة جوتنجن الألمانية ؟ .

كان والد « ليونيل » عند وفاته منهمكا فى عقد قرض قدره ٢٥ مليون جنيه لحكومة انجلترا تدفعه لتجار الرقيق فى دول الدومنيون بعد الغاء الرق .

وتوقعت الدوائر المالية أن يفشل الشاب الجامعى فى اتمام هذا القرض ولكنه . . نجح .

واستطاع أن يجمع قرضا آخر قدره ٨ ملايين جنيه لحكومة ايرلندا لانقاذ شعبها من المجاعة .

ورغم أن مبادىء الأسرة ضد الحرب فان « ليونيل » ، قدم لحكومة انجلترا قرضا بمبلغ ١٦ مليون جنيه لتمويل حرب القرم .

وبررت الأسرة الخروج على نهجها بأن حكومة روسيا تعادى السامية .

واستطاع « ليونيل » أن يدعم رقابة الأسرة على أسواق المال فى أوربا

وساعد « سيسيل رودس » على بناء مملكة الماس فى جنوب أفريقيا .

ونجح فى الحصول على المال عن طريق السياسة .

وعندما زوج ابنته الأولى لابن عمه شهد الحفل اثنان من رؤساء الوزارات فى انجلترا وشرب « دزرائيلى » نخب الأسرة وهو يقول :

ـ تحت هذا السقف زعماء أسرة « روتشيلد » وهو اسم شهير فى كل عاصمة أوربية وكل ركن فى العام .

انها أسرة تحترم لا لثروتها بل لشرفها وروح الخدمة العامة الذى تمتلىء به .

عندما زوج ابنته الثانية شرب نخبها وزير الحربية .

أما الزوج فكانت هوايته الحصول على امتيازات شبكات السكة الحديد فى أوربا !

* * *

عرض على « ليونيل » لقب بارون عام ١٨٤٦ ولكنه اعتذر عن قبوله لأنه سبق منح اللقب لبعض اليهود وهو دائما يحب أن يكون الأول .

وسمح له بحمل لقب بارون الذى منحه من النمسا .

ورفض البارون منح قروض لدليسبس لحفر القناة .

ورفض شقيقه ناتا نيبل فى باريس اقراض الخديو عام ١٩٦٤ وبعث الى شقيقه فى لندن قائلا :

« لست أعتقد أن هناك ميزة خاصة فى أن يقرض المرء « باشا مصر » بينما سعر الفائدة فى لندن يصل إلى ٨ ٪ .

ان القروض مرغوبة من كل حكومة فى أوروبا تقريبا » .

* * *

اشتهر عن « لونيل روتشيلد » أنه شديد التمسك بديانته اليهودية .

يغلق البنك يوم السبت باعتباره عطلة دينية .

ويرسل الزهور الى أى رجل دين يهودى يتزوج .

وفى ليلة رأس السنة اليهودية يبعث بسلال الزهور والفاكهة إلى المعابد .

ومن أجل دينه ظل ١١ سنة يحارب القانون والتقاليد البرلمانية فى بريطانيا ويهز الامبراطورية كلها ويصبح سخرية لكتابها ونقادها وصحفييها ورسامى الكاريكاتير .

* * *

كان اليهود فى بريطانيا يخضعون للقانون مثل سائر الرعايا ولكنهم يمنعون من المشاركة فى اصداره .

لم يكن مسموحا لهم بالدخول كأعضاء فى مجلس البرلمان .

وقدموا آلاف الطلبات والالتماسات وشنوا حفلات فى الصحف ولكن البرلمان البريطانى لم يتحرك ولم يهتم .

ورأى « ليونيل » أن يقوم وحده بتغيير هذا كله .

فى أغسطس عام ١٨٤٧ رشح لمجلس العموم فى الدوائر التى تقع فيها بورصة لندن .

قال للناخبين :

هذه الدائرة تؤيد حرية التجارة وأريدها أن تؤيد أيضا حرية العقيدة .

.. فاز فى الانتخابات .

ووافق مجلس العموم على السماح لليهود بعضوية المجلس .

ولكن اجتمع مجلس اللوردات لبحث الأمر وجاء الأعضاء من أجازاتهم ليعارضوا ما سموه « وقاحة اليهود » حضر ليونيل مجلس اللوردات ورأى هزيمته .. فخرج .

وأعلن مجلس العموم خلو الدائرة .

رشح « ليونيل روتشيلد » لنفس الدائرة مرة أخرى عام ١٨٤٩ وقام بحملة اعلانية ضخمة فيما سماه أكبر معركة دستورية .

ومرة أخرى رفض مجلس اللوردات .

ورشح نفسه للمرة الثالثة .

فاز وأصر على دخول مجلس العموم ليحلف اليمين يوم ٢٦ يوليو عام ١٨٥٠ .

نادى الموظف المختص قائلا :

ـ العضو المحترم يريد أداء اليمين .

توجه « ليونيل » إلى المنصة وقال بصوت واضح :

أريد أن أضع يدى على التوراه عند حلف اليمين .

وقف زعيم المعارضة قائلا :

ـ هذه دولة مسيحية . ومجلس العموم مجلس مسيحى تشريعى . ولم يجرؤ رجل من قبل على أن يأخذ مقعده الا اذا أقسم اليمين طبقا للديانة المسيحية ولا أستطيع الموافقة على غير ذلك .

جرت مناقشة حامية . وانقسم المجلس على نفسه . وأخيرا وافق على أن يؤدى « ليونيل » اليمين فى اليوم التالى جاء يردد كلمات القسم وراء الموظف المختص حتى وصل إلى الفقرة التى تقول بأنه يؤدى واجبه للتاج كمسيحى مخلص .

توقف قائلا :

ـ سأحذف هذه الكلمات لأنها تخالف ضميرى .

ثم أدى اليمين طبقا للديانة اليهودية باللغة العبرية بعد أن غطى رأسه بالقلنسوة .

وأمسك بالقلم ليوقع على سجل الأعضاء وهى المرحلة الأخيرة فى الاجراءات ليصبح نائبا .

قبض الحراس عليه وقال رئيس المجلس :

ـ « بارون ليونيل » تستطيع الانسحاب من الجلسة .

. . فغادر المجلس وسط عاصفة .

* * *

فاز فى نفس الدائرة عام ١٨٥٣ فوافق مجلس العموم بعد مناقشات طويلة على تغيير صيغة اليمين .

قال أسقف لندن فى مجلس اللوردات معترضاً على الصيغة الجديدة :

ـ اذا حطمتم أساس المسيحية بهذا الشريع لتحقيق طموح بعض الرجال فأنكم ستهدمون انجلترا المسيحية .

وأيد هذا الاعتراض عدد من الأعضاء وقال أسقف أكسفورد ، بعد ذلك ، تلميحا أن روتشيلد رشا رئيس الوزراء « جون راسل » لتعديل اليمين فى مجلس العموم .

ولكن مجلس اللوردات أصر على الرفض .

* * *

استمر « ليونيل روتشيلد . . . .

لقد دخل الانتخابات ٦ مرات وفاز فيها جميعا .

وقدم حزب الأحرار ـ الذى ينتمى اليه ـ ١٠ اقتراحات بتغيير يمين الولاء .

ووافق مجلس العموم عشر مرات على ذلك وصوت معه « دزرائيلى » فى كل مرة رغم أنه لا ينتمى إلى حزب الأحرار .

ورفض مجلس اللوردات أيضا عشر مرات الموافقة على هذا الاقتراح

وأخيرا اضطر مجلس اللوردات إلى الاستسلام .

فى عام ١٨٥٨ عدل القانون بحيث يترك لكل مجلس تشريعى اعداد صيغة اليمين التى يراها .

وفى ٢٦ يوليو ١٨٥٨ غطى ليونيل روتشيلد رأسه وأقسم اليمين باللغة العبرية بعد أن حاصر برلمان انجلترا .

والغريب فى الأمر انه لم يتكلم أبدا فى المجلس مما يدل على انه بلا طموح سياسى ، وكل ما أراده تأكيد حق يهود انجلترا فى دخول مجلس العموم .

* * *

فى ٥ يوليو ١٨٧٠ استدعى الامبراطور نابليون الثالث ممثل بنك « روتشيلد » الفرنسى وطلب منه التدخل لدى « جرانفيل » وزير خارجية بريطانيا للتأثير على روسيا ومنع توغلها فى فرنسا .. وكانت الحرب بين البلدين مشتعلة .

استجاب الرجل للدعوة وبعث برسالة عن طريق الحمام الزاجل إلى « ليونيل » فى لندن .

أسرع « ليونيل » إلى « جرانفيل » فوجده يستعد للسفر فركب معه حتى محطة السكة الحديد وطلب منه الوساطة فرد وزير خارجية بريطانيا قائلا :

ـ لا أظن الحكومة البريطانية فى موقف يسمح لها أن تفعل شيئا .

تلقى « نابليون » الرد فأدرك أن مصيره قد حدد نهائيا فاستسلم فى أول سبتمبر . . واعتزل العرش . وفتح « ليونيل » حفلات قصره للأستقراطية الفرنسية المنفية المعزولة .

وفى باريس أقام مستشار ألمانيا بسمارك فى قصر آل روتشيلد وهو يقول :

ـ الملوك لا يستطيعون الانفاق على مثل هذا القصر .

ان أسرة روتشيلد التى لم تستطع انقاذ الضحية . . . نابليون فتعاملت مع المنتصر . . . . بسمارك .

ورأس « ليونيل » مجموعة مالية جعلت من الممكن دفع التعويضات الفرنسية إلى ألمانيا وقد بلغت هذه التعويضات ٢٣٩ مليون جنيه

* * *

وفى عام ١٨٧٤ خسر المعركة الانتخابية ، وهذا من حظه ، لأن القانون يمنع الأعضاء من الحصول على أموال من الحكومة لمؤسساتهم .

* * *

والصلة بمن « آل روتشيلد » « وآل اوبنهايم » قديمة . .

أراد الجد الأكبر للبارون ، وهو مؤسس الأسرة ، أن يكون حاخاما . . ولما مات أبواه بحث عن عمل واستطاع بعض أقاربه الحاقة ببنك أسرة أوبنهايم ـ وهى أيضا يهودية فى هانوفر .

وتقدم هذا الجد فى عمله وأصبح أمله أن يكون كبيرا للكتاب فى بنك أوبنهايم .

وكان أقصى أمله أن يصبح شريكا فى هذا البنك .

والصلة بين « أوبنهايم » والبارون « ليونيل روتشيلد » وثيقة .

وفى ذلك المساء - الأحد ١٤ نوفمبر ١٨٧٥ - عرف « دزرائيلى » بمحاولات الخديو بيع أو رهن أسهم دفعت عن طريق البارون .

هناك رواية طريفة للطريقة التى عرف بها روتشيلد نبأ رغبة الخديو فى بيع الأسهم .. ولكنها لا تختلف فى التفاصيل .. وتتفق فى أن أوبنهايم هو المصدر ..

قال فردريك مورتون فى كتابه « آل روتشيلد » الصادر عام ١٩٦٢ .

كان « دزرائيلى » « وليونيل روتشيلد » يتناولان الطعام فى منزل البارون ببيكاديللى .

قدم الطبق الرئيسى .. عندما دخل خادم يحمل برقية على طبق من الفضة .

قرأها البارون ثم قال :

- أبرق لى أحد عملاء البنك من باريس يقول أن خديو مصر المدين عرض أسهمه فى قناة السويس للبيع على الحكومة الفرنسية ولكن ضاق صدره بشروطها .

بادل الاثنان النظرات وقد أدرك كل ما يدور بخلد زميله .

لقد حاول الاثنان منذ فترة شراء القناة لفرنسا باعتبارها أكبر المشروعات التجارية والاستراتيجية .

ولم تستطع بريطانيا الحصول على القناة أو إرغام الخديو على التفاوض بشأنها أما الآن فالخديو يائس ومستعد لمن يدفع أكبر ثمن .

نطق « دزرائيلى » بكلمتين :

- كم الثمن .

أسرع البارون يكتب برقية إلى باريس .

وتتابعت الأطباق ..

اللحم البارد .. لم يلمسه أحد .

والحلوى أيضا لم يمسها أحد .. لا الضيف ولا المضيف .

وعندما أوشكت المأدبة على الانتهاء وصلت البرقية التى تقول « الثمن ..

أربعة ملايين جنيه ».

قال رئيس الوزراء :

- سنشترى الأسـهم.

رد ليونيل قائلا :

- آه.

وبذلك إنتهـت العـملية المثيرة بين الرجلين وبدأت الاثارة التى إجتاحـت العالم كله.

* * *

إن أوبنهـايم كان حـريصا على إبلاغ وزير الخـارجية اللورد « داربى » عن طريق الصحفى « فردريك جربنوود ».

وحـرص « أوبنهـايم » على إبلاغ رئيس الوزراء « دزرائيلى » عن طـريق رجل البنوك « ليونيل دى روتشيلد ».

* * *

إن « دزرائيلى » يحب المفـاجآت المحسـوبة للقـرار السريع والانتصـار لفورى.. مما يثير غرور وخيال الانجليز.

وقد نشأ ذلك من تتطلعه أو جوعه لاعجاب الجماهير..

اشـترى مجـوهرات شـهيرة للمتحف البريطانى بمبلغ ٤٨ ألف جنيه عام ١٨٦٧ ولوحات للمتحف القومى بعشرة آلاف جنيه عام ١٨٧٤..

وكان يذكر هذه الأعمال فى كل مناسبة.

الآن هذا اقتراح يجىء من مكان غريب وبطريقـة مختلفـة. أنه أراد شراء القناة عندما كانت الشركة مفلسة أو تعانى من أزمة مالية.. الآن يستطيع شراء ٤٤٪ من أسهم القناة من الخديو المفلس!

هذه هى الفرصة السـياسية المناسـبة التى جـذبت إنتباه « دزرائيلى » وخياله بعد ١٨ شهرا من رئاسته للوزارة لتحقيق مصالح الامبراطورية البريطانية.

لم يكن هناك وقت يضيعه.

صباح الاثنين ١٥ نوفمبر إجتمع « دزرائيلى » و « وداربى » وكل منهما يظن أن الآخر لا يعرف ولا يدرى .

وإجتمع الوزراء المقربون من دزرائيلى ، أو مجلس الوزراء المصغر لبحث الأمر . وتقرر الأبراق إلى « ستانتون » قنصل انجلترا العام فى مصر . .

برقية رقم ٨٧

من اللورد داربى

وزير خارجية انجلترا

إلى الجنرال ستانتون

القنصل العام لانجلترا فى مصر .

بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٨٧٥

تلقت حكومة صاحبة الجلالة معلومات بأن مجموعة من الرأسماليين الفرنسيين عرضوا شراء حصة الخديو فى قناة السويس وأن الصعوبات التى يواجهها سموه من النوع الذى يجعل موافقته أمرا أكثر إحتمالا .

وأرسل إليك التعليمات للتأكد إذا كان هذا التقرير يتضمن معلومات حقيقية » .

وهكذا بدأت أول الخطوات العملية للحصول على أسهم الخديو .

بدأها الثلاثى « هنرى أوبنهايم »

و « بنيامين دزرائيلى »

و « ليونيل روتشيلد »

كلهم من أصحاب المصالح

وكل . . له دور .

المفاوضات

عين ستانتون معتمدا أو قنصلا عاما لانجلترا فى مصر فى ١٥ مايو ١٨٦٥ .

ورقى إلى رتبة ماجور جنرال فى ٢٣ مايو ١٨٧٣ .

وكان ضابطا ممتازا فى سلاح المهندسين .

وهو شديد التعصب لبلاده .

عندما قرر الجنرال « جوردون » تعيين ضابط أمريكى معه فى السودان اعترض « ستانتون » قائلا :

ـ لا يجب أن يشغل هذا المنصب سوى ضابط بسلاح المهندسين الملكيين البريطانيين .

أجاب « جوردون » :

ـ لا أريد ضابطا بريطانيا ، إنه سيكتب إلى لندن ويسبب لى المتاعب ، وبالاضافة إلى ذلك فإنى أحب الأمريكيين وقد خدمت معهم فى الصين .

ويقول « موبرلى بل » :

« أن أقرب وأعز أصدقاء ستانتون لا يستطيع أن يقول أنه ولد دبلوماسيا .

وقد وجد فيه شريف باشا كما وجد فى شريف تقديرا متبادلا .

الاثنان يفضلان الصيد ولعب البليارد وتدخين السيجار ويكرهان العمل . . والاثنان أمينان . وهو أسوأ انسان يختار قنصلا عاما فى ذلك الوقت عام ١٨٦٥ .

وكان يؤمن بسياسة عدم التدخل فى شئون مصر . وترك الأمور تسير فى مجراها الطبيعى .

وكان « اسماعيل » يعامله باحترام كجندى وكما لو كان ملكة انجلترا نفسها .

وكان اسماعيل يقول عنه :

ـ هذا الرجل الطيب « ستانتون » .

ولكنهما لم يعرفا بعضهما .

وكان اسماعيل ماهرا وستانتون « كسولا » .

لقد لعبت انجلترا بالنسبة « لاسماعيل » ولفترة طويلة نفس الدور الذى لعبته لنابليون الثالث أى أصبحت ترعاه سياسيا أمام أوربا .

وكان « ستانتون » شديد الاحترام لنفسه ولذلك لم يرد على خصومه .

وكان « شريف » « وستانتون » صديقين حميمين .

وقد نجح شريف فى اجتذاب صداقة « ستانتون » وهذه الصداقة جعلت « ستانتون » يصبغ سياسة انجلترا كلها فى مصر .

* * *

صباح يوم الثلاثاء ١٦ نوفمبر كان « ستانتون » يجهل كل شىء عن بيع أسهم القناة وما يجرى بين الخديو وديرفيو .

وعندما تلقى برقية « داربى » أسرع يقابل نوبار باشا ولكنه كان مجتمعا بالخديو فلم يستطع لقاءه .

نجح « ستانتون » بعد الظهر فى لقاء « نوبار » و « اسماعيل صديق » المفتش وزير المالية .

وبذلك بدأ اليوم الأول فى السباق الكبير للحصول على الأسهم لانجلترا .

أصر « ستانتون » على وقف المفاوضات فوعده نوبار بإيقافها ٤٨ ساعة أى حتى مساء الخميس ١٨ نوفمبر ، وعلى وجه الدقة ، حتى منتصف الليل .

وقد إعتاد الخديو اسماعيل أن يبدأ عمله فى الثامنة صباحا فى قصر عابدين فيستقبل أبناءه الأمراء وبعدهم الوزراء الأمير « محمد توفيق » ولى العهد الذى يتولى وزارة الداخلية والأمير «حسن » الذى يتولى وزارة الحربية والأمير « ابراهيم » وزير الأشغال .

وبعد ذلك يستقبل الخديو الوزراء والقناصل والضيوف الأجانب وغيرهم

ويتناول الخديو غداءه عند الظهر عندما تطلق مدافع القلعة . وبعد الظهر يستأنف المقابلات حتى الحادية عشرة مساء .

ولكن لم يتمكن « ستانتون » من لقاء الخديو إلا في التاسعة مساء ثم بعث إلى لندن ببرقية طويلة :

« وصلتني برقيتكم صباح يوم ١٦ نوفمبر .

لم أضع وقتا في إجراء التحريات عن الموضوع .

وكان نوبار باشا ـ رئيس الوزراء ـ مجتمعا مع الخديو طوال الصباح ، فلم أتمكن من رؤيته إلا بعد الظهر .

أبلغني بالعروض التي تقدمت بها « سوسيتيه جنرال » وبنك الأنجلو إجبيشيان .

أعربت له عن دهشتي لأنه عند تلقي مثل هذه العروض ، لم أبلغ بها ، بشكل شخصي لابلاغها لكم .

إن الحكومة المصرية لا يمكن أن تفترض أن حكومة صاحبة الجلالة ملكة بريطانيا يمكن أن تنظر بلا مبالاة لانتقال مصالح الخديو في قناة السويس لأية شركة أجنبية .

وإني مقتنع أن الخديو سيحصل على شروط أفضل من انجلترا ، عن أي بلد اخر ، إذا رغب في التصرف في أسهمه .

أجاب « نوبار » باشا أن الخديو لم يستشره في الموضوع وأنه سمع بالصفقة المقترحة ، عرضا ، من وزير المالية .

وقال « نوبار » أنه شعر بإهانة كبيرة لبقائه جاهلا بالعرض ، الذي يتضمن بلا شك نتائج سياسية خطيرة .

وقال أنه لا يعتقد أن الخديو سيفكر في العرض الذي قدم إليه لشراء أسهمه رغم أنه ـ الخديو ـ يحتاج بصفة ضرورية إلى الحصول على مبلغ يتراوح بين ٣ و ٤ ملايين جنيه استرليني مما سيرغمه على قبول عرض بنك « الأنجلو إيجبيشيان » .

عند ذاك رجوت دولته أن يلتقى بوزير المالية دون تأخير وأن يصر على تأجيل المفاوضات حتى إتصالى بكم .

وقد تعهد نوبار باشا بذلك .

وأبلغنى ، بعد قليل ، أن المفاوضات ستتوقف حتى مساء الخميس القادم .

لم أحس بالرضا الكامل عن الايضاحات التى قدمها لى نوبار باشا فطلبت على الفور مقابلة الخديو .

ولم أتمكن من رؤية الخديو إلا فى التاسعة مساء .

نقلت إليه المعلومات التى تلقيتها وأعربت عن دهشتى لعدم إبلاغى بالعرض الذى تلقاه لشراء أسهمه .

وأضفت قائلا :

- تعرف سموك أن مثل هذه المسألة تعتبر ، بالضرورة ، بالغة الأهمية لحكومة صاحبة الجلالة ملكة بريطانيا ، التى تنظر بالطبع إلى امتلاك الحكومة المصرية لهذه الأسهم بوصفها ضمانا إضافيا لأمن مواصلاتنا عبر قناة السويس .

أكد لى سموه أنه لم يفكر جديا فى الاقتراح . وليست لديه نية ، حاليا ، فى التخلى عن ملكية أسهمه .

سألنى الخديو عما إذا كان لدى اقتراح أقدمه .

أجبته :

- يستحيل بالنسبة لى أن أكون مستعدا لتقديم أى إقتراح لأنى لم أتصل بكم حول هذا الموضوع .

وتركت سموه بعد أن تلقيت تأكيدا جديدا منه بأن المفاوضات حول المبلغ المقدم الذى عرضه بنك « الأنجلو إجبيشيان » ستؤجل إلى مساء الخميس ١٨ نوفمبر ' .

* * *

فى اليوم التالى - ١٧ نوفمبر - شرح ستانتون جهوده . . .

« صباح اليوم أجريت مزيدا من المحادثات مع نوبار باشا .

بدا نوبار باشا قلقا .

حاول التأثير على بضرورة حصول الخديو بصورة عاجلة على مبلغ يتراوح بين ٣ و ٤ ملايين جنيه استرلينى لأنه مطلوب يوم ٣٠ نوفمبر الجارى .

وأبلغنى « نوبار » أن النية تتجه ، إذا قبل العرض بتقديم القرض ، إلى إصدار أذونات على الخزانة المصرية لسداد المبلغ على فترة تتراوح بين ٣ و ٦ شهور على أن يكون القرض بضمان أسهم الخديو فى قناة السويس .

وأبدى نوبار مخاوف خطيرة خوفا من ضياع الأسهم لعجز الحكومة المصرية عن الوفاء بعهدها » .

* * *

لم يكن ستانتون يعرف بالضبط ما يجرى .

كان مصيبا - تقريبا - بالنسبة لعرض « سوسيتيه جنرال » لشراء الأسهم .

وكان على الطريق السليم بأن البنك الانجليزى - المصرى « الأنجلو إجيبشيان » مهتم ، لا بشراء الأسهم ، بل برهنها كضمان لقرض .

ولا يبدو أن بنك « الأنجلو إجيبشيان » قد وصل إلى مرحلة تقديم عرض رسمى بالقرض بضمان الأسهم .

أن البنك فى هذه المرحلة كان مهتما بألا يتخلص الخديو من أسهمه لطرف ثالث .

ولم يفطن ستانتون إلى أن الاقتراحات التى قدمها « الكريدى فونسييه » بواسطة بنك « الأنجلو إجيبشيان » تتعارض مع خطة ديرفيو وأبعدتها تماما .

ولم يعرف القنصل البريطانى العام أنه نتيجة لتأييد الحكومة الفرنسية « للكريدى فونسييه » لم تكن هناك إمكانية سريعة لشراء الأسهم بواسطة

« سوسيتيه جنرال » أو أى بنك أو شركة فرنسية أخرى .

وليس هناك شك فى أن نوبار باشا وزير الخارجية وشريف باشا رغم خلافهما معا حريصان على بيع الأسهم بأعلى سعر .

إن كلا منهما ، مستقلا ، ومنفصلا ، جعل همه أن يعطى « ستانتون » إنطباعا بأن الأسهم على وشك أن تباع فى أية لحظة للفرنسيين إلا إذا تقدمت بريطانيا ورا بعرض مناسب .

وفى كتابه « بين بحرين » قال اللورد « كينروس » : « إن شريف ونوبار تنافسا فى رفع سعر الأسهم . . وقد وجدوا فى ستانتون زبونا يقع فى حبائلهم .

وقد نقلوا إليه أن مجموعتين من رجال البنوك الفرنسيين نشطوا فى السوق يتنافسون على شراء الأسهم » .

. . . **وهكذا أختتم اليوم الثانى فى السباق البريطانى . .**

* * *

فى اليوم الثالث للسباق عقد مجلس وزراء انجلترا أول اجتماع لبحث شراء الأسهم صباح الأربعاء ١٧ نوفمبر .

كانت أمام المجلس برقية القنصل العام « إدوارد ستانتون » .

وافق المجلس من حيث المبدأ على شراء الأسهم وقيل أن السبب فى رغبة بريطانيا فى الشراء يرجع إلى أنه كانت لها ضمانتان ضد دلسبس وفرنسا ، وهما سلطة الخديو والسلطان . فإذا باع الخديو أسهمه ، وبالذات لفرنسا ، لرأسماليين فرنسيين فقدت انجلترا هاتين الضمانتين .

ومن ناحية أخرى فإن « دلسبس » يتحكم ـ إلى حد ما ـ فى رسوم وريبور مما يؤثر على أصحاب السفن والشحن فى انجلترا . وأخيرا وهذا هو السبب الأهم من الامبراطورية لأن القناة أصبحت مفتاح الطريق إلى الهند أو الطريق الوحيد للهند .

والسبب السياسى كان المحرك والباعث الأساسى لدزرائيلى . . الذى كان يرفض التدخل فى المسألة الشرقية فأصبح أول من يتدخل .

وكانت المشكلة الكبرى أن مجلس العموم فى أجـازة ولا يمكن تدبير ثمن الشراء إلا بموافقة البرلمان ولا يمكن عقد البرلمان بسرعة بينما الأمر لا يحتمل الانتظار .

قال السير أرنولد ولسون فى كتابه « قناة السويس ، ماضيها ، وحاضرها ، ومستقبلها » أن مجلس الوزراء قرر امتلاك الأسهم بناء على مبادرة من « دزرائيلى » .

وقد اتخذ القرار بنفور .

وكان أكثر المتحمسين للعملية « دوق أرجيل » وزير شئون الهند .

وفى كتاب البارون روتشيلد « أصبحت لك ياسيدتى » قال : كان هناك وزراء معارضون وقد رفض « داربى » أن يتخذ إجراء حتى أقنعه دزرائيلى بأننا يجب أن نفعل شيئا » .

وكان الوزراء الثلاثة الكبار ـ داربى وزير الخارجية ونورثكوت وزير المالية وسولسبورى ـ ضد عملية الشراء .

وكان وزيرا الخارجية والمالية يجهلان عملية الأسهم وقيمتها التجارية فى المستقبل .

وفى كتاب « بليك » عن « دزرائيلى » : أن اللورد « داربى » أكبر انعزالى فى تاريخ وزراء الخارجية البريطانيين جميعا . . يفضل الحذر والحيطة وأقل قدر ن التدخل .

. . لا يعرف عنه أنه قام بعمل إيجابى واحد ، ويتجنب ذلك .

غريزته ، أو حاسته ، تدفعه إلى الرفض . . يرد به على كل اقتراح جديد أو مفاجىء » .

وكان رأى « داربى » ، فى اجتماع مجلس الوزراء ، وقف الصفقة فحسب . .

والدليل على معارضة داربى نجده فى الرسالة التى بعث بها إلى اللورد ليونز السفير البريطانى فى باريس .

« من اللورد داربى

إلى اللورد ليونز

فى ١٧ نوفمبر ١٨٧٥

لا أشعر بالارتياح بشأن قصة سمعتها بأن الخديو يتفاوض مع شركة فرنسية لبيع حصته فى قناة السويس .

وحتى الآن كانت ميول الخديو دائما ضد طموحات دلسبس ويمكننا الافادة منه فى تجنيبنا مشاكسة هذا الرجل .

وإذا انسحب الخديو من الشركة وحلت محله شركة فرنسية سيتغير الوضع لغير صالحنا إلى حد كبير .

فهل سمعت شيئا عن مفاوضات بهذا الشأن ؟

أعتقد أن الموضوع خطير للغاية .

ومن الموضوعات التى سيقدر الجمهور الانجليزى أهميتها تماماً » .

ملاحظة :

بعد أن بدأت كتابة هذه المذكرة تلقيت تفصيلات أخرى وأؤكد لك ـ فى سرية تامة ـ إننا نعد أنفسنا لأخذ حصة الخديو إذا لم نتمكن من إبعاد الفرنسيين عنها بأية وسيلة » .

* * *

بعد قرار مجلس الوزراء أرسل اللورد « داربى » إلى ستانتون برقية وصلته فى الثامنة من مساء ١٧ نوفمبر .

قالت البرقية :

« أبلغ الخديو شخصيا أن حكومة صاحبة الجلالة ملكة بريطانيا تميل إلى شراء الأسهم بشرط أن يتم وضع الشروط المرضية » .

رد ستانتون :

« توجهت فورا إلى القصر وطلبت مقابلة الخديو .

أستقبلنى سموه فورا .

أبلغته بالغرض من حضورى والعرض الذى تضمنته برقيتكم .

بدا الخديو سعيدا بغير شك وأعرب عن إمتنانه إزاء العرض الذى تقدمت به حكومة صاحبة الجلالة .

وأكد من جديد أنه لا ينوى ، حاليا ، التخلى عن ملكية هذه الأسهم .

ولكنه مضطر لقبول المبلغ المقدم الذى عرض عليه حتى يتمكن من اتخاذ الاجراءات العملية الكفيلة بتحويل ديونه قصيرة الأجل إلى ديون طويلة الأجل .

وأضاف قائلا أنه إذا غير آراءه بالنسبة لبيع أسهمه فسيبلغ حكومة صاحبة الجلالة على الفور وسيعطيها الخيار فى الشراء .

وقال أنه يفضل كثيرا أن يرى هذه الأسهم فى حيازة حكومة صاحبة الجلالة الملكة بدلا من الأيدى الأخرى .

ورجانى سموه ألا أبلغ نوبار باشا بالعرض الذى قدمته .

وقال أنه سيكتفى بالقول بأنى أبلغته أن هناك من الأسباب ما يدفع لاتخاذ إجراءات فى انجلترا لشرائها .

وعدته بذلك ، ولم أذكر لأحد - سوى الخديو - طبيعة رسالتكم » .

* * *

فى منتصف الليل أبرق ستانتون إلى لندن :

« برقية رقم ١٢٠

من الجنرال ستانتون

إلى وزير الخارجية

الأربعاء ١٧ نوفمبر ١٨٧٥

أرى من الضرورى للغاية ، لضمان النجاح ، توفير ثلاثة ، أو أربعة ملايين استرلينى قبل ٣٠ نوفمبر الجارى لمواجهة التزامات ديسمبر وتهيئة الجو حتى مارس .

ويأمل الخديو أن يكون قادرا على اتمام الترتيبات لتحويل الدين قصير الأجل إلى دين طويل الأجل.

وأكد الخديو لى أنه لن يبيع أسهمه فى قناة السويس فى الوقت الحاضر. ولكنه سيكون مضطرا لقبول عرض برهن أسهمه.

وهذا العرض كما أفهم هو بتقديم ٨٠ مليون فرنك فرنسى ـ ٣,٢ مليون جنيه ـ مقابل إصدار سندات من الخزانة المصرية تسدد على مدى قصير بضمان أسهم القناة التى تؤول ملكيتها للراهن فى حالة عدم الوفاء بالالتزام »

* * *

مساء الأربعاء ١٧ نوفمبر تلقى « ادوارد ديرفيو » برقية من أخيه من القاهرة بأن قنصل انجلترا فى مصر « ادوارد ستانتون » إجتمع « باسماعيل » و « نوبار » و « صديق » وأن الحديث تناول مسألة أسهم قناة السويس.

وأدرك « ادوارد ديرفيو » أن عدوا ثالثا ظهر فى الأفق.

وأحس « ادوارد » بأنه ليست أمامه دقيقة واحدة يفقدها رغم الوقت المتأخر.

توجه إلى بيت « ديماش » الذى يتلقى طلبات تشكيل المجموعات المالية لشراء الأسهم والسندات والشركات والبنوك.

وجد هناك حفلا ساهرا.

ورغم ذلك وعده « ديماش » بالاتصال بأصدقائه فى الصباح.

ولكنه يشك أن باستطاعته جمع ١٠٠ مليون فرنك ـ ٤ ملايين جنيه ـ قبل أسبوعين.

وأبلغه أن سلوك بنك الائتمان العقارى الفرنسى « كريدى فونسييه » شل كل النوايا الطيبة.

وقال أن تشكيل جماعة أو نقابة مالية تدخل فى صراع مع « الكريدى فونسييه » عملية مستحيلة وأن الحكومة الفرنسية وحدها تستطيع أن تحطم هذه

المقاومة ولكن الحكومة لا تقوم بذلك » .

* * *

يوم الخميس ١٨ نوفمبر - وهو اليوم الثالث فى السباق - أبرق « ستانتون » يقول :

« تلقيت فى وقت مبكر من صباح اليوم مذكرة سرية من شريف باشا يرجونى فيها ، إذا زارنى نوبار باشا ليقدم لى مزيدا من الايضاحات ، ألا أعير كلامه إهتماما كبيرا .

وأضاف أنه سيقوم بزيارتى بنفسه ، خلال النهار ، لتوضيح الأمر » .

وفى برقية أخرى بتاريخ ١٨ نوفمبر أيضا ورقمها ١٢٥ قال الجنرال « ستانتون » لوزير خارجيته اللورد داربى :

« قام شريف باشا بزيارتى بعد الظهر .

أبلغنى أن الخديو كلفه بهذه الزيارة ليوضح لى أن نوبار باشا ضللنى حول المبلغ المطلوب فى ٣٠ الجارى .

إن العجز فى ديسمبر يكفى لسداده مبلغ ٨٠٠ ألف جنيه استرلينى . وأن سموه يشعر بضيق بالغ لهذا الموقف لاعتقاده أن هذه الأقوال قد تسىء إلى سمعته بشدة فى انجلترا .

وأكد من جديد أن الحكومة المصرية ، التى تملك من الأسباب ما يجعلها تنظر إلى انجلترا بوصفها أكثر الأصدقاء إخلاصا ، تفضل بصورة نهائية أن ترى المصالح المصرية فى قناة السويس وقد انتقلت إلى انجلترا بدلا من أى بلد آخر .

وأبلغنى أنه عقب زيارتى للخديو فى الليلة الماضية اقترح نوبار باشا على الخديو . . فى حضوره ، أن يقوم نوبار ، بزيارتى ليقدم لى المزيد من الايضاحات حول المقف المالى .

ولكن الخديو أجابه بأنه لا داعى لذلك فقد أوضح لى الأمور بنفسه .

وبعد ذلك أبلغ الخديو شريف باشا أن يقابلنى .

ولا أستطيع تقديم إيضاح لرغبة نوبار باشا ولكنه ـ بلا شك ـ ضللني حول رغبات الخديو العاجلة.

وبينما أسمح لنفسي بالشك فيما قاله نوبار من أنه ظل جاهلا بالعرض الذي قدم للخديو فإني لا أجد مبررا للشك في تأكيدات الخديو.

أن سموه يدرك تماما أهمية أن يكون على علاقات طيبة مع حكومة صاحبة الجلالة ملكة بريطانيا في الوقت الذي قدم فيه شريف باشا عديدا من الأدلة على تعاطفه مع الانجليز مما لا يسمح لي، ولو للحظة، بالشك في صدقه التام في أقواله..».

* * *

في الخامسة والنصف بعد ظهر الخميس ١٨ نوفمبر أبرق داربي إلى ستانتون:

« برقية رقم ٧١

من اللورد داربي

إلى الجنرال ستانتون

تلقيت بالرضا أن الخديو لا يفكر في الوقت الحاضر في بيع أسهمه. وأنه إذا قرر، فيما بعد فأنه سيستجاب لجلالة ملكة بريطانيا أن تختار شراء هذه الأسهم.

وعلى أية حال، وكما يبدو، فإن هناك صفقة في الطريق لرهن هذه الأسهم لبنك « الأنجلو إجيبشيان ».

ويسعد حكومة صاحبة الجلالة أن تعرف المزيد من التفاصيل وأن تعلم بصفة خاصة أنه لا يوجد شيء في الترتيبات يحول بين الخديو وبين استعادته لأسهمه »

في كتاب فارني « شرق وغرب السويس » أن اسماعيل رغب في رهن أسهمه، لا بيعها، إلى بنك فرنسي ليتوازن مع طلبه من انجلترا تعيين خبير مالي بريطاني.

وقد رغب فى الحصول على مساعدة من مجموعة مالية جديدة بدلا من « كريدى فونسييه » القوى ، ولذلك قبل خدمات « أندريه ديرفيو » لرهن أسهمه .

* * *

فى اليوم الرابع للسباق .. الخميس ١٨ نوفمبر عقد مجلس الوزراء البريطانى جلسته الثانية لبحث التطورات الجديدة .

نقل دزرائيلى الأنباء للملكة فيكتوريا فى رسالة خاصة :

« ١٨ نوفمبر ١٨٧٥

أن الخديو عقب الافلاس يبدو راغبا فى التخلى عن أسهمه فى قناة السويس . وقد اتصل سرا بالجنرال ستانتون .

وهناك شركة فرنسية تتفاوض معه . ولكنهم يهدفون فقط إلى تحقيق تقدم فيما يتعلق بالشروط المعقدة ..

، المسألة تتعلق بملايين ، أربعة ملايين على الأقل ، ولكن ذلك يتيح لمالكها نفوذا كبيرا ، أن لم نقل غالبا ، فى ادارة القناة .

ومن الحيوى لسلطة وقوة ، صاحبة الجلالة ، فى هذه اللحظة الحرجة أن تؤول القناة إلى انجلترا .

كنت محددا وثابتا مع اللورد « داربى » فى هذا الشأن ، حتى تبنى آرائى أخيرا وطرح الأمر أمام مجلس الوزراء .

وقرر المجلس بالأمس ، بالاجماع ، وجوب الحصول على حصة الخديو إذا كان ذلك ممكنا وبعثنا برقية بهذا المعنى .

وفى الليلة الماضية ، وردت برقية أخرى من الجنرال « ستانتون » إشارة إلى بعض الصعوبات الجديدة ولكن مجلس الوزراء سيجتمع مرة أخرى اليوم (فى الساعة الثانية) وسنبحث هذه الصعوبات .

والخديو يقول الآن أنه من الضرورى تماما أن يحصل على مبلغ

يتراوح بين ثلاثة وأربعة ملايين جنيه استرلينى قبل الثلاثين من الشهر الحالى .

وهى المدة لا تكاد تتيح لنا أن نتنفس . ولكن لابد من عمل ذلك .

والمستر دزرائيلى يرى أنه ، فى تعجله ، لا يعبر عن نفسه طبقا لقواعد الأتيكيت .

وستتكرمين جلالتك بالعفو عنه فليس هناك وقت لاعادة الكتابة فالرسول الذاهب إلى قصر « بالمورال » فى الانتظار .

وهو يرى أن جلالتكم يجب أن تعرفى كل ذلك ، ولم يكن يستطيع الكتابة فى الليلة الماضية ، فالمعلومات الجديدة كانت متوقعة كل ساعة » .

* * *

بعد ظهر اليوم نفسه الخميس ١٨ نوفمبر - أبرق ادوارد إلى شقيقه فى القاهرة بفشل محاولاته فى باريس فرأى « أندريه » أن يعقد مع الخديو اتفاقا آخر برهن الأسهم لأن تقديم رهن يغرى الخديو فيمده بالمال بسرعة لسداد أقساط ديسمبر ويعطيه أملا بأن يسدد المبلغ خلال شهور ويقدم الأسهم للبنك العقارى الفرنسى لتوحيد الديون .

ووقع « أندريه » مع الخديو إتفاقا بتقديم قرض ٨٥ مليون فرنك - ٣,٤ مليون جنيه .

وهذا الرهن لمدة ٣ شهور . والفائدة ١٨٪ .

إشتط أندريه فى مطالبه .

أن الضمان ليس أسهم قناة السويس فحسب بل حصة الخديو فى أرباح القناة وهى ١٥٪ .

وإذا لم يسدد الخديو المبلغ خلال ٣ شهور فإنّ الأسهم والأرباح تصبح ملكا للمجموعة التى تقدم المبلغ .

ومن ناحية أخرى فإن الخديو وافق على أن يدفع ١٠٪ فائدة سنوية على الأسهم بضمان إيراد جمارك بور سعيد .

ومن باب الحيطة وضع أندريه نصا بأن القرض لا يتم إلا بموافقة المجموعة المالية فى باريس وأنها ستوقع بذلك أمام « فرديناند بارو » ظهر يوم ٢٦ نوفمبر فى باريس .

ووقع الخديو على هذه الشروط كلها .

أبرقت وزارة الخارجية البريطانية يوم الجمعة ١٩ نوفمبر إلى ستانتون :

« المفروض أن يكون رجال البنك - الأنجلو إجيبشيان - معروفون فى القاهرة .

ولا نستطيع أن نسأل دون أن نثير الشكوك .

سمعنا أن البنك هو مجرد غطاء للبنك العقارى الفرنسى « كريدى فونسييه » وأن اتصالاتكم مع الحكومة المصرية كانت تنقل فورا للحكومة الفرنسية .

وكان يجب أن يكون نوبار باشا أكثر صراحة معكم . فإذا لم يكن حريصا فإنه سيضر كثيرا بسمعة مصر من هذا البلد « بريطانيا » .

إجتمع مجلس الوزراء للمرة الثالثة يوم الجمعة ١٩ نوفمبر - وهو اليوم الرابع فى السباق .

كتب دزرائيلى إلى الملكة بعد الاجتماع :

« من خادمكم المتواضع مستر دزرائيلى إلى جلالتكم .

بحث مجلس الوزراء شئون الخديو فى إجتماع دام ساعة ونصف واشتراك فى الاجتماع اللورد تندردين - وكيل وزارة الخارجية - والكولونيل ستوكز الذى يعمل فى خدمة جلالتكم بالنسبة لشئون قناة السويس .

وتبدو المصاعب الحالية التى يعانى منها الخديو خطيرة للغاية ، ومن المشكوك فيه إمكان تلافى كارثة إقتصادية فى المستقبل .

والمهام الموكلة إلينا صعبة ، ولكنها مهمة بنفس القدر ، ويجب ألا يحدث تراخ فى أدائها .

وقد تلقينا برقيات من الجنرال « ستانتون » الذى قابل الخديو شخصيا وقد أجبت على برقياته.

وتعهد الخديو، بمحض إختياره، أن يكون لحكومة جلالتكم، مهما حدث، الحق فى الحصول على أسهمه فى قناة السويس.

وكل ما نستطيع أن نفعله الان أن نحتفظ بالزمام فى أيدينا ».

ردت الملكة فى نفس اليوم:

« قصر بالمورال فى ١٩ نوفمبر ١٨٧٥

تشكر الملكة المستر دزرائيلى على خطاباته.

وقد أبرقت بموافقتها على المنهج الذى ينوى أن أتباعه بخصوص قناة السويس، لكنها تخشى أن يصعب ترتيب ذلك ».

* * *

عارض اللورد داربى فى الشراء كما تقول برقيته إلى اللورد « ليونز » سفير انجلترا فى باريس يوم ١٩ نوفمبر.

وهذه البرقية توضح المبرر الوحيد للشراء وهو الحيلولة دون سقوط أسهم الخديو فى يد فرنسا.

قال « داربى »

« فى ١٩ نوفمبر ١٨٧٥ '

يبدو من برقية الجنرال « ستانتون » أن الخديو لا ينوى بيع حصته فى قناة السويس رغم أنه قد يضطر إلى رهنها لبعض الوقت.

وقد وعد الخديو بابلاغنا إذا غير رأيه لأى سبب وأن يطلعنا على ثمن الشراء.

وآمل مخلصا ألا نضطر إلى هذه العملية لأنها ستكون سيئة من الناحية المالية وقد تورطنا فى علاقات سيئة مع فرنسا والباب العالى.

هناك شعور قوى هنا، بشأن عدم ترك القناة تقع، أكثر من ذلك فى ايد فرنسية، لأننا نساهم بأربعة أخماس حركة الملاحة فيها تقريبا فلا يمكن

القول بأن هذه الغيرة لا مبرر لها .

وهناك مؤامرات من جميع الأنواع تجـرى فى القـاهرة . وبامكاننا الاعتماد على صدق الخديو معنا اذا لم يتعرض لإغراء قوى .

* * *

طلب اللورد داربى من الكولونيل جـون سـتوكس مذكرة عن موقف شركة قناة السويس فقدم له ستوكس مذكرة بتاريخ الجمعـة ١٩ نوفمبر اقترح فيهـا شراء الأسهم بمبلغ ٣,٥ مليون جنيه أى بسعر ١٩,٧ جنيها للسـهم الواحـد . . واقترح سـتوكس ايضـا الا تلزم انجلترا خـديو مصر بدفع فائدة على الثمن خلال فترة وهى أرباح الاسهم .

« من الكولونيل ستوكس

الى اللورد داربى وزير الخارجية

بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٨٧٥

انتهت الآمال فى الوقت الحاضر بعد اعلان الخديو انه لايرغب فى بيع أسـهمه ، لكن اعتقـد أنه ليس هناك ما يدعو بالضرورة الى الاعتقـاد بأن الفرصة ضاعت .

ان الكشف عن حاجة سموه العاجلة للمال قد يكون نافعـا فى الحصـول لهذا البلد ـ انجلترا ـ على ممتلكات مرغوبة للغاية ، مثل هذه الأسهم .

وكان رأيى ان مثل هذه الممتلكات يجب ان ترافقهـا بعض الامتيازات السياسية .

ولكنكم ترون ان ذلك غير مرغوب فيه لأنه قد يخلق مصاعب خـطيرة مع فرنسـا ، وأن التخلى عن أى مسـعى لتحقيق هذه الامتيازات يلغـى الاعتراض الوحيد الذى كان قائما فى ذهنى أمام طـرح مثل هذا العـرض على الخديو لاغرائه بالتخلى عن أسهمه .

ان حكومة صاحبة الجلالة يمكن أن تعرض عليه شروطـا أكثر ملاءمة من الشروط التى يحصل عليها من أى مصدر خـاص . وفى تصـورى أنه

سيكون فى غاية السعادة بأن يجد مثل هذا المخرج السهل من مصاعبه المالية الراهنة .

وكل الترتيبات التى احيطكم بها علما تنطوى على اعباء اضافية على عاتق مصر - فالصيغة ستزيح عن كاهل مصر صعوبتها الراهنة دون ان تضيف الى الاعباء الواقعة عليها .

وقد رفض الخديو العرض الذى تقدم به بنك « سوسيتيه جنرال » الفرنسى لأن شروطه مرهقة بصورة بالغة .

ووفقا للمعلومات المتوافرة لدى وزارة الخارجية فان العرض الذى تقدم به البنك « الانجلو - اجيبشيان » يلقى مساندة الرأسماليين الفرنسيين . واذا تم تنفيذه قد يؤدى الى وقوع القناة بصورة كاملة فى ايدى الفرنسيين ، وهو وضع من المحتمل ان ينتج عنه العديد من الارتباكات لذلك البلد .

وهذا العرض سيقدم للخديو مبلغ ٣,٢٠٠,٠٠٠ جنيه استرلينى ولكنه سيقيده بعبء اضافى يتمثل فى دفع ٣٢٠,٠٠٠ جنيه استرلينى سنويا ، أو بضرورة سداد المبلغ كله فى وقت مبكر .

ويبدو من المحتمل انه اذا عرضت الحكومة صاحبة الجلالة عليه مبلغ ٣,٥٠٠,٠٠٠ جنيه استرلينى مقابل اسهمه الـ ١٧٧,٦٤٢ دون أية اشتراطات على فوائد فى مقابل الكوبونات المنفصلة فإن الخديو سيقبل هذا العرض بسرور .

والشرط الوحيد الذى يكون متعلقا بملكية القناة فى المستقبل بعد انتهاء مدة امتياز الشركة » .

* * *

صباح الجمعة ١٩ نوفمبر أيضا أبرق اندريه الى شقيقه عن توقيع العقد .

فبدأ أدوارد طوافه مرة اخرى للحصول على القرض .

ذهب الى « فرديناند دليسبس » الذى اعلن تأييده .

ولكن فشلت جهود الرجلين .

ورجا « دلسبس » الدوق دى كاز وزير الخارجية ان يتدخل لدى وزير المالية لوقف معارضة البنك العقارى الفرنسى .

وقال له :

- إن الرهن يعتبر بيعا مستترا لأنه خلال الـ ٣ شهور لن يسدد الخديو الثمن وستؤول الأسهم للماليين الفرنسيين والـ ١٥٪ أرباح والفائدة ١٨٪ خلال ١٩ سنة وأنه أعطى الشراء مظهر القرض مما لايثير شبهات انجلترا .

قصد دلسبس الى الدوق دى كاز يرجو ويتوسل لتقديم المال اللازم لشراء الأسهم أو رهنها .

وكان دلسبس يعتقد أن الحكومة الفرنسية ستقف معه كما وقف نابليون الثالث ضد الخديو اسماعيل فى مسألة التعويضات والتحكيم .

ولكن هناك فرق ضخم بين وقوف فرنسا ضد مصر الضعيفة وبين فرنسا ضد انجلترا القوية .

ان « ديكاز » رأى أن يستأذن انجلترا قبل ان يتخذ الخطوة الأولى .

فرض عليه أن يجامل انجلترا ، رغما عنه ، نتيجه لسوء الموقف العسكرى الفرنسى .

أصبحت لك ياسيدتى

دخلت فرنسا حربا ضد بروسيا - المانيا - فى ١٥ يوليو ١٨٧٠ .

ظنت فرنسا ان الدول الكبرى ستقف معها ضد بروسيا ، ولكن هذه الدول لأسباب مختلفة وقفت على الحياد .

ولم تستطع فرنسا الصمود طويلا فى هذه الحرب .

بدأت ملامح الهزيمة بعد أسبوعين من القتال ، فى ٤ أغسطس .

وفى ٢ سبتمبر استسلم الجيش الفرنسى فى معركة « سيدان » .

وسقط نابليون الثالث .

وأصبح أمل فرنسا الوحيد أن تحتفظ بوحدة أراضيها .

قال « جول فابر » وزير خارجية فرنسا لبسمارك مستشار ألمانيا يوم ١٨ سبتمبر محددا سياسة فرنسا وهى عدم التسليم فى « بوصة واحدة من أرضنا أو حجر واحد من قلاعنا » .

ورأى بسمارك أن يحافظ على وحدة الاراضى الفرنسية ، أى عدم تقسيم فرنسا كما فعلت انجلترا أو حلفائها بعد هزيمة نابليون فى معركة « ووترلو » عام ١٨١٥ .

وظلت فرنسا تعانى آثار الحرب السبعينية أو الحرب البروسية الفرنسية حتى ١٦ سبتمبر ١٨٧٣ عند رحيل آخر جندى المانى من فرنسا بعد سداد التعويضات لألمانيا .

وشكلت الحكومة الفرنسية الجديدة فى ٢٤ مايو ١٨٧٣ وتولى ديكاز منصب وزير الخارجية .

* * *

اراد « ديكاز » أن يدفع بسمارك الى العنف حتى يجعل أوربا تتحد مع فرنسا ضد المانيا .

فى يناير ١٨٧٤ أعلن ديكاز أن بسمارك يهدد فرنسا .

ولكن النتيجة لم تكن مشجعة . . جاءت كلمات عطف من النمسا والمجر وروسيا ولكن لاعمل .

وفى مارس ١٨٧٥ منع بسمارك تصدير الخيول من المانيا وكانت هذه ، عادة ، صيحة الحرب .

ونشرت صحيفة « برلين بوست » يوم ٨ أبريل مقالا بعنوان « هل تبدو الحرب قريبة » بايعاز من بسمارك .

ولما كتب القيصر الالمانى إلى مستشاره بسمارك يسأله . . قال المستشار ان مقال الصحيفة ، كما يفهم ، احدث اضطراب فى البورصة لمصلحة روتشيلد .

وكان كاتب المقال هو المستشار الصحفى « لبسمارك » نفسه !

ونشر « بسمارك » حديثا قال فيه أنه لايوجد ما يخشى منه من ايطاليا ، أو النمسا ، ولكن الخوف من فرنسا . وبذلك انهارت اسعار الاسهم فى أوربا .

وفى أول مايو أبلغ « بسمارك » السفير النمسوى بأن بروسيا قد تجد من واجبها القيام بعمل ضد فرنسا .

وفى ٢ مايو أبلغ مولتكه السفير البريطانى باحتمال قيام حرب وقائية .

وصباح ٥ مايو ١٨٧٥ تلقى دوق دى كاز انذارا بالحرب من يد السفير الالمانى .

وقد لاتبدو كلماته كأنذار ولكن الحقيقة انه كذلك .

لقد اصبحت فرنسا التى هزمت عام ١٨٧٠ قوية ولذلك ارادوا هزيمتها لأن تأخير القتال يضر بألمانيا .

وكان السبب فى الازمة اعادة تنظيم الجيش الفرنسى وزيادة كتيبة اضافية فى كل فرقة وبذلك زاد عدد الجيش بمقدار الربع .

واتهمت فرنسا بالاستعداد للحرب بالانضمام الى ايطاليا والنمسا فى تحالف كاثوليكى ضد المانيا البروتستانتية .

ولكن فرنسا أرادت إثارة مشكلة الحرب لإثارة القوى الاخرى فى اوربا .

وأوعز « ديكاز » الى « التايمس » ان تنشر أن المانيا تخطط لحرب وقائية ضد فرنسا .

وفى ٦ مايو نشرت « التايمس » ما أبلغها به ديكاز من ان المانيا تستعد للهجوم على فرنسا .

ولذلك بعث داربى بتحذير مؤدب الى المانيا وتشاور مع الروس .

كتب فى نفس اليوم عن طريق القائم بالاعمال الفرنسى فى لندن :

« تستطيعون الاعتماد على ان الحكومة البريطانية لن تتخلى عن واجبها وأقدم لك كل التأكيدات » .

وفى ٩ مايو دعا اللورد « داربى » سفير انجلترا فى برلين اللورد « اودو راسل » ان يؤيد مساعى السلام التى اعلنها امبراطور روسيا .

وكان الكسندر الثانى قيصر روسيا على وشك زيارة برلين عندما دعا للسلام ووصل برلين مع جورشاكوف ـ ٧٩ سنة ـ مستشار روسيا يوم ١٠ مايو .

تكلم القيصر الروسى مع ابن اخيه ولهلم عن خطر الحرب وتكلم جورشاكوف مع بسمارك .

وقال الامبراطور الالمانى ـ ٥٧ سنة ـ لعمه ان الحرب لا تخطر له على البال .

« وبسمارك » فى اكبر هزيمة سياسية له قال إنه إنذار كاذب وتعهد بالسلام فقال له جورشاكوف :

ـ لا أريد شيئا مكتوبا . . كلمتك تكفينى .

وكان هدف « بسمارك » تأكيد سلطته فى المانيا وتأكيد نفوذ المانيا فى اوربا .

وقد استقر السلام بين فرنسا وألمانيا نتيجة رجاء القيصر الروسى

للامبراطور الالمانى وكانت مشاعر التعاطف التى ابدتها انجلترا متأخرة ، ولكنها ذات قيمة كبرى لأنها اعلان جاد لألمانيا تحسب حسابه فى المستقبل .

ولذلك طلب « ديكاز » من القائم بالاعمال الفرنسى ان يبلغ شكره واعترافه بالجميل للورد داربى .

ما بسمارك فقد أبدى دهشته لتدخل داربى وان لم يفزعه ذلك . وقال :

ـ لو ان بريطانيا أظهرت عام ١٨٧٠ جزءا قليلا مما مارسته عام ١٨٧٥ لكان يمكن تجنب الحرب البروسية ـ الفرنسية .

وكان هدف « دزرائيلى » من هذه العملية سياسيا أيضا ، لم يكن يرغب فى صيانة السلام فحسب بل التفرقة بين روسيا والمانيا وضمان روسيا كحليفة لبريطانيا . . فإن « بسمارك » كان شديد الضيق بما أعلنته روسيا من انها حافظت على السلام وأدى ذلك الى عداء شخصى بين « بسمارك » والروس .

وتبادلت باريس ولندن وسان بطرسبرج التهانى ولكن بسمارك بقى غاضبا . وأخذ اجازة فى ٥ يونيو ولم يعد لعمله الا فى نوفمبر .

وعودة بسمارك الى برلين تعيد لأذهان الفرنسيين خطر الحرب والتهديد بها .

ومن هنا رفض الدوق دى كاز أن يستجيب لطلب « دلسبس » الا بعد ان يستأذن انجلترا ويعرف رأيها .

أبرق يوم الجمعة ١٩ نوفمبر الى « جافار » ـ القائم بالاعمال الفرنسى فى لندن يسأله :

هل تعارض انجلترا قيام فرنسا بشراء ، أو رهن ، أسهم الخديو ؟

* * *

وصلت برقية الوزير الفرنسى الى « جافار » واستقبله « داربى » بعد الظهر .

ولم يكن وزير خارجية انجلترا صريحا مع « جافار » صباح السبت ٢٠ نوفمبر . . اليوم الخامس فى السباق الكبير .

يذكر الوزير « لجافار » نبأ البرقيات المتبادلة مع « ستانتون واكتفى بأن

رفض الموافقة على شراء فرنسا للاسهم وقال ان اربعة اخماس السفن التى تمر بالقناة انجليزية وأن القناة يجب أن تديرها لجنة دولية كما تقول هذه البرقية :

« من القائم بالأعمال الفرنسى - جافار - فى لندن

الى وزير الخارجية

بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٨٧٥

سيدى الدوق

بناء على التعليمات التى تلقيتها من سيادتكم . . فإنى أفدت من المقابلة التى أجريتها هذا الصباح من لورد « داربى » للانتقال من مصاعب تركيا المالية إلى المصاعب التى تمر بها مصر .

أبلغنى وزير الخارجية ان الخديو يحاول رهن أسهمه فى قناة السويس لدى البنك الانجلو ايجيبشيان .

سألته : اذا كان قد قدم عرض الأسهم للبيع لدى شركة سوستيه جنرال أيضا .

قال : لا أخفى عليك أنى أرى فى ذلك عقبة خطيرة . . انت تعرف رأيى بخصوص شركة قناة السويس .

لقد اقدمت على كل المخاطر ، وتتمتع بكل الشرف والأمانة ، وتستحق كل التكريم .

ولن اعارض مطالبتها بالاعتراف الدولى .

ولنك ترى اننا نولى اهتماما كبيراً للقناة لأننا نستخدمها أكثر من كل الدول مجتمعة .

وصيانة هذا المرفق اصبحت مسألة رئيسية بالنسبة لنا .

ويسعدنى أن يأتى وقت يكون ممكنا فيه شراء الأسهم واستبدال الشركة بنوع من الادارة أو اتحاد لرؤوس الأموال يتم فيه تمثيل كل القوى البحرية .

وعلى كل الأحوال فاننا سنبذل أقصى ما نستطيع حتى لا ندع مشروعا تعتمد عليه مصالحنا الرئيسية يحتكره الأجانب .

والضمان الناتج عن سيطرة الباب العالى لم يعد الآن كافيا .

ولو فقدنا ما هو معروض علينا من اشتراك الخديو فسنكون تحت رحمة « مسيو دلسبس » تماما . . الذى أكن له - رغماً عن ذلك - كل التقدير .

تملك الشركة وحاملو الأسهم الفرنسيين فعلا ٢١٠ ملايين سهم من مجموع ٤٠٠ مليون سهم تمثل رأسمال الشركة وهذا يكفى .

وبعد تبادل بضع كلمات عن شركة قناة السويس . . عدت للحديث عن قرض الرهن الذى تحدث عنه اللورد « داربى » .

أجاب أنه لا يرغب فى أن يرهن الخديو اسهمه . . ولكن الرهن لا يغير ملكية الأسهم . . ويمكن استردادها دائماً .

وفى النهاية أصر على الأثر السيىء الذى سيترتب على بيع الأسهم فى ظل الظروف الحالية لشركة فرنسية . .

وأصر فى الوقت نفسه على تجنب إحياء المنافسات القديمة التى من المؤكد أن يثيرها عمل كهذا)) .

كتب « دزرائيلى» الى « الملكة فيكتوريا » - فى ٢٠ نوفمبر - يؤكد ما حدث فى مجلس الوزراء فى اليوم السابق .

« فى ٢٠ نوفمبر ١٨٧٥ :

المستر دزرائيلى بالتزامه المتواضع إزاء جلالتكم .

تلقينا برقية بالامس ، وكانت بالغة التشجيع ، ولم يحدث شىء على جانب كبير من الأهمية خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية فيما يتعلق بالموضوع .

والاتصالات بين حكومة جلالتكم والقاهرة نشطة وسيستغرق الامر وقتا .

ولكن يجب ألا يغيب عن يبصرنا للحظة ، ويمكن الان اتمامه بدون مجلس الوزراء لأنهم مجمعون على تأييد السياسة وأعطوا تفويضاً كاملاً للمستر ' دزرائيلى ' لتنفيذها وتأييد جلالتكم يقويه قوة عظيمة))

وكان « دزرائيلى » يغالط الملكة فإن مجلس الوزراء لم يعطه شيكاً على بياض لإقرار الصفقة وإلا ما اضطر الى عرض الموضوع على المجلس ٣ مرات أخرى أيام ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ نوفمبر .

أبرق « ستانتون » يوم الأحد .. يوم السباق السادس

« من الجنرال ستانتون

القاهرة فى ٢١ نوفمبر

إلى وزير الخارجية

أكد لى نوبار باشا أن الترتيبات مع بنك « الانجلو - اجيبشيان » لم تصل الى نتيجة بسبب مطالبه الباهظة .

وقد تقدمت شركة ' سوسيتيه جنرال ' بعرض جديد لدفع مقدم قدره ٨٥ مليون فرنك لمدة ثلاثة أشهر .

وتعهدت بتقديم خطة قبل الخامس من يناير لتحويل القرض قصير الأجل ، بما فى ذلك المقدم الذى يدفعونه الى قرض طويل الأجل .

واذا لم يتم سداد هذه الأموال بعد مرور ثلاثة أشهر تصبح مالكة لأسهم الخديو المصرية فى القناة .

وتدفع الحكومة المصرية فائدة قدرها ١٠ فى المائة لحين تحرير أرباح الأسهم عام ١٨٩٤ وتكون ايرادات جمارك بور سعيد ضماناً لهذه الفائدة .

والخديو مريض ولا يستطيع إبرام الصفقة إلا أن الوزراء على استعداد لقبولها عند تلقيهم ما يثبت جدية الاقتراح .

ويميل وزير المالية الى السماح بتحويل الديون قصيرة الأجل الى دين ثابت أكثر من استعداده لقبول عرض بنك « الانجلو اجيبشيان » غير أن تقديم اقتراح مقبول من قبل الرأسماليين الانجليز قد ينقذ الموقف اذا ثبت

أن عرض « سوسيتيه جنرال » ليس جاداً.

وقد يكون من الأفضل تحذير خديو مصر من أن تحويل الديون قصيرة الأجل إلى ديون ثابتة قد يؤدى الى نتائج سياسية خطيرة)).

وصلت برقية جافار إلى باريس يوم ٢١ نوفمبر فأسدلت ستار الختام والنهاية للجهود الفرنسية لشراء الأسهم.

خشى وزير خارجية فرنسا « الدوق دى كاز » أن تؤدى العملية إلى تجميد الصداقة بين فرنسا وانجلترا اذا حصل على الأسهم ماليون فرنسيون.

وكان الرجل ممزقاً بين الرغبة فى الحصول على الأسهم لفرنسا والخوف من غضب انجلترا والرغبة فى الحصول على تأييدها.

وقد طلب دلسبس المساعدة من « ليون ساى » وزير المالية الفرنسى فإن « دلسبس » كان يرى ألا تسقط أسهم الخديو فى أيدى الأجانب.

ولكن وزير المالية عارض مشروع « ديرفيو » وأيد بنك الائتمان العقارى لأنه رأى نفسه مسئولا عن المؤسسة المالية الكبيرة ولابد له من مساعدة برنامجها.

قد أفرط بنك الائتمان العقارى، وبنك الائتمان الزراعى، الفرنسيين فى شراء سندات القروض المصرية التى انخفض سعرها فى السوق.

وكان على الوزير انقاذ البنكين من موقف صعب فهو مسئول عنهما.

وكان « ساى » يخاف من قيام أزمة مالية خطيرة فى فرنسا بانهيار البنوك الحكومية إذا أعلن إفلاس الخديو بعد افلاس السلطان.

وكان المال نادراً أو شحيحاً فى فرنسا.. فى النصف الثانى من نوفمبر ١٨٧٥.

وكان مستحيلا الحصول على مليونى جنيه بفائدة تصل الى ١٨ ٪ دون ضمان من الحكومة الفرنسية أو موافقتها. »

ولذلك كانت هناك أسباب دبلوماسية لدى « دى كاز » وأسباب مالية لدى « ليون ساى » لعرقلة المشروع الفرنسى ايضاً.. أو لعدم مساندته.. وترك

الأمور تجرى فى أعنتها .

وبذلك خلا الميدان ، وسوق المال وأسهم الخديو لانجلترا وحدها .

* * *

لم تنشر الوقائع المصرية الصادرة فى ذلك اليوم ـ الأحد ٢١ نوفمبر ـ الى ما يجرى بين القاهرة وكل من باريس ولندن .

النبأ الذى نشرته الوقائع المصرية فى ذلك اليوم يقول :

« قام حضرة الجناب الخديو وحضرات أمراء عائلته ورجال معيته السامية وحكومته . وسلم إلى ولى عهده محمد توفيق باشا نيشان الكوكب الهندى المهدى اليه من حضرة قراليجة انجلترا على يد نجلها حضرة البرنس دوقال وذلك فى سرايه بالجزيرة » .

إن مصر لم تعرف فى ذلك اليوم شيئا عن القناة التى تضيع لأن الخديو كان مهتما بأن يعرف الرأى العام ان ولى العهد حصل على نيشان « الكوكب الهندى » !

* * *

اجتمع مجلس الوزراء البريطانى للمرة الرابعة ٢٢ نوفمبر وكتب نورثكوت وزير المالية الى « دزرائيلى » يقول :

« إنى واثق من أنه لا توجد وسيلة لجمع المال بدون موافقة البرلمان .

أقصى ما نستطيع أن نفعله هو الدخول فى اتفاق ينص على مطالبة البرلمان بالمال ثم نترك الخديو يحصل عليه مسبقا من رأسمالى يكون مستعداً للثقة فى الحصول على تفويض من البرلمان » .

بعد أسبوع . . أى **فى اليوم السابع** للسباق تسربت أنباء الصفقة فى لندن ، لا الى الصحف ، بل الى حزب الاحرار المعارض الذى يرأسه جلادستون .

كتب « جلادستون » رئيس الوزراء السابق الى « اللورد جرانفيل » وزير

الخارجية السابق يقول إن الصفقة خاطئة سواء تمت بالاتفاق مع القوى الأخرى أم لا ».

وهذا نص الرسالة التى بعث بها « جلادستون » يوم الاثنين ٢٢ نوفمبر ١٨٧٥ .

« قد تحب أن تعرف رأى الأصدقاء الآخرين أو حتى مشاعر إنسان تعيس الروح مثلى .

جد التصريحات المتناقضة التى صدرت تلتقى جميعا عند نقطة تتمثل فى الرواية التى تجرى تفاصيلها كالآتى :

(أ) الشراء ضرورة ملحة .

(ب) والدفع فوراً .

(ج) يضمن الخديو فائدة خمسة فى المائة على الأموال لعدة سنين . وبعدها نحصل على هذه النسبة من الشركة .

(د) المسألة متوقفة ، بشكل ما ، على موافقة البرلمان .

ويبدو لى أنهم ليسوا فى حالة تيسر لهم دفع أربعة ملايين بأنفسهم فوراً رغم أن أحد الوكلاء الماليين قد يفعل ذلك استناداً الى وعد بالحصول على موافقة البرلمان .

لاتبدو حاليا علامة تدل على توفر نية دعوة مجلس البرلمان الى الانعقاد لهذا الغرض .

ويبدو أن هناك عاصفة من الاستحسان تتجمع ، وتكاد تنفجر ، على الجانبين .

إنى أكتب بلغة معتدلة بدافع الاحترام ـ وهو احترام واجب ـ لما يبدو أنه أغلبية ساحقة .

ولكن رأيى فيما يتعلق بالمعلومات الناقصة ، الموجودة لدى ما يلى :

لو أنجزنا هذا العمل بالتنسيق مع القوى الأخرى ، فانه يكون عملاً من أعمال الحماقة مما يسبب الحرج مستقبلا .

وبدون هذا التنسيق فإنه يكون أيضا عملا أحمق محاطا بمخاطر شخصية .

ولا أعرف سبباً يدعو إليه أو يبرره ، سوى أنه ضرورى لمنع إغلاق القناة .

وهذا السبب لا وجود له ، واحتمال وقوعه كاحتمال إغلاق لندن » .

* * *

عقد مجلس الوزراء البريطانى جلسته الخامسة لبحث الصفقة يوم الثلاثاء ٢٣ نوفمبر . . وهو اليوم الثامن .

وكتب اللورد « داربى » فى مذكراته فى ذلك اليوم قال :

« لم نصل الى قرار نهائى فى هذا اليوم » .

وكتب السير « ستافورد نورثكوت » وزير المالية الى رئيس الوزراء يوم الثلاثاء ٢٣ نوفمبر يعترض على شراء انجلترا للأسهم ويقول انه يفضل رهن القناة لشركة فرنسية أو تدويلها .

قال :

« أفضل ما يناسبنا ترتيب دولى توضع فيه القناة تحت حماية كل الدول المهتمة بالمحافظة على المواصلات .

وأشعر بميل أكثر لاستخدام نفوذى لإقناع « سوسيتيه جنرال » بقبول الرهن بدلا من محاولة الحصول عليها لأنفسنا وهو أمر أخشى ان يثير دولا اخرى ضدنا .

ويجب علينا بصلابة أن نجاهر بمصالحنا المشروعة فى المسألة وأن نتقدم باقتراح صريح » .

ومن هذه الرسالة يتضح ان مجلس الوزراء لم يقرر الشراء بعد .

وقد وافق « سميث » وكيل وزارة المالية على آراء وزيره ولكن كانت له تحفظات بالنسبة للاشراف دولى لادارة القناة .

كان « سميث » يرى شراء القناة كلها فوراً وان كان ذلك لا يحل المشكلة- فى رأيه - لأن القناة فى أرض الخديو !

* * *

مساء الثلاثاء ٢٣ نوفمبر - وهو اليوم الثامن - تغير الموقف تماما .

قام شريف باشا بزيارة الجنرال ستانتون ليعرض على انجلترا شراء الأسهم .

وعلى الفور أبرق القنصل ، فى السابعة والنصف مساء ، الى لندن .

برقية رقم ١٢٩

من الجنرال ستانتون

مساء يوم ٢٣ نوفمبر

قام شريف باشا بزيارتى لتوه . .

وقال انه مكلف من الخديو لابلاغى ان العروض الخاصة بدفع مقدم مالى لرهن أسهمه فى القناة قد سحبت . وأن العروض ، التى تقدم الآن ، لشرائها فقط .

عرض دلسبس وضع الأسهم فى باريس ولندن على ان يقوم بالوساطة لبيعها مقابل ١٠٠ مليون فرنك - ٤ ملايين جنيه - دون الحصول على أموال أو أرباح .

والخديو مستعد لبيع الأسهم لحكومة صاحبة الجلالة ملكة بريطانيا مقابل هذا المبلغ .

والمطلوب ان يصل ردكم يوم الخميس ٢٥ نوفمبر » .

رد داربى بالبرقية التالية فى نفس اليوم :

« إن حكومة صاحبة الجلالة مهتمة بحصول الخديو على مثل هذه المساعدة بشروط معقولة كما يطلب . .

وهى ترى أنه من الممكن تحقيق ذلك اذا أمكن ترتيب التفاصيل بشكل مرضى .

وسترسل مبعوثا سريا اذا طلب منها ذلك ، فلتبذلوا كل جهد لوقف إبرام أى اتفاق لبيع أو رهن أسهم الخديو » .

وأبرق ستانتون بعد ذلك مباشرة يقول :

برقية رقم ٧٦

من الجنرال ستانتون

الى وزير الخارجية اللورد داربى

بتاريخ ٢٤ نوفمبر

أضيف الى برقيتى التى أرسلتها أمس أن الحكومة المصرية ستدفع فائدة بنسبة ٥ ٪ للمبلغ المدفوع لأسهم قناة السويس حتى تخليص الأسهم من الرهن » .

وهكذا أعطيت انجلترا مهلة ٤٨ ساعة .

***

قال جون مارلو فى كتابة « إنشاء قناة السويس » .

لا يوجد دليل - عدا تصريح شريف باشا - على ان هناك عرضا قدم للحكومة من دلسبس أو غيره .

كانت مصر تعلم - يوم ٢٣ نوفمبر - أن المال لن يجىء من فرنسا بسبب موقف الحكومة الفرنسية وأن مشروع « ديرفيو » الذى ينتهى يوم ٢٦ نوفمبر لن يتم لأن بنكى « الكريدى فرنسيه » و « الأجلو اجيبشيان » مهتمان بالقرض طويل الأجل ولذلك فإن الوسيلة الوحيدة العاجلة للحصول على المال هو إغراء الحكومة البريطانية على شراء الأسهم قبل آخر نوفمبر .

ولذلك فإن العرض الذى قيل إن « دلسبس » قدمه بأربعة ملايين جنيه يبدو أنه من اختراع شريف باشا بهدف اقناع الحكومة البريطانية بشراء الاسهم بهذا المبلغ أى بـ ٣٢٠ ألف جنيه أكثر مما عرض فى أول الأمر وأكثر ٦٠٠ ألف جنيه من عرض « ديرفيو » الثانى الذى ضم حصة مصر فى أرباح الأسهم .

ويبدو أن الحكومة البريطانية اقتنعت بأن الحكومة الفرنسية تريد فعلا شراء القناة .

فى برقية بعث بهـا اللورد « تنتردين » وكيل وزارة الخـارجية البريطانية الى اللورد « ليونز » سفير انجلترا فى باريس أكد ذلك الاقتناع .

قال وكيل الخارجية فى برقيته بتاريخ ٢٥ نوفمبر :

« لورد داربى » حـريص لا يبارح منزله . ولسـت واثقـاً مما إذا كان سيكتب لك الليلة ليخبرك بشأن قناة السويس .

وقد أبرق الجنرال سـتانتون بأن دلسـبس (والمفـروض أن الحكومة الفـرنسية تقف وراءه) عرض أربعـة ملايين اسـترلينى ـ ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك ـ مقابل حصة الخديو » .

* * *

دهش كثير من الكتاب السـياسيين لأن « الدون كاز » ، دون عذر ، رفض شراء أسهم الخديو وخـاف من المسـئولية مع أنه كان يستطيع الحصـول من الجمعية الوطنية على الموافقة ولكنه كان أصماً وأعمى لم يتحمل المسئولية .

وكتب « دى فريسينيه » رئيس الوزراء السـابق فى كتابه « المسـألة المصرية » عام ١٩٠٥ إن اسماعيل عرض الأسـهم على فرنسـا بوسـاطة « سـوسيتيه جنرال » التى كانت ستقدم مبلغ الرهن .

وقال « فريسـيبه » أن « دى كاز » كان يريد الشراء ولكن وزارة « بوفيه » ـ التى شكلت يوم ٢٤ مايو ١٨٧٥ كانت حـائرة ـ وأن اتمام الصـفقة خـا البرلمان ليس أمراً عادياً فى فرنسا .

وقال « شارل ليساج » فى كتابه « الغزو الانجليزى لمصر و شراء أسـهم قناة السويس » إنه لا يوجد دليل على ان الخديو عرض الصفقة على فرنسا .

وقد اجتمع « ليسـاج » بـ « دى روفيل » مدير شركة قناة السـويس عام ١٨٩٦ الذى أكد له العرض .

ولما سأله عن المصدر قال انهـا معـلومات متوارثة فى مكاتب الشركة تنتقـل

من فم الى فم دون معرفة مصدرها .

وقال « روفيل » انه ـ حتى يحصل ديكاز على المال ـ كان عليه ان يحصل على موافقة الجمعية الوطنية لاعتماد المبلغ .

وكان « ديكاز » يخشى الا يحصل على الأغلبية فأراد الحصول على تأييد « جامبتا » وأصدقائه . « وجامبتا » ـ الذى يمثل أقصى اليسار فى الجمعية ـ يعرف أهمية العملية السياسية ووعد بالتأييد ولكن زملاء « جامبتا » رفضوا ولذلك أبلغ « دى كاز » برفض المشروع .

وهذه شهادة « روفيل » .

ولكن « ليساج » يرى أن صحيفة « لاريبا بليك فرانسيز » ـ صحيفة « جامبتا » ـ هاجمت « دى كاز » بعد إعلان نبأ الصفقة وأنه من غير المعقول أن يكون أعضاء الحزب قد رفضوا نداء رئيسه الذى يهتم بالشئون الخارجية .

وكانت هناك أسباب لضيق الخديو اسماعيل بالحكومة الفرنسية ورغبته فى الضغط عليها وموازنة النفوذ الفرنسى فى مصر بالنفوذ بالبريطانى .

فى ١٩ سبتمبر ١٨٧٤ وافقت فرنسا على اقامة المحاكم المختلطة فى مصر ولكن بقى تصديق الجمعية الوطنية الفرنسية على ذلك . وقد تأخرت هذه الموافقة فأصدر اسماعيل رسوماً بانشاء هذه المحاكم واستقبل قضاتها فى ٢٨ يونيو ١٨٧٥ ، متوجاً بذلك ٩ سنوات من جهوده وعمل وزير خارجيته نوبار ، للوصول الى اشراف الحكومة المصرية على الأجانب .

وعرف الخديو أن اللجنة التى شكلتها الجمعية الوطنية الفرنسية تعارض مشروع هذه المحاكم لأنها قررت تأجيل بحث المشروع بأغلبية ١٢ صوتاً ضد صوتين فقط .

وأودع تقرير اللجنة مكتب الجمعية الوطنية يوم ١٥ نوفمبر .

ورأى الخديو ان الحكومة الفرنسية مسئولة . . وتستحق الحرمان !

* * *

وصلت برقية « ستانتون » الى لندن صباح الأربعاء ٢٤ نوفمبر . . وهو

اليوم التاسع فى رحلة أو جولة أو مبادرة الحصول على الأسهم . .

أبلغ « داربى » نص البرقية الى « دزرائيلى » فاجتمع مجلس الوزراء على الفور .

ففى تلك الأيام كان الوزراء حريصين على البقاء فى لندن لحضور هذه الاجتماعات المتتالية .

وهذا الاجتماع هو السادس الحاسم والأخير فقد تقرر فيه بصفة نهائية شراء الأسهم .

وقف « مونتاج كورى » سكرتير دزرائيلى خارج قاعة اجتماعات مجلس الوزراء .

وداخل القاعة كان « دزرائيلى » يحاول اقناع الوزراء بالموافقة على شراء الأسهم ، فلما تم له ذلك ، ووافقوا ، فتح « دزرائيلى » الباب ونظر الى سكرتيره وقال له كلمة واحدة :

نعم

فهم « كورى » ما يقصده « دزرائيلى » فأسرع الى « روتشيلد » وطلب لقاءه فأدخل اليه على الفور .

قال السكرتير :

ـ رئيس الوزراء يطلب منك ٤ ملايين جنيه

سأله « روتشيلد » :

ـ متى ؟

أجاب السكرتير

ـ غدا

استمر « روتشيلد » يزيل ، بالسكين ، قشرة العنب . . يأكل ، ويلقى بذور حبات العنب . .

ثم ألقى بالسؤال الثانى :

ـ وبأى ضمان ؟

قال « كورى » :

ـ بضمان الحكومة البريطانية

أجاب « روتشيلد » :

ـ ستكون لديكم .

. . . وهذه القصة رواها « دزرائيلى » وسكرتيره كما رواها « روتشيلد » أيضا لإضفاء الطابع الأسطورى على عمل « دزرائيلى » . ولكن من الواضح ان « دزرائيلى » كان قد اتفق مع « روتشيلد » على تمويل العملية وشروطها أيضا . . وهذا الاتفاق لم يتم عن طريق وزير الخزانة السير ستافورد نورثكوت الذى كان رافضاً للعملية .

ويقول « شارل ليساج » إن بريطانيا لم تقرر الشراء إلا بعد الاتفاق مع روتشيلد ويؤيد هذا الرأى اللورد كينروس فى كتابه « بين بحرين » قال :

« بمجرد أن قر قرار حكومة دزرائيلى على الشراء اتخذ قرار جمع قرض فورى ، لتغطية المدفوعات التى كانت سيصدق عليها ، فيما بعد ، من البرلمان » .

ولهذا الغرض توجه الى اصدقائه « آل روتشيلد » .

. . . . فى مذكرات غير منشورة للورد « داربى » يوم الأربعاء ٢٤ نوفمبر قال :

((وافقنا على ان ندفع ـ بشرط موافقة البرلمان ـ وتعهد « روتشيلد » بأن يوفر المال ويتحمل مغامرة أن يرفض البرلمان وهو مالا ينتظر حدوثه .

ولم يكن هناك خلاف بيننا .

وكان نورثكوت مثلنا مستعدا .

ولذلك أبرقت لستانتون)) .

. . ومن هذه البرقية يتضح أمران :

الأول : أن الوزرات تركوا الأمر للبرلمان فإذا أقر الصفقة ، دفع الثمن لروتشيلد .

واذا لم يوافق البرلمان نشأت مشكلة، ولكنهم لا يتوقعون الرفض.

الثاني: ان وزير المالية وافق فى النهاية على الشراء بدليل ان «داربى» قال أن «نورثكوت كان مثلنا مستعداً».

ولكن معارضة نورثكوت استمرت رغم قرار مجلس الوزراء.

كتب مرة اخرى إلى دزرائيلى بعد اجتماع المجلس يوم الأربعاء ٢٤ نوفمبر:

((نحن فى مياه عميقة

انى مستاء جداً من امتلاك الأسهم، وأرغب فى لجنة دولية للقناة.

وجدت سميث ـ سكرتير عام وزارة الخزانة ـ فزعا بسبب ضخامة عمولة روتشيلد)).

ويبدو أن دزرائيلى استطاع الضغط على وزير ماليته، أو إقناعه، لأن رئيس الوزراء كان مصمماً على اتمام الصفقة ودعوة مجلس العموم الى الانعقاد.

ورأى ألا يتصل ببنك انجلترا لسداد الثمن للخديو مع أن كل الأمور المالية الخاصة بحكومة انجلترا يجب ان تمر عن طريقه.

ان دزرائيلى كان يرى ان اجتماع مجلس العموم والاتصال ببنك انجلترا يفقد العملية طابع السرعة والسرية.

ولذلك كتب الى صديقته يقول:

«لا نستطيع جمع البرلمان وإلا نسفنا كل شيء»!

هلل «دزرائيلى» لقرار مجلس الوزراء النهائى يوم ٢٤ نوفمبر بالموافقة على الصفقة فكتب للملكة مزهواً بانتصاره وحده:

((بعد أسبوعين من الجهود والقلق الشديدين جداً، قمت أنا ـ وفيما بيننا ـ أنا فقط فقد أكون أنانياً فى هذا الشأن ـ بشراء حصة خديو مصر فى قناة السويس لانجلترا.

تجمع كل مقامرى ورأسماليى وممولى العالم، واصطفوا ضدنا، كمجموعات من اللصوص والجواسيس يقبعون فى كل ركن. ولكننا قهرناهم جميعاً، دون أن يشك فينا أحد على الاطلاق.

.. لم يهتز يقينى لحظة واحدة .

وأول أمس بذل « دلسبس » ، الذين تملك شركته باقى الأسهم ، والذى تسانده الحكومة الفرنسية ـ بوصفه عميلا لها ـ بذل جهداً عظيماً .

ولو نجح لكانت قناة السويس قد أصبحت ، بكاملها ، لفرنسا . . وربما أغلقوها)) .

بعد أن تلقى « داربى » رسالة « ستانتون » وموافقة مجلس الوزراء أسرع « دزرائيلى » يكتب للملكة « فكتوريا » فى نفس اليوم ٢٤ نوفمبر :

((تقرر الأمر . . وهى لك يا سيدتى :

هزمنا الحكومة الفرنسية .

حاولوا كثيراً .

عرضوا القروض بالربا وبشروط تضمن لهم حكم مصر تقريباً .

. . . أربعة ملايين استرلينى ! وعلى الفور .

ليست هناك سوى شركة واحدة يمكنها ذلك وهى « روتشيلد » ، وقد تصرفوا تصرفاً رائعاً .

قدموا النقود بفائدة منخفضة .

وأصبح نصيب الخديو ، كله ، ملكا لك ، يا سيدتى)) .



آه .. لو كان يعلم

أبرق اللورد « داربى » فى الخامسة والنصف بعد ظهر الأربعاء ٢٤ نوفمبر إلى القاهرة :

« برقية رقم ٧٥

من اللورد داربى وزير الخارجية

إلى الجنرال ستانتون

بتاريخ ٢٤ نوفمبر

تلقيت برقيتكم بتاريخ ٢٣ الجارى التى تقرر أن خديو مصر يرغب فى التنازل عن أسهم قناة السويس لحكومة صاحبة الجلالة مقابل ١٠٠ مليون فرنك .

وأبلغك أن حكومة صاحبة الجلالة مستعدة لشراء هذه الأسهم وعددها ١٧٧,٦٤٢ بالمبلغ المحدد وهو ٤,٠٠٠,٠٠٠ استرلينى وأنها على استعداد لأن توصى البرلمان بالتصديق على العقد .

وفى نفس الوقت سيكون « روتشيلد » وكيلا عن حكومة صاحبة الجلالة فى لندن لمباشرة الإجراءات اللازمة .

وسيكون على استعداد لوضع مليون استرلينى تحت تصرف الحكومة المصرية فى أول ديسمبر عندما تنقل ملكية الأسهم إلى حكومة صاحبة الجلالة .

وسيكون استلام الثلاثة ملايين استرلينى فى ديسمبر أو يناير حسبما يتم الاتفاق بين الحكومة المصرية وروتشيلد .

وترى حكومة صاحبة الجلالة أن تتحمل الحكومة المصرية نسبة الـ ٥٪ على المبلغ لحين تخليص الأسهم من الرهن » .

* * *

خشيت الحكومة البريطانية أن تضيع العملية من أجل بعض الملح كما يقول المثل الشعبى المصرى فأبرقت إلى « ستانتون » يوم ٢٤ نوفمبر بعد البرقية الأولى ـ فى الساعة الخامسة و ٤٦ دقيقة ، بشأن الـ ٥٪ فائدة والتنازل عنها .

« برقية رقم ٧٦

من وزارة الخارجية

بتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٨٧٥

« فيما يختص بتأمين الحصول على نسبة الخمسة فى المائة فإنك ستشير إليها وفقا للتعليمات التى لديك .

وعليك أن تضغط على هذه النقطة إذا رأيت فرصة النجاح .

ولكن عليك ألا تدع المساومة تفشل بسببها » .

* * *

لم يتردد « ستانتون »

نقذ التعليمات كالجنود . .

' برقية رقم ١٣٩

من الجنرال ستانتون

بمجرد أن تلقيت برقيتكم لم أضع وقتا فى الاتصال بالقصر لإبلاغ الخديو بقبول عرضه لإيداع أسهمه فى قناة السويس فى قنصلية صاحبة الجلالة فى هذه المدينة .

لم أتمكن فى تلك الساعة من لقاء الخديو لأن الأطباء لم يسمحوا بإزعاجه . ولكن أبلغت وزير المالية بحضور نوبار باشا وحامل أختام الخديو بمحتويات الرسالة .

وبعد وقت قصير تلقيت تأكيدا بالموافقة على الشروط.

كنت قلقا وأردت منع أى سوء فهم، والحيلولة دون أى مؤامرات تمنع الاتفاق، ولذلك أبلغت وزير المالية أنى سأعد الاتفاق للتوقيع عليه محددا شروط العملية.

وشرعت على الفور فى تنفيذ ذلك وأعددت نصوص العقد.

وقبل أن أغادر القصر أبلغنى نوبار باشا أنه يعتقد أن عدد الأسهم التى يملكها الخديو لا يطابق الرقم الذى حددتموه يا سيدى اللورد لأن عددا قليلا من هذه الأسهم أودع فى باريس منذ ١٠ أو ١٢ سنة.

لذلك تركت مساحة بيضاء فى الاتفاق تملأ حين يتم التأكد من عدد الأسهم التى يمتلكها الخديو.

وأبلغنى وزير المالية، بعد وقت قصير، أن عدد الأسهم ١٧٦,٦٠٢.

وأضفت ملحقا بالاتفاق ينص على أن قيمة الـ ١٠٤٠ سهما تخصم من المبلغ الذى تدفعه حكومة صاحبة الجلالة الملكة.

واشترطت أيضا أن يتم تحميل نسبة الـ ٥٪ أرباح التى تدفعها الحكومة المصرية إلى حكومة صاحبة الجلالة حتى يتم تحرير كوبونات الأسهم من الرهن لدى شركة قناة السويس.

وسيسدد هذا المبلغ على قسطين متساويين سنويا:

الأول ١٠٠ ألف جنيه تدفع لحكومة صاحبة الجلالة ملكة بريطانيا فى يونيو.

والثانى فى ديسمبر من كل عام».

* * *

فى اللحظة الأخيرة أراد روتشيلد موافقة كتابية صريحة من وزارة الخزانة أو التزاما برد المبلغ مع عمولة قدرها ٢,٥٪ عن المبلغ وفائدة ٥٪ أيضا وهى التى سيدفعها الخديو حتى يتم السداد.

أعدت وزارة الخزانة المذكرة التالية وتاريخها ٢٥ نوفمبر:

« تلقت حكومة صاحبة الجلالة برقية من قنصلها العام فى مصر بخصوص عرض الخديو بيع أسهمه فى قناة السويس إلى حكومة صاحبة الجلالة ملكة بريطانيا مقابل مبلغ ١٠٠ مليون فرنك .

وسيدفع الخديو فائدة بنسبة ٥٪ على المبلغ لحين تحرير الأسهم من الرهن .

وكان الخديو قد تنازل عن فوائد الأسهم لفترة من الزمن .

كما قرر الوزير أنه اتصل بروتشيلد وأنه مستعد ـ فى حالة قبول العرض ـ للاضطلاع بالعملية بصفته ممثلا لحكومة صاحبة الجلالة فى لندن .

وسيتولى « روتشيلد » وضع مليون جنيه استرلينى تحت تصرف الحكومة المصرية فى أول ديسمبر القادم فور تلقيه تأكيدات من حكومة صاحبة الجلالة بأن الأسهم سلمت إلى قنصلها العام فى مصر .

وسيقوم بدفع باقى الملايين الثلاثة من الاسترلينى فى شهرى ديسمبر ويناير بالطريقة التى يتم الاتفاق عليها بينه وبين الخديو .

وسيفرض « روتشيلد » عمولة قدرها ٢,٥٪ على الأربعة ملايين استرلينى التى يتولى تقديمها .

وسيتسلم الفوائد ، التى تبلغ ٥٪ والتى على الخديو أن يسددها ، وذلك من تاريخ دفعه حتى السداد من جانب حكومة صاحبة الجلالة .

وقد تم بحث وقبول هذه المقترحات من جانب مستشارى صاحبة الجلالة .

وأبرقوا للقنصل العام لصاحبة الجلالة فى مصر بأنهم وافقوا على شراء الأسهم وعددها ١٧٧,٦٤٢ التى يعرضها الخديو مقابل مبلغ أربعة ملايين جنيه استرلينى وأن الأموال سيتم دفعها بالطريقة التى يقترحها روتشيلد .

وأعلن الوزير أن روتشيلد سيتولى هذه المهمة الثقيلة بناء على تعهد حكومة صاحبة الجلالة بضمان الحصول على تصديق البرلمان ، وببذل

مساعيها للحصول على موافقة السلطات المعنية لسداد المبلغ والعمولة لروتشيلد بعد اجتماع البرلمان.

وقد أوصى بأن يرسل خطاب يتضمن هذا التعهد فى صيغة رسمية إلى روتشيلد وذلك دون تأخير».

وبعث «سميث» سكرتير عام الوزارة بالمذكرة التالية إلى روتشيلد:

«من د. سميث بوزارة الخزانة

إلى روتشيلد

بتاريخ ٢٥ نوفمبر ١٨٧٥

كلفت من وزارة الخزانة أن أبلغكم أن حكومة صاحبة الجلالة قررت، قبول عرض بيع أسهم قناة السويس الذى تقدم به الخديوى.

ولما كانت الأموال اللازمة للشراء ينبغى أن تتوفر فى وقت قصير.

ولأن البرلمان ليس منعقدا فى الوقت الحاضر. ولا توجد سلطة برلمانية يمكن بواسطتها توفير هذه الأموال. فقد قررت حكومة صاحبة الجلالة قبول اقتراحكم بأن تعملوا وكلاء لها، وأن تقدموا المبلغ المطلوب فى الموعد المحدد.

وستطلب الحكومة من البرلمان، بأسرع ما يمكن، توفير المال لسداد المقدم الذى ستدفعونه.

وستكونون، فور الحصول على هذا التفويض، عندما تسلم الأسهم إلى القنصل العام لصاحبة الجلالة فى مصر - مستعدين لوضع مليون جنيه استرلينى تحت تصرف الحكومة المصرية فى أول ديسمبر القادم، وستوفرون الثلاثة ملايين استرلينى الباقية فى شهرى ديسمبر ويناير لتكون تحت تصرف الخديو بالشكل الذى يتم ترتيبه بين فخامته وبينكم.

ومقابل هذه الخدمات سيكون لكم الحق فى الحصول على عمولة من حكومة صاحبة الجلالة قدرها ٢,٥٪ على الأربعة ملايين استرلينى التى

تتعهدون بتقديمها .

وستحصلون على الفوائد وهى خمسة فى المائة على المبلغ وهى الفوائد التى يتعهد الخديو بدفعها حتى تاريخ سداد هذا المبلغ .

ويسر مندوبو الخزانة أن يعلموا أنهم وضعوا بدقة الشروط التى ترغبونها لتولى هذه العملية » .

رد روتشيلد قائلا :

« فى ٢٥ نوفمبر ١٨٧٥

تلقيت رسالة من وزير الخزانة بالشروط التى نوافق بمقتضاها على تولى العملية .

وهذه الشروط تتمشى مع اتفاقنا الشفوى .

وبمجرد أن نتلقى الأوامر من مفوضى خزانة حكومة صاحبة الجلالة ملكة بريطانيا سنكون مستعدين لأن نضع تحت أمر الحكومة المصرية مبلغ الـ ٤ ملايين جنيه استرلينى . . على أساس مليون جنيه تحت أمرها فى أول ديسمبر . . والثلاثة ملايين الباقية خلال شهرى ديسمبر ويناير كما يتم الترتيب بين الحكومة المصرية وبيننا » .

اعتبرت الرسائل المتبادلة بمثابة عقد بين وزارة الخزانة و« روتشيلد » .

وكان هذا العقد خاضعا لشرط واحد وهو موافقة البرلمان . . وهى مغامرة محسوبة فقد كانت « لدزرائيلى » الأغلبية فى مجلس العموم .

* * *

وقع « ستانتون » و « اسماعيل صديق » وزير المالية عقد شراء الأسهم فى اليوم العاشر والأخير ـ الخميس ٢٥ نوفمبر ـ . . اليوم الذى كان يتشاءم منه الخديو اسماعيل .

« من الجنرال ستانتون

إلى وزير الخارجية

بتاريخ ٢٥ نوفمبر

الساعة الرابعة والنصف مساء .

« تم توقيع الاتفاق لبيع أسهم القناة .

يتم نقل ملكية الأسهم غدا صباحا .

عددها لا يزيد على ١٧٦٦٠٢ .

وقد اشترطت أن يتم خصم قيمة الـ ١٠٤٠ سهما التى تقل عن العدد المحدد من المبلغ الذى ستدفعه حكومة صاحبة الجلالة » .

وفى ٨ ديسمبر وقع ستانتون عقدا جديدا مع الحكومة المصرية بأنه تم شراء ١٧٦٦٠٢ سهما فقط ، ولكن القنصل البريطانى كان حريصا فقد جعل العقد بتاريخ ٢٥ نوفمبر .

* * *

وافق الخديو على صيغة العقد الذى وضعه ستانتون .

.. وكان العقد الذى وضعه ستانتون مركزا فى ٣ نقاط :

١ ـ نقل ملكية كل أسهم الخديو إلى انجلترا .

٢ ـ وكان الثمن ٤ ملايين جنيه فعدل إلى ٣,٩٧٦,٥٨٢ جنيها أى باستبعاد ثمن الأسهم الناقصة أو الضائعة .

ويسدد مليون جنيه فى أول ديسمبر والباقى فى ديسمبر ويناير فى مواعيد يتفق عليها بين الحكومة المصرية وروتشيلد .

٣ ـ ووافقت مصر على دفع فائدة بنسبة ٥٪ سنويا أى حوالى ٢٠٠ ألف جنيه سنويا على قسطين .

واتفق على أن يسدد الثمن حين تسلم الأسهم إلى حكومة انجلترا .

لم يستشر الخديو خبيرا أو وزيرا ..

ونفذ وزير المالية اسماعيل صديق « المفتش » أوامر « أفندينا » دون نقاش .. ووقع العقد .

وكانت مدة مجلس الشورى قد انتهت ولم تجر انتخابات جديدة وظل المجلس معطلا عامى ٧٤ و ٧٥ ولذلك فالمجلس لم يبحث الصفقة .

وعندما اجتمع المجلس فى دورة غير عادية فى طنطا فى ٧ أغسطس ١٨٧٦ لم يناقش الصفقة ولم يبحث أمورها . . بل أحيط بها علما من خلال بحث ضريبة المقابلة .

لم تكن للحكومة البريطانية خبرة بعملية شراء الأسهم ، أو طريقة استلامها ولذلك بعث وزير الخزانة إلى « روتشيلد » يسأله عما يفعل .

رد روتشيلد قائلا :

« أوصى بالإبراق إلى الجنرال ستانتون لكى يجعل موثقا عاما يضع قائمة بالأسهم وأرقامها وكل بياناتها .

ويدرج هذه البيانات فى دفاتره ويعطى للجنرال ستانتون نسختين معتمدتين من هذه البيانات ، ترسل نسخة منها مع الأسهم إليكم ، بينما ترسل النسخة الأخرى إليكم مع رسول حينما تسنح الفرصة » .

وفى ساعة مبكرة من صباح يوم ٢٦ نوفمبر أرسل وزير المالية « اسماعيل صديق » ٧ صناديق إلى القنصلية بداخلها الأسهم .

قام بحصر الأسهم رجل يدعى « موريس » نيابة عن قنصلية انجلترا ومندوب عن « اسماعيل صديق » وتبين فى اللحظة الأخيرة ، أن سهمين مفقودين ، وآخرين مزدوجين !

وبعث « دزرائيلى » إلى صديقته « الليدى برادفورد » :

« فى ٢٥ نوفمبر ١٨٧٥

لأنك تشكين أحيانا ، وإن كنت أظن ذلك دون مبرر ، لأنى لا أخبرك بشىء . سأخبرك الآن بسر عظيم من أسرار الدولة ، رغم أنه قد لا يكون كذلك خلال ٢٤ ساعة .

ومع ذلك سوف تحبين أن تعرفيه قبل أن تعلنه الصحف بأربع وعشرين ساعة .

إنه سر من أسرار الدولة هو لا شك الأهم هذا العام . وليس واحدا من الأحداث الأقل أهمية فى جيلنا .

بعد أسبوعين من العمل والقلق اللذين لم ينقطعا ، فإنى (وبينى وبينك ، وبيننا فقط ، فقد أكون أنانيا فى هذه المسألة) ـ قمت بشراء نصيب خديو مصر فى قناة السويس من أجل انجلترا .

لقد أعطينا الخديو ٤ ملايين استرلينى مقابل حصته ، ونخاطر بطلب تأييد البرلمان لنا .

ولم يكن ممكنا أن نطلعهم جميعا على الأمر وإلا طار كل شىء إلى السموات أو إلى الجحيم ، والجنية ـ الملكة فيكتوريا ـ فى حالة من النشوة بسبب هذا الحدث العظيم والهام » .

ونادرا ما مر بى أسبوع كالأسبوع الأخير وأنا الآن فى حالة غيبوبة وإجهاد » .

* * *

وفى اليوم التالى ٢٦ نوفمبر ١٨٧٥ كتب « دزرائيلى » مرة أخرى إلى « الليدى برادفورد » يصف لقاءه بالملكة فقد كان منتشيا بانتصاره :

« جملة بالغة السرعة لأقول لك إنه لا يمكن أن يكون هناك شىء أكثر نجاحا ـ بل وانتصارا من زيارتى .

كانت الجنية ثائرة العواطف بسبب « السويس » إلى أقصى درجة .

قالت إن أكثر ما أعجبها أنها كانت ضربة موجهة لبسمارك ، مشيرة على ما أعتقد إلى تصريحاته الوقحة بأن انجلترا كفت عن أن تكون قوة سياسية .

وقد تكررت منها هذه الملاحظة مما يبين أنها الفكرة الرئيسية فى عقلها .

وقد وصلت هنا فى السادسة إلا ربعا واستدعيت إلى الحضرة الملكية فى السادسة تماما .

وعندما تمكنت من الدخول إلى المسائل العامة ، رغم أنى كنت أحمل قائمة مفزعة بالمطالب والاقتراحات ، سرعان ما استنفدت ، نسبيا . فلم تثر

أية صعوبات ، وتمت الموافقة على كل شيء ولم أجد سوى الابتسامات التى لانهاية لها .

ولم يكن فى العشاء سوى رجال البلاط بعد العشاء . ورغم أنى كنت فى الحضرة الملكية حتى السابعة والنصف جاءتنى « الجنية » ثانية ، ولم تكن بالغة اللطف فحسب ، بل ومثيرة للاهتمام ومسلية ، وأطلعتنى بالمناسبة ، أثناء العشاء ، على برقيتين تلقتهما ذلك الصباح من ولى العهد وطلبت منى أن أكتب له عن السويس .

وقالت :

- أرغب فى ذلك لأنه يحبك » .

كتب وزير الخزانة « السير ستافورد نورثكوت » يوم ٢٦ نوفمبر إلى « دزرائيلى » :

« لم تكن سياستنا ، أو إجراءاتنا ، فيما يتعلق بالقناة من النوع الذى يدعو إلى الثقة بنا .

عارضنا نشأتها .

ورفضنا أن نساعد « دلسبس » فى متاعبه .

واستخدمناها عندما نجحت .

وخضنا معركة ملاك السفن البريطانيين بصلابة .

والآن نستخدم نفوذنا فى مصر لنحصل على نصيب وافر .

إنى لا أحب ذلك » .

وعندما يكتب وزير مثل هذه الرسالة إلى رئيس الوزراء فمعنى ذلك أن فى الأمر شيئا يتحرج الوزير قوله أمام زملائه الوزراء .

إن ذلك يؤكد ضغوط « دزرائيلى » على وزير ماليته حتى وافق علنا فى الاجتماع . . ثم عارض ، أو اعترض ، واحتج ، سرا .

ويكتب دزرائيلى إلى الملكة :

« فى ٢٧ نوفمبر ١٨٧٥ .

.. إنه - أى دزرائيلى - يشكر جلالتك على رسالة الأمس الرقيقة .

وهو واثق ، من أنه كان هناك رأى واحد بالأمس فى المدينة .

وتعكس التقارير من كل المراكز الكبرى فى مملكة جلالتك ، هذا الصباح ، نفس الشعور .

وهو يعتقد أنه يمكن النظر الآن إلى هذا الأمر كنجاح عظيم ، وربما لا مثيل له ..

لكن جلالتك توقعت ذلك عندما لم يدل أحد برأى ، وعندما بدا كثيرون مترددين » .

* * *

بعث ستانتون إلى لندن

« برقية رقم ١٣٩

من الجنرال ستانتون

فى الرابعة بعد الظهر

بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٨٧٥

أمس بعثت الحكومة المصرية لى ٧ صناديق كبيرة تحتوى على الأسهم بعد أن تأكدت من أنها تحتوى - حقيقة - على أسهم قناة السويس .

قمت بإغلاقها وربطها فى حضورى .

وبعد ذلك تم ختمها بأختام وزير المالية والقنصلية العامة .

وتركت التأكد من الرقم الصحيح حتى أتلقى المزيد من تعليماتكم .

أعطيت الحكومة المصرية إيصالا بالصناديق السبعة المودعة حاليا فى قنصلية صاحبة الجلالة فى هذه المدينة انتظارا لتعليماتكم بالتصرف فيها .

* * *

اقترح البارون « روتشيلد » على وزير المالية إبلاغ الشركة باتمام الصفقة وقائمة بالأسهم .

والسبب فى ذلك أن الحكومة ووزارة المالية البريطانية ليستا معتادتين على مثل هذه الصفقات أو التعامل بالأسهم ولذلك قام « البارون » بدور بنك انجلترا لخبرته .

وظل « البارون » متصلا « باسماعيل صديق » لمدة ٦ أيام .

* * *

استمرت نشوة الملكة « فيكتوريا » . . .

كتب دزرائيلى إلى صديقته

« فى ٣٠ نوفمبر .

كانت « الجنية » فى السماء العاشرة بعد أن تلقت خطاب شكر من ملك بلجيكا حول أعظم حدث سياسى معاصر .

. . . . أوربا تتنفس ثانية . . . الخ .

ويبدو أن « جورتشاكوف » - المستشار الروسى - رتب لزيارته لبرلين فى طريق عودته واللحاق ببسمارك بعد خمسة شهور من عزلته ثم الاجتماع ، وتسوية أو التظاهر بتسوية المسألة الشرقية .

ولابد أنه خلال ذلك الاجتماع ، أو اليوم الذى سبق انعقاده ، وصلت الأخبار العظيمة فى حين أنهم كانوا سيسوون كل شىء دون استشارة انجلترا .

كان ذلك طريفا .

وقد زار « بسمارك » « أودو راسل » سفيرنا فى برلين ولكن هذا الأخير لم يكن بمنزله لسوء الحظ .

وقد زار « أودو » وزارة الخارجية ورأى بولو ، الذى سلمه برقية من مونستر - السفير الألمانى فى برلين - قائلا إن شراء قناة السويس استقبل من جانب الأمة الانجليزية كلها بالحماس » .

وتكتب الملكة إلى رئيس وزرائها :

« قصر وندسور فى ١٣ ديسمبر ١٨٧٥

ترسل الملكة إلى « المستر دزرائيلى » مقتطفا من رسالة من ابنتها تعتقد أنها سترضيه .

إن اللورد داربى حاول أن يسكب ماء باردا بقدر استطاعته على نجاح مسألة قناة السويس العظيم وإن كان يبدو مسرورا للشعور الذى يعلن إزاء هذا النجاح وكل مكان » .

أما رسالة الأميرة فتقول :

« برلين فى ٣٠ نوفمبر ١٨٧٥

لابد أن أهنئك على أحدث عمل لحكومتك بشراء نصف أسهم قناة السويس .

بعث ذلك موجة من السرور والفخر ، بل والنشوة ، بداخلى .

إنه أمر بهيج أن يرى المرء الشىء المناسب يتم فى الوقت المناسب .

وكلٌ مسرور هنا ويتمنى أن يعود ذلك على انجلترا بالخير ، وحتى الرجل العظيم بسمارك عبر عن مشاعره لفريتز بهذا المعنى مساء أمس .

وكان مثيرا للسرور أن نقرأ الصحف الانجليزية بخصوص الموضوع وسوف يتضايق الفرنسيون والروس ، على ما يبدو ، كثيرا .

ولكن ذلك سينقشع .

لن يبقى لديهم سبب حقيقى للشكوى .

وهكذا أتخيل أن ضيقهم لن يدوم . وسوف يحتل هذا الأمر مكانه فى التاريخ بين الأشياء الكثيرة العظيمة والطيبة والنافعة التى أنجزت أثناء حكمك .

وهذا يجعلنى شديدة الفخر والسعادة .

إنى واثقة أن مستر « دزرائيلى » ولورد « داربى » لابد أن يكونا سعيدين لإنجاز مثل هذه الخطوة البالغة الأهمية ولشعبيتها .

إن الحكمة من ورائها واضحة ولا يمكن إلا أن تكون حائزة على رضاء شعبى » .

ويكتب الإمبراطور ولهلم الثانى :

« ماما العزيزة لابد أن أكتب لك سطرا لأنى أعرف أنك ستكونين بالغة السعادة لأن انجلترا اشترت قناة السويس .

كم هو رائع » .

* * *

فى أوائل ديسمبر أبرقت البحرية الانجليزية إلى السفينة الهندية « مالابار » القادمة من الهند للتوقف فى ميناء الاسكندرية فى منتصف الشهر لاستلام الصناديق .

وأبلغ « ستانتون » بأن السفينة عبرت قناة السويس وينتظر وصولها إلى الاسكندرية صباح ١٦ ديسمبر .

استقل القنصل قطارا خاصا مع شحنته إلى الاسكندرية .

وحرص القنصل على أن يضع شحنته الثمينة فى صناديق من الزنك فلا تتسرب إليها المياه إذا غرقت السفينة حتى يمكن انتشالها .

وصل « ستانتون » إلى ميناء الاسكندرية قبل وصول « مالابار » .

وفى هذا الوقت بالذات وصل « ستيفن كيف » عضو البرلمان الانجليزى الذى جاء إلى مصر ليعيد تنظيم ماليتها بناء على طلب الخديو .

ولم تكن السفينة قد أخطرت— إدارة الميناء بساعة وصولها ، ولذلك ترك القنصل الصناديق الأربعة لدى الكابتن « ديلوجين » معتمد الحكومة الهندية ووضع نفسه تحت تصرف « كيف » واستقلا معا قطارا خاصا إلى القاهرة ! !

* * *

وصلت السفينة إلى الميناء فى الواحدة والنصف بعد الظهر وعلى الفور نقلت إليها الصناديق .

وقبل غروب الشمس كانت فى عرض البحر فى طريقها إلى « بوتسماوث » فوصلتها فى الموعد المحدد يوم ٣١ ديسمبر .

وفى الصباح التالى ـ رغم أنه يوم عطلة ـ تسلم أحد موظفى وزارة الخزانة الصناديق من الربان ووضعها فى بنك انجلترا فى نفس اليوم فقد فتحت خزائن البنك ـ رغم العطلة لهذا الغرض .

ومنح ربان السفينة ٥٠٠ جنيه مكافأة لنقل الكنز وكان الربان يتوقع مكافأة . . أكبر .

بعث دى كاز إلى سفيره فى لندن يسأل عن السر فى الصفقة ، ولماذا اشترت بريطانيا الأسهم مع أن داربى عارض فى امتلاك فرنسا لها .

رد السفير داركور يوم ٢٧ نوفمبر :

« أتيت من عند اللورد داربى الذى أعربت له عن رغبتى فى أن أعرف من فمه شخصيا السبب الذى جعل انجلترا تقرر شراء أسهم الخديو فى شركة قناة السويس .

وهذا هو جوهر رد لورد « داربى » :

« إننا لم نعرف إلا فى أوائل الأسبوع بنوايا وحاجة الخديو لبيع الأسهم .

كانت رغبتى التى أفصحت عنها أنه ينبغى عليه الاحتفاظ بها لكنه ، من ناحية ، فى حاجة ماسة للحصول على مصدر للمال لا يقبل تأخيرا .

ومن ناحية أخرى فإننا نعرف أن المفاوضات كانت تجرى بين شركة « سوسيتيه جنرال » والحكومة المصرية للحصول على هذه الأسهم نفسها ، ولهذا فإنا مضطرون إما إلى السماح بأن تذهب الأسهم إلى أيدى الآخرين أو أن نشتريها نحن .

وأستطيع أن أؤكد لك أننا تصرفنا بشكل منفرد ، بغرض منع ظهور نفوذ ، أكثر قوة ، فى مسألة هامة جدا بالنسبة لنا .

ونحن لدينا أكبر الثقة فى مسيو « دلسبس » . . ونعترف إننا ، بدلا من معارضته فى عمله الكبير ، كان ينبغى أن ننضم إليه . .

وإنى أنفى باسم زملائى ، وباسمى ، وجود أية نية ، للسيادة على أعمال الشركة ، أو لإساءة استخدام الأسهم ضد قرارات الشركة .

إن ما قمنا به عمل دفاعى بحت . . علاوة على ذلك لا أعتقد أن الحكومة والرعايا الانجليز يمتلكون أغلبية الأسهم .

ومنذ وقت مضى قلت فى مجلس اللوردات : إنى لن أعترض على قيام اتفاق يضع قناة السويس تحت إدارة هيئة دولية ولن أطرح هذا الاقتراح . . ولن أسحب كلماتى بأى شكل » .

وشرح داربى ما قاله لداكور فى رسالة إلى اللورد ليونز :

« فى ٢٧ نوفمبر

قابلت داركور ، جاء يعرف منى ما يمكن أن أخبره به عن عملية السويس .

أخبرته بالقصة كاملة .

وقال إنه سيكون هناك أسف فى فرنسا وأخشى أن يكون صحيحا .

أنت تعرف الحقائق ولست بحاجة إذن لتكرارها .

والنقاط التى ذكرتها له هى :

نحن لا نرغب فى أن يبيع الخديو أسهمه كما أنه ليست لدينا أدنى رغبة فى تغيير الحالة الراهنة ولكن ليس بوسعنا منعه من البيع .

وحيث أنه قرر ذلك فقد اتخذنا الخطوة الفعالة الوحيدة لمنع ملكية الأسهم من أن تكون غير مناسبة لمصالحنا .

ولم تكن المفاجأة التى تمت بها العملية برمتها من صنعنا . فلو تأخرنا لكان مشترون آخرون قد تقدموا وكان علينا انتهاز الفرصة فى وقتها أو ضياعها .

وليس من سلطة الحكومة البريطانية أن تتصرف كما تتصرف حكومة فى القارة ، أى من خلال طرف ثالث . . بنوك أو شركات مالية . . . الخ .

وما نفعله ينبغى أن نفعله صراحة وباسمنا ـ حتى يمكن للبرلمان أن يقيم

الموضوع برمته .

وقد أجبت على ملاحظة أثارها داركور بأن العملية كان يمكن أن يكون لهـا من الدلالة السـياسية أقل من ذلك ، ولو أنهـا تمت من خـلال شركة أو غيرها ولو باسم الدولة مباشرة .

وحتى الآن ما زلنا نمتلك أقلية فى عدد أسهم القناة . والمسألة بالنسبة لنا ليست ملكية أغلبية الأسهم ولكن منع تحقيق أغلبية ضد مصالحنا .

وقد أعلنت دائما رأيى بأن أفضـل وضـع للعـالم كله أن تكون القناة تحت إدارة اللجنة الدولية كما هو حادث فى الدانوب .

وما زلنا حتى الآن مؤمنا بهذا الرأى .

إنى أعلم كما قلت أن الحكومة الفـرنسية ليست مسـتعدة لمناقشـة مثل هذه الفكرة وعلى ذلك فلم أتقدم بها .

ولكن إذا غيرت فرنسا ، وغيرها من الحكومات ، رأيهـا فلسـت أعتقـد أن إنجلترا ستقيم أية عقبات .

وأعرب « داركور » عن بعض المخـاوف أو على الأقل أعرب عن اعتقاده ، بأن البعض قد يشعر بالمخاوف ، خشية أن يعجز الخـديو عن دفع المائة ألف اسـترلينى التى وعد بسـدادها سـنويا ، وأن يكون علينا نتيجـة لذلك اسـتخدام بعض الوسـائل التى قد تؤدى عمليا إلى ترك انجلترا السلطة فى مصر .

وأكدت له إننا فكرنا فى كل شىء ونرغب أن يكون المرور ، عبر مصر ، حرا لنا ولباقى العالم . ولا نريد أكثر من ذلك » .

* * *

ظل وزيرا الخارجية والمالية يعارضان الصفقة رغم الحماس الشعبى لها .

وكتب نورثكوت بذلك يوم الجمعة ٣ ديسمبر إلى اللورد كارنارفون .

وخطب داربى فى مانشستر فحـاول إقناع المسـتمعين بأن الصـفقة هدفهـا الوحيد منع فرنسا من السيادة على مشروع تجارى تعتمد عليه تجارة انجلترا .

قال :

« إذا أصبحنا مالكين لقدر كبير من الأسهم فى ذلك الطريق الهام للمواصلات البحرية .

وإذا أصبحنا مالكين لتلك الأسهم بهدف المحافظة على خط مواصلاتنا مع إمبراطوريتنا الشرقية . فإننا لا نكون قد فعلنا ذلك من منطلق الأنانية المطلقة ، ولكن بروح مختلفة تماما تتمثل فى الرغبة فى أن نهيىء لجميع الدول حرية المواصلات التى نرغب فى أن نضمنها لأنفسنا .

إننا نكرم ونحترم ونبدى إعجابنا لطاقة وعبقرية ، أولئك الذين خططوا ونفذوا ـ فى ظل صعوبات بالغة ـ ذلك المشروع العظيم .

ولا نرغب ، بأى درجة ، أن نسلبهم نصيبهم العادل من التكريم أو نشوه ، بأى شكل من الأشكال ، العمل العظيم الذى فكروا فيه .

إننا نؤمن تماما بما يقولونه دائما من أنهم قاموا بذلك العمل ، لا لصالح أفراد ، أو لصالح دولة واحدة ، ولكن بروح أولئك الذين يرغبون فى أن يصنعوا لأنفسهم اسما فى تحسين العالم .

وإذا ربطنا أنفسنا بذلك المشروع الآن ، فإننا نفعل ذلك ، لا لإحباط المشروع بل للعمل على تقدمه ، وعلى أمل أن تبقى القناة ـ التى ستظل رمزا لطاقة ودأب دلسبس وللدولة العظيمة التى تحملت مثل هذا الدور الفخم ـ كطريق للدول جميعا لا لمنفعة دولة معينة .

وطالما ظلت مسألة شراء أسهم قناة السويس مثارة فأعتقد أن قضيتنا لا غبار عليها .

***

وجد « دزرائيلى » أن وزير خارجيته يريد بخطابه إلقاء الماء البارد على الحماس الشعبى للصفقة فكتب إلى الملكة :

« فى ٥ ديسمبر ١٨٧٥

المستر دزرائيلى بواجب الخضوع يشكر جلالتكم على خطاب جلالتكم

البالغ التعطف .

وقد شعر بصدمة « الماء البارد » رغم أنه حاول أن يحذر منه .

ولابد أن يكون عزاؤنا أن الأمر قد قضي ، ويجــب أن يكون مزيد من العزاء لجلالتكم أنه ـ إلى حد كبير ـ تم بفضل التعــاطف والمســاندة اللذين حازهما مســتر دزرائيلى من جــلالتكم ووضــوح الرؤية الذى أضــفته ، جلالتكم على المسألة منذ بدايتها » .

ولم يعــدل « نورثكوت » عن آرئه إلا فى ٢٦ يناير ١٨٧٦ عندما كتب إلى دزرائيلى قائلا :

« فيما يتعلق بشراء أسهم قناة السويس ، أعتقد أن موقفنا سليم تماما . . أدت الظروف اللاحقــة إلى تقــوية ، أكثر مما أدت إلى أضــعاف ، الحجــج التى دفعت بنا إلى تقرير شرائها » .

* * *

لم يعرف قنصــل فرنســا فى الاسكندرية بما يجــرى فى باريس وفشــل « ديرفيو » فى الحصول على المال اللازم لشراء الأسهم أو رهنها .

وجد القنصل أن « ستانتون » هو المسئول عن فشل المفاوضات .

فى الوثائق الدبلوماسية الفــرنسية برقية كتبهــا ممثل فرنســا فى الاسكندرية يوم ٢٢ نوفمبر ١٨٧٥ إلى « دوق دى كاز » يقول :

« إن معارضة ســتانتون هى التى أدت إلى فشــل مفــاوضات « ديرفيو » وإن ستانتون طلب أن تكون الأفضلية لرؤوس الأموال الانجليزية » .

وربما يكون ذلك صحيحا إذ لولا تدخــل انجلترا فى الوقت المناســب فربما يكون الخديو قد أعطى « ديرفيو » مهلة أخرى .

ويبدو أن فرنسا قامت بمحــاولة فى اللحــظة الأخيرة لتقــوم الدول بشراء الأسهم بدلا من قيام انجلترا وحدها بذلك .

وفى الوثائق الفــرنسية أن الدوق دى كاز وزير خــارجية فرنســا أبرق إلى « دى لابولاييه » القائم بالأعمال الفرنسى فى سان بيترسبرج بأن أحد القناصــل

العموميين حث الخديو على معرفة موقف الدول الكبرى بخصوص بيع الأسهم إلى انجلترا .

رد الخديو ، مدعما بممثلى انجلترا وألمانيا ، بأنه يفضل أن يتحمل مسئولية حل محدد بدلا من المخاطرة بالدخول فى مفاوضات عامة قد تؤدى إلى نزاع أوربى .

وفى كتاب « باكل » عن دزرائيلى قال إنه أدرك بوضوح القيمة السياسية الهائلة للشراء .

ومن الواضح أن المبادرة كانت من جانبه ورغم أن مجلس الوزراء أيده فى النهاية بالاجماع ، فإن أعضاء من ذوى النفوذ . . عارضوا هذه الخطوة . .

* * *

خسرت مصر الكثير بسبب لهفة الخديو على البيع .

وكان يمكن ـ على الأقل ـ ألا تدفع مصر قيمة الفائدة التى بلغت ـ خلال ١٩ عاما ـ مبلغ ٣,٨ مليون جنيه أى ما يعادل ثمن الأسهم تقريبا .

ولكن من أين للخديو أن يعرف أن انجلترا مستعدة للتنازل عن فائدة الأسهم مقابل الحصول على الأسهم نفسها .

وكيف يتسنى « لأمير المسرفين » أن يقوم مرة واحدة بعملية مساومة تجارية فى أهم ما كانت تملكه مصر .

* * *

لعب السلاح والدبلوماسية ورجال البنوك أدوارا مختلفة ومتتابعة فى إتمام الصفقة خلال عشرة أيام وهى فترة قصيرة لعقد مثل هذه الصفقات التاريخية الكبرى .

إن خوف فرنسا من ألمانيا جعل فرنسا تتراجع عن شراء الأسهم ، أو لا تساعد « دلسبس » و « ديرفيو » على إتمام الصفقة .

وخدع « داربى » القائم بالأعمال الفرنسى فى باريس وأنذر وزير الخارجية البريطانى حكومة فرنسا للابتعاد عن العملية .

أما دور « روتشيلد » فواضح . .

ظهر على المسرح ، فى البداية ليقدم الملايين الأربعة للحكومة البريطانية ، واختفى « روتشيلد » بعد ذلك ولكن دوره كان حاسما .

* * *



الطاووس يختال

زفت صحيفة « التايمس » صباح ٢٦ نوفمبر نبأ الصفقة إلى الشعب الانجليزى قالت أن انجلترا اشترت فى الليلة السابقة ١٧٧,٦٤٢ سهما من أسهم قناة السويس يملكها خديو مصر .

نشر النبأ فى الصفحة الرابعة لأن « التايمس » كانت ـ فى ذلك الوقت ـ تنشر الاعلانات الصغيرة فى الصفحة الأولى .

وكتبت عن إتمام الشراء ثلاث صحف أخرى هى « مانشستر جارديان » التى نشرته فى الصفحة الرابعة أيضا ، و « الديلى تلجراف » بالصفحة الثالثة ، و « مورننج بوست » فى الصفحة الثانية .

قدمت « التايمس » مزيدا من التفاصيل عن زميلاتها .

وحرم « فردريك جرينوود » رئيس تحرير بول جازيت ـ صاحب فكرة الشراء ـ من الفوز بهذا السبق الصحفى .

واعترف « دزرائيلى » بأن الصحافة لم تبلغ رسميا بإتمام الصفقة .

قال فى رسالة إلى صديقته :

« حصلت التايمس على نصف الخبر ولم يكن دقيقا » .

وكان رأى « اللورد جرانفيل » وزير الخارجية السابق الذى ينتمى إلى حزب الأحرار أن « التايمس » حصلت على الخبر من عائلة « روتشيلد » . .

أما الديلى تلجراف فوصلها الخبر من « داربى » !

* * *

أثار الاعلان الرسمى باتمام الصفقة دهشة عامة فى بريطانيا .

ساد التردد فترة . ثم كان رد الفعل متباينا فى أول الأمر .

كثير من رؤساء تحرير الصحف ظلوا ـ يومين ـ محايدين ، أو متفرجين .

ولكن « ديلين » رئيس تحرير « التايمس » قال يوم الجمعة ـ ٢٦ نوفمبر ـ أن الصفقة أعطت انجلترا حصة أكبر فى مصر » .

وقال :

« سينظر الجمهور هنا وفى البلاد الأخرى إلى هذا العمل العظيم الذى قامت به الحكومة من وجهته السياسية لا من وجهته التجارية فهو بمثابة مظاهرة .

فى الوقت الذى كان فيه الناس ينظرون إلى الشرق ، فى شك وتوجس ، ولا يرون شيئا سوى الظلمات ، والمتاعب ، والاضطراب السياسى ، والانهيار المالى ويتساءلون ماذا تكون النهاية ، وإلى أى مدى ستظل انجلترا مضطرة للاهتمام بالشرق . . قامت حكومة صاحبة الجلالة الملكة بتصرف شد أنظار العالم ، دون انتظار للبرلمان ، ودون تلميحات لإعداد البلد ـ انجلترا ـ لشىء هام .

استيقظت البلاد صباحا لتجد أنها أحرزت نصيبا كبيرا فى أمن ورفاهية بلد آخر بعيد .

إن العالم كله سيقر ، ويعترف ، إننا دخلنا مرحلة جديدة فى السياسة الشرقية .

إنه إعلان عن نيات معينة والمبادرة بالعمل على تحقيقها .

ومن المستحيل أن نفرق فى أذهاننا بين شراء أسهم قناة السويس ، وبين علاقات انجلترا المقبلة بمصر ، أو بمصير مصر ، وما يحيط بمستقبل الإمبراطورية العثمانية من المخاوف . . فإذا أدت الثورة والاعتداءات من الخارج . والرشوة من الداخل ، إلى سقوط تلك الإمبراطورية سياسيا وماليا ، فقد تعين علينا اتخاذ الوسائل التى تكفل سلامة ذلك القسم من أملاك السلطان ـ أى مصر ـ لما لنا به من الصلة الوثيقة » .

وفى اليوم التالى قالت « التايمس » :

« إن النتائج المحتملة لهذا الاستثمار الوطنى من الضخامة بحيث تفرض نفسها على التفكير بإلحاح .

ومن الواضح إننا نهتم بمصر وبإدارتها التى ستسترعى دائما اهتمام حكومة صاحبة الجلالة الملكة .

وقد اشترينا حوالى نصف أسهم قناة السويس فنحن أكبر مالكى هذه الأسهم .

وليست هناك حاجة للقول بأن الآخرين سيتطلعون إلينا ، لإدارة ما نملكه ، والحفاظ على علاقات طيبة مع الحكومة المحلية ، ومع دول العالم الأخرى .

وسيكون على هذا البلد إتخاذ القرار فى كل الأمور سواء كانت عملية مالية أو سياسية .

وستكون الادارة والمفاوضات فى أيدينا كما ستكون لنا السلطة فستكون علينا المسئولية أمام العالم .

إن لنا ، الآن ، يدا طولى فى أمن ورخاء مصر » .

* * *

بعد تردد ، ساد الرضاء العام .

بعد ٢٤ ساعة قال ديلين إنها حصة مستمرة وبلا نهاية .

وانطلق رؤساء تحرير الصحف مرحبين بحكمة الحكومة فى العملية .

« فرانك هيل » رئيس تحرير « الديلى نيوز » رفع الصفقة خلال ٤٨ ساعة ، بين يومى ٢٧ و ٢٩ نوفمبر ، من « صفقة جريئة وحسنة التوقيت » إلى « صفقة جريئة وحكيمة » .

و « الكسندر راسل » رئيس تحرير صحيفة « سكوتسمان » الذى خاف من احتمالات تعقيد الموقف عاد بعد يومين ليكتشف . . أن هذا العمل حكيم وعادل .

وسكوت رئيس تحرير « مانشستر جارديان » قال : « الصفقة تعادل شراء

انجلترا لقناة السويس » .

وتم الترحيب بالصفقة للطريقة ، والمضمون ، والجرأة ، والسرعة ، التى تمت بها من « دزرائيلى » « الذى كان نظامه متردياً » .

واعتبرت العملية « إنجازا سياسيا من حكومة ، أضعف فى سياستها الخارجية ، منها فى سياستها الداخلية ، وتأكيدا لدول القارة الأوربية على قوة بريطانيا ، التى تجاهلتها ، هذه الدول » .

وكانت الصفقة ناجحة فى رأى رؤساء تحرير الصحف والناشرين والموظفين وضباط الجيش والكنيسة ومديرى السكك الحديدية .

وأيدت أيضا صحافة حزب « الأحرار » المعارض فانضمت صحيفة الحزب « الديلى تلجراف » إلى صحافة المحافظين فى صرخة انتصار كما لو أن العالم قد هزم .

وكان ابتهاج وإعجاب الصحافة رد فعل لجمود التجارة والسياسة ولأن المجتمع كان أقل تحفظا أو أكثر زهوا .

ولمدة ١٠ أيام عاشت انجلترا فى فرح .. الدبلوماسيون يشربون نخب النيل . والمهرجون يسخرون من الخديو فى عيد الميلاد .

* فى ٨ ديسمبر ١٨٧٥ دافع « نورثكوت » وزير المالية فى مانشستر عن الصفقة باعتبارها عملا غير أنانى .

وانتزع التصفيق من أعضاء حزب الأحرار المعارض .

* بالغ الناس فى أهمية الصفقة وقالوا إن الأسهم تعتبر رخيصة لو اشتريت بـ ٤٠ مليونا أو حتى ٤٠٠ مليون . وأن عمل الحكومة أكبر إنجاز مالى فى العصر الحديث .. كما قالت « المانشستر جارديان » ومجلة « السكك الحديدية » .

* وظن البعض أنه تم فرض الحماية على مصر استعدادا لفرضها على سوريا .

* أمل الناس أن تصبح بور سعيد ميناء حرا ، وأن يصدر الخديو قرارا

بذلك بناء على طلب بريطانيا . . وأن تجـذب رأس المال البريطانى وتصـبح بور سعيد مخزنا للانتاج لشحنه إلى موانىء البحر المتوسط يمد التجارة بنصف ما لا يصلها من لندن .

* هذه الموجة من الاهتمام بمصر ، خلقت صـورة أخـرى للقنال فى العـقل الانجليزى ، غير التى سادت قبل ذلك ، والتى تعتبر القناة سياسة فرنسية ضد انجلترا وانتصارا للهـندسة ورابطة بين الشرق والغـرب ودليل على قصر نظر المعارضة الانجليزية .

أصبحت القناة بالنسبة لانجلترا مهـمة للملاحـة أكثر من التجـارة ، ومهـمة عسكريا لا اقتصاديا ، بسبب سيطرة الانجليز على الهند .

* أعادت صـحف المحـافظين تقييم القناة باعتبارها طـريقا قوميا وممرا للإمبراطورية وأعظم ممر تجارى فى العالم رغم أنه لا يمر بهـا سـوى ٢٪ من تجارة العالم .

ورفعتها جريدة « بريستول تايمز » إلى أنها أفضل طريق بحرى عسكرى فى العالم مع أنه لم تستعملها قوات دولتين عظيمتين روسيا وألمانيا .

* أصبحت للقناة خلال أسبوعين استراتيجية سـحرية فهـى مفتاح لجنوب شرق البحر المتوسـط ، للبحـر الأحمر ، والهـند ، « ولإمبراطـوريتنا الشرقية » وللشرق وأهم عمل فى مصر و « مشروع مجيد يسـتفيد منه العـالم عندما تتساقط حجارة الأهرام فى رمال الصحراء » .

واعتبرت « الممر المائى الذى شـاءت الصـدف أن يوجـد على التربة المصرية » .

وقالوا إنهـا قناتنا وسـنمتلك القناة كلهـا . ونبنى مصـانع ذخيرتنا على ضفتيها . ونمد الهند بما تحتاج إليه فى أى وقت . . والبوابة المالية للشرق .

وأصبحت القناة ملحقا أو محطة توقف فى الطريق إلى الهند وحلقـة مستقلة قيمة فى سلسلة قلاع الإمبراطورية .

وقالت إحدى الصـحف إن مصر ضرورية لبريطانيا مثل الألزاس واللورين

لألمانيا . وخليج السويس مفتاح الإمبراطورية .

وما دمنا نحتفظ بالقناة فإننا نمسك تركيا ومصر بأيدينا . . وأصبح البحر المتوسط « بحيرة إنجليزية » .

بل أن جريدة « بريستول تايمز أند ميرور » قالت يوم ٢٩ نوفمبر « إن قناة السويس ما هى إلا اسم آخر لنهر التيمز » .

* وقال بعض المسئولين : « الاستيلاء على القناة فى أى حرب هو استيلاء على أملاك بريطانيا » .

ولكن حزب الأحرار ـ وحده ـ لم يفرح بالصفقة . .

بعث « هاليفاكس » الوزير السابق إلى « جرانفيل » يوم ٢٨ نوفمبر يقول :

« جلادستون هنا ، وفى حالة هياج شديد بسبب شراء قناة السويس ، وهو أمر استنكره من الناحية السياسية والمالية وعلى كل أساس ممكن » .

* * *

بعد إعلان الصفقة ردد « جرانفيل » وزير الخارجية السابق أن هناك مؤامرة من دلسبس و « روتشيلد » .

« ٢٨ نوفمبر ١٨٧٥

من لورد جرانفيل لجلادستون

فيما يتعلق بانطباعاتى الأولى أنها بلا سابقة أن تشارك الحكومة فى ملكية أسهم مشروع خاص لا يمكنها السيطرة عليه بالوسائل العادية .

ألا يعتبر إتخاذ عمل سياسى حثا للدول على المشاركة وتبرير إتخاذ إجراءات وقائية .

ألا يمكن أن يكون « دلسبس » و « آل روتشيلد » قد خدعا الحكومة لرفع قيمة أسهم قناة السويس بالتهديد بشراء الأسهم للرأسماليين الفرنسيين ؟

فهل تنوى الحكومة أن تشترى فى السوق الحرة مائة ألف سهم جديدة بسعر مرتفع لتكون لها سيطرة فعالة .

وإذا فعلت ذلك ألا يستطيع حملة الأسهم الباقون أن يجروها إلى المتاعب التى لا حد لها .

ألا يؤدى ذلك إلى إثارة كل أنواع المتاعب الدولية ؟

هل ستبقى القناة خاضعة للميول المزاجية للسلطان ؟

هل يجب أن نتحمل مثل هذه المسئولية الكبيرة دون استشارة البرلمان فورا ؟ »

وكتب أحد الوزراء السابقين ـ من الأحرار ـ إلى زميل له قائلا بعد ٥ أيام من الصفقة .

« إنها تجربة جريئة ، ستلقى تقديرا كبيرا ، ونحن فى موقف غريب .

. . . كأمة ، نحن مرغمون على الخضوع لشروط امتياز ممنوح من الباب العالى .

ونحن معرضون لعبث الخديو » .

* * *

درس الوزراء السابقون من حزب المعارضة فائدة شركة القناة وقالوا إن الحكومة تصرفت بجهل .

« ١٦ ديسمبر ١٨٧٥

من هنرى ريف إلى اللورد جرانفيل

« النتيجة فى غير صالح الحكومة مطلقا بسبب قلة المعلومات ، والجهل بالحقائق ، التى اعتمد عليها عند التصرف .

. . . ورغم اعتقادى إننا عقدنا صفقة سيئة واستثمارا سيئا ، وأن النتائج السياسية قد لا تكون مربحة ، فأظن أنه من الممكن بعد ٢٥ عاما ، من الآن ، فى القرن المقبل ، أن يأسف هذا البلد على أنه قام بهذا الشراء .

ولكن الأمر يحتاج إلى بعد نظر لإدراك ذلك » .

واهتز جلادستون رئيس الوزراء السابق إلى الأعماق وقال :

« **الطريقة التى استقبل بها نبأ الصفقة تجعلنى أحمر خجلا من بلادى وصحافتها** » .

وكتب اللورد جرانفيل الوزير السابق إلى زميله « برايت » فى ٣١ ديسمبر ١٨٧٥ يشير إلى موقف الوزراء السابقين :

« **أتوقع منك أن تكون فى صف الشراء لنحصل على ١٠ أصوات فى قناة السويس وإن كنت أشك فى ذلك كنت أنا واثنين من زملائى معا عندما جاءت الأخبار . وكنا جميعا ضدها بحسم رغم أن أحدنا كان لينا إلى حد ما .**

وكان اثنان آخران فى صفها .

وكان خامس مترددا ولو أن وزير المالية السابق غير موافق ولكنهما أصبحا الآن يعارضانها بشدة . .

كان « جلادستون » ـ كما يفترض ـ ساخطا ، ورغم الاستحسان فى الصحافة ، فإن هناك تيارا يناقض تماما ما تم .

وبلغنى أن الأشخاص الحساسين فى دوائر المال يعارضون ما جرى » .

* وقال شيلدون آموس أستاذ القانون فى لندن أن منطق الصفقة سيرغم الحكومة البريطانية ، لمصلحة الدولة ، على أن تضطر بطريقة مباشرة ، أو غير مباشرة ، لتكون المراقب أو المشرف الأعلى على ثروات القناة .

* رفض المحافظون فكرة حياد القناة لأنها تضع قيودا على حرية الحركة لبريطانيا .

* قالت جريدة « سبكتاتور » يجب أن نسيطر على القناة لمصلحة أوربا والعالم ولكن مسئوليتنا القانونية فى الإدارة لا تكون إلا أمام الله والبرلمان .

* * *

ورددت صحف « كلكتا » و « سنغافورة » و « هونج كونج » و « شنغهاى » و « دربان » ـ فى جنوب أفريقا ـ التصفيق الذى أعلنته صحف لندن .

* * *

لقيت الصفقة إذن ـ تأييدا حماسيا فى انجلترا فالعملية فاجأت العالم الذى لم يكن معتادا فى أواخر القرن الماضى ـ على العمليات التى تتناول بالملايين .

وقالوا إنها أدت إلى دعم الإمبراطورية .

وحافظت على المصالح البريطانية فى البحر المتوسط .

وظل الطريق إلى الهند مفتوحا .

وأشادت الملكة بقرار شراء الأسهم على أنه « حدث عظيم وهام » سيلقى تأييدا هائلا فى البلاد .

وعندما تلقت خطاب تهنئة من ملك بلجيكا لم تسعها الفرحة .

* * *

ولكن اعتراضات حزب الأحرار لم تخرج إلى دائرة العلانية إلا بعد اجتماع مجلس العموم . . وبقيت هذه الآراء حبيسة فى مذكرات زعماء الحزب .

أما بالنسبة للشعب البريطانى فإن القناة أصبحت أملا للجميع . . كما قالت الصحف :

« إن عملية الشراء تمثل شعاعا من الضوء للمتشائم ورفعة لشأن مصر فى نظر المضارب .

وبالنسبة للمستأجر ، ومالك السفينة . تمثل الأمل فى تخفيض الضرائب ورفع رسوم الشحن .

وبالنسبة للسياسى تمجيد للمبادرة .

وللسيدات ورعاة الكنائس أفضل وسيلة للادخار فوضعوا مدخراتهم فى الاسهم المصرية .

ولليائس : الصفقة شعاع من الأمل .

وللمضارب : الأسهم سترتفع .

ولعالم الاجتماع : ستتوقف تجارة الرقيق .

وللوطن : انتصار سلمى .

ان العملية بعثت السرور والأمل فى نفوس الجميع .

واستقبل النبأ بالترحيب فى كل مكان .

وقالت الصحف ان انجلترا منعت قيام اشراف روسى على شركة القناة ، وأصبحت لها القيادة العليا فى البحر المتوسط ، والقوة لمنع البواخر الروسية التى تحمل السلاح من عبور القناة الى الشرق لحل المسألة الشرقية .

وأصبح الانجليزى العادى يحس بأنه يستطيع أن يحرك قاربه فى قناته » .

وقالت مجلة « برمنجهام ويكلى بوست » سنملك القناة كلها ونبنى مخازن سلاحنا على ضفتيها .

وأصبحت مصر ـ كما تقول صحف بريطانيا ـ حلقة فى سلسلة حلقات الامبراطورية .

وشجع المحامون شراء أسهم القناة .

* * *

رحب بعض سماسرة بورصة الأوراق المالية بالصفقة باعتبارها فكرة ممتازة .

وكان هناك ، عادة انقسام بين الطبقات ، ولكن المشاعر الوطنية وحدتهم فى الهدف الذى عبروا عنه .

ان « دزرائيلى » لم يحقق عملا فى حياته يجتذب الشعبية لاسمه وحكومته مثل هذه الصفقة المهمة .

جعل الجميع يحسون بأنهم يشاركون فى صنع الثروة .

وكان أكثر المرحبين ، فى الدائرة الانتخابية لوزير الخارجية ، ومعظمهم من الطبقة العاملية . لقد رحبوا بتوسع الامبراطورية بدلا من انتاج الخمور الذى يمدون به الأسواق .

وعبرت « التايمس » ـ بعد اسبوع ـ بأن هذه احدى المناسبات التى يتدفق فيها الرضا القومى ، تلقائيا ، وفوريا ، عن عمل من أعمال الهيئة التنفيذية . .

فقد قوبلت أنباء الشراء بنوع من السرور . . ولمست مشاعر ، أقوى بكثير

من الحرص على الدستور ،أو الحذر التجارى .

قالت مجلة « كوارترى ريفيو » إن البلاد توقعت شيئا غير عادى . . لقد راح الأسد يهز قطرات الندى بعيدا عن لبدته .

انتهى نعاسه أخيرا ، وعلى الأقل زأر زئير الصحوة » .

وكتبت « التايمس » ترد على منتقدى الحكومة لتدخلها فى حقل التجارة :

« اذا كانت بريطانيا تجلس كمديرة فى احدى قاعات الادارة ، أو تقوم بدور المستجوب فى اجتماعات حملة الأسهم الأوربيين ، فلم لا تفعل ذلك فى مكان آخر » .

وكانت هناك مخاوف من أن يؤدى هذا العمل ، الذى لم يسبق له مثيل فى استخدام أموال الدولة ، الى دخول الحكومة فى مشروعات مثل السكك الحديدية وخطوط الملاحة ومناجم الفحم وبذلك يحدث تغيير فى عاداتنا السياسية ولكن « التايمس » استبعدت هذه المخاوف .

* * *

ومن هذا كله تظهر الأسباب الحقيقية للصفقة . . بعضها سياسى وبعضها تجارى .

* ألا تسقط الأسهم فى يد فرنسية وبالذات دلسبس طبقا لبرقية « ستانتون » يوم ٢٣ نوفمبر .

ويمكن ان يقال عن هذه الصفقة ما يردده الرأسماليون الآن من أنها « استثمار دفاعى » بالنسبة لانجلترا .

* ان الصفقة دليل على اهتمام انجلترا المتزايد بمصر والذى بدأ منذ استيلاء انجلترا على الهند فى حرب السنوات السبع وزاد بعد انشاء قناة السويس .

ومنذ عام ١٧٩٨ أى منذ وصول نابليون الى مصر عبر السياسيون فى انجلترا ـ خلال القرن ١٩ والنصف الأول من القرن العشرين ـ بأن امتلاك مصر بواسطة قوة سياسية يعتبر ضربة قاتلة لمصالح انجلترا .

* ان امتلاك « الفيكتوريين » للقناة دعا الرأى العام للمبالغة فى أهمية الصفقة كعامل لاشراف انجلترا على القناة .

وعلى ضوء قوة انجلترا البحرية واستراتيجيتها فى القرن ١٩ فان رقابة انجلترا على القناة يتم إما بتحييد مصر أو باحتلالها عسكريا .

ومادامت فرنسا لم تتمكن من تحييد مصر بعد طرد الفرنسيين منها فى أوائل القرن ١٩ فان امتلاك القناة ماليا يماثل الاحتلال العسكرى لها .

* ان امتلاك نصيب مالى فى القناة يهم انجلترا بالنسبة للجانب التجارى ومصالح شركات الملاحة والشحن البريطانية التى تمد القناة بنصف ايرادها .

أما الخلافات التى ظهرت بالنسبة لأسعار الشحن والميول الديكتاتورية « لدلسبس » فان امتلاك انجلترا للاسهم يعتبر سلاحا ضد هذا كله . . وتملك بريطانيا الآن مفاوضة الشركة فى الرسوم والضرائب الاضافية وكل ما كان يعرقل العلاقات بين الشركة وانجلترا .

* انجلترا أكبر دولة بحرية وهى أول الدول تجارة مع الهند والشرق الأقصى .

فان أكثر من نصف السفن المارة بالقناة ترفع علم انجلترا .

ولذلك فان انجلترا ، لأسباب اقتصادية ، تريد أن يكون لها صوت فى إدارة القناة وفى الرسوم .

* ان نصف الأسهم فى يد فرنسا فاذا حصلت على النصف الآخر فانها لن تكون محايدة فى أى أمر خاص بالقناة وستؤيد الشركة ضد شركات الملاحة غلبريطانية .

* * *

قالت صحيفة « مورننج بوست » :

كان شىء كالسحر يغطى على قضية واضحة للغاية بغموض غير طبيعى كان يشوه العلاقات بين الأشياء .

هناك شىء آسيوى فى هذه الميلودراما الغامضة مثل ألف ليلة وليلة عندما

يفاجأ المتفرجون ـ لدهشتهم ـ بجنى هائل يخرج بين ثنايا دخان الابخرة .
كانت عقلية الجمهور مسحورة .
لقد فعلنا شيئا لا نعرفه بالضبط ولأسباب لم نبلغ بها بالتحديد .
استعادت انجلترا أخيرا دورها الرائد بين الأمم .
وتمت تسوية المسألة الشرقية بانقلاب فى سوق الأوراق المالية .
لقد تركت تركيا لمصيرها وتم الاستيلاء على مصر .
لقد هزمت انجلترا دبا روسيا .
ولحقت اللعنات بفرنسا ودلسبس .
شعرنا جميعا بأننا أطول مما كنا .
وفرحنا فرح الأطفال بفقاعات الصابون متدرجة الألوان .
ونشرنا أجنحتنا كالطاووس نحو الشمس .

* * *

بدأت انجلترا تهتم بقناة السويس فى المسرح والأدب والأوبرا .

ظهر ذلك فى « صندوق الدنيا » التى قدمت فى القاعة المصرية فى بيكاد يللى . بلندن . يوم ٧ فبراير ١٨٧٦ فى أوبرا « عايدة » التى عرضت لأول مرة فى « كوفنت جاردن » يوم ٢٣ يونيو ١٨٧٦ .

وظهر أكثر من دليل لجدول مواعيد رحلات السفن الى الهند .

وترجمت رسائل ومحاضرات « دلسبس » وما كتبه عن تاريخ القناة .

وصدر لأول مرة تاريخ قناة السويس باللغة الانجليزية وظل بلا منافس حتى عام ١٩٣٣ .

كتبه « فيتز جيرالد » الصحفى الكاثوليكى ، بمساعدة دلسبس ، وفيه فصول عن حياة « دلسبس » وهندسة ومالية القناة .

بين هذا الكتاب أهمية القناة لبريطانيا ، وبذلك ساعد على أن تبقى البلاد مبهورة بساحر . . دزرائيلى ، وتثيرها ـ بصفة متجددة ـ صفقة الأسهم .

وفى عام ١٩٠٥ نشر « لويس نابليون باركر » مسرحية « دزرائيلى » فصور الصفقة على أنها انتصار لانجلترا على روسيا .

وعرضت هذه المسرحية لأول مرة فى « مونتريال » فى ٢٠ ديسمبر ١٩١٠ وفى نيويورك فى ١١ سبتمبر ١٩١١ .

* * *

وأصيب العالم بجنون القنوات بعد الصفقة . .

استكملت قناة بحر الشمال الهولندية عام ١٨٧٦ .

ووضعت خطط لـ ٨ قنوات فى العالم منها قناة بحر « قزوين » « وبحر الشمال » والكونغو « زامبيزى » لوصل « داكار » بمدغشقر ! .

وشجع الاندفاع ، نحو القنوات ، الفلكية « سكياباريللى » الى أن يعلن عام ١٨٧٧ عن اكتشافه قنوات فى المريخ !

وخلق امتلاك الأسهم نشاطاً على امتداد الطريق للهند .

بدأ تحسين ميناء بومباى فى عام ١٨٧٥ ليصبح عمقه ٢٦ قدما مثل عمق القناة . . وميناء « عدن » ومدراس « وسنغافورة » عام ١٨٧٦ .

وتم ازدواج الكابل البحرى من « السويس » الى « بومباى » .

ومدت الكابلات من « السويس » الى « عدن » فى ١١ نوفمبر ٧٦ ، ومن « عدن » الى « بومباى » فى مارس ٧٧ ، ومن « ينانج » الى « رانجون » فى أبريل ٧٧ .

ومدت شركة « ب أند أو » البريطانية خطوطها الملاحية من « هونج كونج » الى « شنغهاى » .

وساعدت القناة على زيادة شحنات الأرز من « كلكتا » الى بريطانيا عما يشحن عن طريق رأس الرجاء الصالح لأول مرة عام ٧٦ .

بل إن السفن المارة برأس الرجاء الصالح زادت من سرعتها لتنافس السفن المارة بقناة السويس .

وحــذر « داربى » مصر من غزو عدن باعتبارها المدخــل الجنوبى لقناة السويس !

* * *

لم تنشر الوقائع المصرية نبأ الصــفقة . . وكل ما اهتمت به أن تنشر خبرين يوم ١٢ ديسمبر عن الخديو قالت :

« ورد الى السويس فيلان من الهند الى حضرة الخديوية » .

والنبأ الثانى يقول :

« قرر أهل الجمعية التجارية بالاسكندرية أن يزخرفوا مجتمعـهم التجـارى بصورة بديعة لحضرة الذات الخديوية .

قام برسمها مسيو لكجى معلم الرسم فى مدرسة رأس التين .

ولا توجد نسخ من الصحف المصرية التى كانت تصدر فى ذلك الحين سواء باللغة العربية أو الفرنسية لنعرف رد فعـل مصر للصـفقة التى هزت العـالم . . وهزت مصر بعد ذلك لسنين طويلة .

إن مصر لم تعرف بأمر الصفقة إلا يوم ١٠ أغسطس عام ١٨٧٦ ومن خلال اجتماع مجلس شورى النواب .

دعا الخديو المجلس الى الاجتماع فى دورة غير عادية فى مدينة طنطا للبحث فى الغاء ضريبة المقابلة أو استمرارها .

اجتمع المجلس برئاسـة « عبد الله باشـا عزت » يوم الاثنين ٧ أغســطس ١٨٧٦ ولم يحضر الخديو الاجتماع ولم يلق خطبة العرش .

قرر المجلس تأليف لجنة من ٣ أعضـاء هم بدينى الشريعــى ، وعلى عامر ، وعبد الشهيد بطرس توجهت الى وزارة المالية بالقاهرة ، واطلعت على البيانات التى طلبها أحد الأعضاء وهو الشيخ « عثمان الهـرميل » . . ثم قدمت تقـريرا الى المجلس فى اجتماعه يوم ١٠ أغسطس ١٨٧٦ .

قال محضر ذلك الاجتماع :

« صار عقد المجلس لكون القومسيون - اللجنة - قدم تقرير بما رآه وصار تلاوته » .

أما التقرير فيقول :

« توجهنا لديوان المالية واطلعنا على ورقة الايرادات والسلف وسهام الروزنامة مدة اثنى عشر سنة لغاية سنة ١٨٧٥ وثمن أسهم قناة السويس وقد تحرر بذلك كشوفات كل باب ببياناته وها هو قد أحضرناه الى المجلس مع تلك الكشوفات » .

ومن هذا التقرير عرف أعضاء المجلس أن بين ايرادات الحكومة ٣،٩٧٦،٥٨٣ جنيها ثمن أسهم فى سهام قناة السويس المباعين الى الدولة الانجليزية » .

ولم يفطن الخديو اسماعيل الى أن يوم الاجتماع - ١٠ أغسطس ١٨٧٦ - هو أيضا يوم الخميس . . اليوم الذى يتشاءم منه اسماعيل !

* * *

عبرت الصحف البريطانية عن فرحتها بالحصول على الأسهم فقالت :

« القناة عمل مجيد يستفيد منه العالم عندما تتهاوى الأهرامات فى رمال الصحراء » .

دلسبس لكل العصور

دلسبس .. لكل العصور

فى مذكرات الصحفى البريطانى « دى بلويتز » ـ مراسل جريدة التايمس البريطانية فى باريس ـ قصة ما جرى مساء يوم ٢٥ نوفمبر .

كان فى حجرة « البليارد » فى مقر وزارة الخارجية الفرنسية المعروف باسم « كى دورساى » . . . الدوق دى كاز وزير الخارجية يلعب البليارد مع زوجته الدوقة وأحد الأصدقاء وهو ـ الدوق ـ سعيد للغاية لأنه على وشك الفوز .

وفجأة . . فتح الباب ودخل أحد الملحقين ليسلم الوزير حزمة من البرقيات .

توقف الوزير عن اللعب وأخذ يطالعها وفجأة أخذ اللون الأحمر يزحف الى وجه الوزير ويغطيه ثم تغير وجه الدوق وأصبح شاحبا يتصبب عرقا .

وبدا كأنه أصيب بالجنون .

أمسك عصا البليارد وكسرها على حافة المائدة ، ثم على ركبته ، وألقى بالقطع فى النار المشتعلة التى تنشر دفئا فى جو الشتاء .

أخذ الوزير يضغط على أسنانه ثم اقترب من « دى بلويتز » وقال بغضب :

ـ هل تعلم ما سمعته لتوى ؟

ـ اشترى درابى ٢٠٠ ألف سهم من قناة السويس من « اسماعيل » .

وقد بذلوا كل الجهود لا لاخفاء أمر المفاوضات لنا بل أخفوا أيضا رغبة اسماعيل فى بيعها .

وبالتأكيد هذه فضيحة وعمل شائن .

إنى أخولك سلطة الاعلان عما شاهدته الآن .

بل أتوسل اليك إعلان ذلك وتضيف أن اللورد داربى سيدفع الثمن .

وترك الدوق الحجرة غاضبا .

استأذن « دى بلويتز » من الدوقة ثم انصرف عائدا الى بيته يفكر طول الطريق فى أثر هذه القصة إذا نشرت فى لندن .

كتب الصحفى فى مذكراته ـ بعد ذلك ـ يقول :

« وجدت وزيرى خارجية انجلترا وفرنسا يتصارعان والدبلوماسيون يسممون الجروح . وقررت ألا أنشر شيئا » .

وفى الصباح التالى أرسل الدوق « دى كاز » يستدعى الصحفى وقال له :

ـ لماذا لم تنشر المشهد الذى رأيته أمس وقد طلبت اليك ذلك ؟

شرح الصحفى الأسباب التى دعته للصمت .

وقف الدوق ونظر الى الصحفى بساطفة عميقة وقال له :

ـ أنت تفهم أن ما قلته كان نكتة .

لقد تصرفت ، كصديق للوزير ، واللورد « درابى » وكصديق للسلام .

ولن أنسى مطلقا ما قمت به من أجلى ، ومن أجلنا جميعا .

لقد تغلب إحساسك بالمسئولية ، على ما ننتظره من نجاح صحفى .

الاحساس بالمسئولية والواجب الوطنى هو الخالد .

والحقيقة أن الدوق كان يعرف نوايا انجلترا ورغبته فى الشراء .

إن الدوق كان يكذب وكان هناك اتفاق جنتلمان مع انجلترا بعدم مساعدة الخديو على أن يجد فى باريس أو لندن مشتريا .

ولكن امتناع فرنسا عن الشراء ـ فى نظر الدوق ـ لا يعنى أن تتقدم بريطانيا وتشترى الاسهم .

إنه فقد أعصابه وكان ممتنا لأن « دى بلويتز » لم يضاعف تعقيدات الموقف المؤلم .

وربما يكون السبب فى رغبة « دى كاز » فى النشر ما توقعه من غضب الرأى العام الفرنسى للصفقة .

أو ربما يكون السبب أن الصفقة تمت بطريقة سرية .

وقد مات « دى بلويتز » ـ بعد ٢٧ عاما ـ دون أن يعرف سر « الكوميديا » التى لعبها الوزير الفرنسى .

* * *

ظل الدوق « دى كاز » ، بعد الصفقة ، ١٨ شهرا فى منصب وزير الخارجية حتى سقط بعد عاصفة انتخابية فى ١٦ مايو ١٨٧٧ .

ولم تدافع عنه سوى الصحف الرسمية . أما باقى الصحف الكاثوليكية والبونابرتية فقد هاجمته .

قال « جورنال دى ديباه » :

« إن قناة السويس ستصبح مثل شركة الهند الشرقية . إن الاستيلاء على قناة السويس بواسطة الحكومة البريطانية يفتح صفحة جديدة للغزو . وهو الغزو عن طريق الرهن » .

قالت صحيفة « لاريبابليك » يوم أول ديسمبر :

« لماذا لم يقدم الدوق » « دى كاز » « استقالته حتى الآن » .

وأضافت :

« قدم وزير الخارجية فى هذه المناسبة الدليل على عمى للبصيرة ليس له مثيل فى أسوأ أيام الدبلوماسية الامبريالية » .

قالت صحيفة « الطان » :

« أصبحت انجلترا تمنع شيئا وتفرض شيئا » .

تشير بذلك الى أن انجلترا منعت فرنسا من شراء الأسهم ثم قامت بشرائها .

وقالت « الطان » :

« فرنسا تشعر بالهوان ، والكبرياء الجريحة ، والعذاب » .

وقالت صحف أخرى أن قناة السويس أصبحت من ممتلكات بريطانيا . . انه « جبل طارق » آخر .

ووجهت الصحافة اللوم الى « رونبيه » - رئيس اللجنة البرلمانية التى تناقش قانون المحاكم المختلطة المصرية - لأن اسماعيل رفض أن يلجأ الى سوق المال الفرنسى نظرا لتأخير اللجنة فى الموافقة على إنشاء هذه المحاكم.

وطلب « دى كاز » التأييد الروسى لمنع أى احتلال بريطانى لمصر فقد كان شديد الغضب من الصفقة.

وقام بعمليات جس النبض للحصول على التأييد ضد انجلترا فى فيينا وروما وأثينا والقسطنطينية، وأخيرا فى بيترسبرج.

وسعى لدى السلطان لطرد نوبار.

وفى ٣٠ نوفمبر سأل السفير البريطانى عما إذا كان من حق اسماعيل بيع الأسهم دون موافقة السلطان.

ووجه اللوم الى بنك فرنسا لأنه طالب بشروط المرابين لعقد القرض.

وفى ٣ ديسمبر نشر كتابا أصفر تضمن وثائق القناة والمراسلات الدبلوماسية بين بريطانيا وفرنسا منذ عام ١٨٧٢.

وفى أوائل عام ١٨٧٦ نقل « دى كاز » القنصل الفرنسى من مصر. وبدأ يعمل جادا ضد مشروعات انجلترا باعادة تنظيم مالية مصر.

* * *

أحست فرنسا بعدم الارتياح للصفقة.

وكتب « ليون ساى » وزير المالية الى أحد أعمامه يقول:

« إنهم يتكلمون دائما عن أسهم قناة السويس. ومهما قالوا فانها ضربة سيئة للتحالف الانجليزى الفرنسى وسيكون سلوكنا سلوك صديق حزين ».

وصف « جون مارلو » فى كتابه « إنشاء قناة السويس » مشاعر فرنسا فقال:

« إنها حزينة وجريحة الاحساس فالحرب والهزيمة زادت مشاعر القلق التى تتولد دائما عن النكبات والمصائب الكبرى، من حساسية فرنسا ».

وقال مراسل التايمس « دى بلويتز »:

« من المستحيل التزام الصمت حيال الشعور العميق الذى نتج هنا عن هذه

العملية وسيكون من الصعب أن تتخذ المشاعر شكلا محددا .

ولكن هذه المشاعر تشمل كل طبقات المجتمع ـ وهو شيء نادر للغاية ـ مع أنه يتخذ شكلا مختلفا وفقا للدائرة التى ينعكس فيها » .

ونشرت صحيفة « الميل » الانجليزية بعد أسبوع من الصفقة برقية لمراسلها فى باريس جاء فيها :

« يخطيء من يتصور أن مسألة أسهم الخديو لم تعد تشغل أفكار الشعب فمازالت هذه المسألة الموضوع الرئيسى لحديث الناس .

وبرغم محاولات معينة لاعطاء الصفقة شكلا متعمدا معاديا لفرنسا فإن ذلك ليس من خلال دوافع وطنية خالصة ، ولكن لالقاء اللوم على الحكومة الفرنسية بصفة عامة ووزير الخارجية بصفة خاصة . ولكن بقى الاحساس العام معتدلا .

إن الفرنسيين العديدين من كل الطبقات الذين سألتهم راضين عن إجراء يعتقدون أنه يحد من نفوذ فرنسا » .

وكان العزاء الوحيد للفرنسيين أنهم لم يفقدوا تأييد انجلترا لهم على حد تعبير صحيفة « التايمس » أيضا .

قالت :

« هناك إعجاب حزين بأن السياسة الانجليزية هى السياسة العلنية التى تنطق بما تهدف اليه ، بوضوح » .

ووجدت إحدى الصحف المالية الباريسية الكبرى ما يدعو الى التهنئة أكثر مما يدعو الى الخوف بفضل حقيقة مؤداها « أن انجلترا تخلصت بذلك من كسلها السياسى » .

وقال البارون دى روتشيلد :

« ان شراء القناة كان صلحا أو تسوية بين الحكومة البريطانية وشركة القناة وصلحا بين المصالح الفرنسية والانجليزية وتعاون يسمح بالمرور بين بحرين اتصلا بواسطة القناة » .

وكانت فرنسا فى ذلك الوقت تركز اهتمامها على الشئون الداخلية لا الخارجية وقبول الجمهورية ورفض الملكية بعد ألف عام .

ولم تكن القناة قد تغلغلت بعد فى التقاليد الفرنسية لأنها تمثل تقاليد الامبراطورية لا تقاليد الشعب .

ولا يمكن الدفاع عن القناة إلا إذا تم الدفاع عن البونابرتية .

ولكن اعتبرت الصفقة تهديدا لمصر أكثر مما هى تهديد لفرنسا .

إن القناة تستعمل بواسطة الملاحة البريطانية والسفن الحربية البريطانية وناقلات الجنود البريطانية .

إن فشل « ديوفيو » « ودلسبس » فى امتلاك أسهم الخديو أثر فى الرأسماليين الفرنسيين لا الشعب الفرنسى .

إن الـ ٤٠ ألفا الذين يمتلكون ٧٨,٦٥٩ سهما أو ٤٤,٧٪ من مجموع الأسهم كانوا من صغار المساهمين وليسوا من رجال البنوك الأثرياء .

وهؤلاء جرحوا فى كرامتهم ولكن استفادت جيوبهم لأن أسهمهم ارتفعت ١٥٠ فرنكا أى بنسبة ٢٢,٢٪ بين ٢٩,٢٤ نوفمبر فى البورصة .

كما أن لفرنسا خمسة أسداس أصول القناة التى تبلغ قيمتها ٢٤ مليون جنيه .

* * *

ولكن فرنسا بدأت توجه اهتماما خاصا للقناة .

وفى يونيو ١٨٧٦ أثير اقتراح بفرض رسم على الشحن فى فرنسا يخصص إيراده لشراء قناة السويس .

أدخلت دراسات القناة ضمن دراسة الجغرافيا فى مدارس فرنسا .

وكانت الجغرافيا قد أدخلت ضمن المواد المقررة فى مدارس فرنسا منذ عام ١٨٧٢ وقيام الجمعيات الجغرافية فى أعقاب الحرب السبعينية .

وأمر وادنجتون وزير التعليم بصنع مئات النماذج للقناة بمقياس ٤ أقدام لكل ١٠٠٠ ميل .

ووضع نموذج ضخم صنعه ـ نائب الأدميرال أدموندى بارى أمين متحف اللوفر البحرى ورئيس أكاديمية العلوم ـ فى قاعة قناة السويس أو قاعة دلسبس بمتحف اللوفر عام ١٨٧٥ . ونشر دلسبس الجزء الأول من مجلديه عن رسائله الأولى عام ١٨٧٥ والثانى عام ١٨٧٧ .

وصدرت أول رواية عن قناة السويس عام ١٨٧٦ عن ذكريات أحد رؤساء العمال الفرنسيين عن عام ١٨٧٣ .

وأعيد طبع هذه الرواية ٥ مرات فى نفس السنة . . أى عام ١٨٧٦ .

وعبرت عن عاطفة فرنسا نحو مصر لعناق خليج السويس باعتباره فرنسا الصغرى ، أما القناة فهى فرنسا نفسها .

وألحت هذه الرواية على تسمية القناة باسم « قناة دلسبس » .

وعبرت القناة عن فرنسا الخالدة رائدة الحضارة .

وهكذا أبعدت أو طلقت القناة من فرنسا الأمبراطورية ، باعتبار أن الامبراطور نابليون الثالث هو الذى شجع « دلسبس » وأيده فلما جاءت الجمهورية وسقطت الملكية والامبراطورية . . التصقت القناة بفرنسا الحديثة أو فرنسا الجمهورية .

وهبط عدد السفن الفرنسية المارة بالقناة عام ١٨٧٧ فكأن القناة صنعها الفرنسيون للانجليز رغم أنف الانجليز .

واهتم الفرنسيون بالقنوات من السويس الى بنما .

وأمر وادنجتون وزير التعليم ـ عام ١٨٧٩ ـ بالقاء محاضرة عن القناة كل عام فى كل مدرسة ثانوية بواسطة أستاذ للتاريخ والجغرافيا .

وقال الكاتب الفرنسى العجوز « فلوبير » وهو يذكر طموحه عام ١٨٦٤ عن توغل الشرق فى الغرب وبالذات بربرية الغرب وحضارة الشرق فقال :

« لو كنت أصغر وأغنى لزرت الشرق لأدرس الشرق الجديد . إن كتابا عن خليج السويس من أحلامى القديمة » .

* * *

ولم يكن السلطان التركى متحررا من القلق إزاء قيام الخديو ببيع الأسهم دون استشارة تركيا فان شركة القناة قامت بناء على فرمان من الباب العالى .

كما تقول هذه البرقية :

« من السير اليوت

السفير الانجليزى فى القسطنطينية

إلى وزير الخارجية

بتاريخ ٣٠ نوفمبر

أحدث شراء الحكومة البريطانية لنصيب خديو مصر فى أسهم قناة السويس ضجة كبرى فى الأوساط الدبلوماسية التركية والأجنبية .

واعتبرتها أوساط متعددة دلالة على أن حكومة صاحبة الجلالة ملكة بريطانيا ربطت نفسها مع سياسة الدول الشمالية الثلاث .

يقول الصدر الأعظم أنه - لثقته التامة فى التصرف الودى لانجلترا - ينظر بلا قلق لهذا الموضوع . ومع ذلك فانه يمكن تفهم عدم ارتياح السلطان للخطوات التى اتخذها خديو مصر دون التشاور مع الباب العالى الذى أصدر الفرمان بالاذن لشركة خاصة ببناء قناة السويس .

لقد قلت للصدر الأعظم أنه ليس لدى معلومات عن هذا الموضوع وأنى مقتنع بأنه ليست هنا نية من جانب حكومة صاحبة الجلالة - ملكة بريطانيا - لتجاهل موضوع السلطان أو لتغيير سياستها فيما يتعلق بهذا البلد .

ويسرنى أن أتمكن من أن أنقل عنكم أى عبارات استحسان لتهدئة المشاعر التى نتجت عن هذه العملية .

وقيل أن السلطان كان يطمع فى الرشوة المعتادة التى جرى الخديو على أن يقدمها له فى كل عملية !

* * *

طلبت الحكومة البريطانية الى سفيرها إبلاغ الباب العالى ما يطمئنه . . قالت فى أول ديسمبر ١٨٧٥ لسفيرها فى تركيا :

« أكدوا للباب العالى أن حكومة صاحبة الجلالة لا تنوى الانتقاص من حقوق السيادة للسلطان وأن شراء أسهم شرشركة قناة السويس كان إجراء ضروريا للحيلولة دون وقوعها فى أيدى الأطراف التى كان يمكن أن تستخدمها بأسلوب يضر الباب العالى وانجلترا معا » .

رد السفير قائلا :

« من السفير هنرى اليوت

السفير البريطانى فى القسطنطينية

بتاريخ ٨ ديسمبر ١٨٧٥

نقلت الى علم الباب العالى أن حكومة صاحبة الجلالة اشترت أسهم الخديو فى شركة قناة السويس . بعد أن وجدت أن سموه مصمم على بيعها وأنها قد تقع فى أيد لا تهمها مصلحة تركيا أو بريطانيا العظمى .

وعندما تحدثت مع رشيد باشا بالأمس حول هذا الموضوع لم يبد عليه أى أثر للضيق بسبب هذا الإجراء ، لكنه قال ، على العكس من ذلك ، أن ما سببته هذه الأنباء من إثارة فى البداية ، قد انتهت .

ولم يبلغ السلطان بذلك بعد . ولا يخشى رشيد باشا إلا أن يغضب السلطان لأن الخديو أقدم على مثل هذه الخطوة الهامة دون إبلاغه بها .

وقد أبرق الى الخديو حول هذا الموضوع » .

وفى اليوم التالى - ٩ ديسمبر - أبرق السفير البريطانى الى لندن يقول :

« أبلغ الخديو الباب العالى أنه وجد نصيبه فى قناة السويس قليل الأهمية لشخصه وللبلاد وقد شعر ، بشكل طبيعى ، منذ فترة ، بميل شديد الى تبنى مقترحات مجموعة من رجال البنوك فى مصر لشراء أسهمه فى الشركة وطرحت عروض أفضل لشرائها من قبل حكومة صاحبة الجلالة مما أدى الى الابرام الفورى للصفقة .

وبدا رشيد باشا راضيا تماما عن هذا التغيير ، وقال ان الأمر يمكن أن يذكر الآن للسلطات وأن الصدر الأعظم قد حجب الأمر ـ حتى الآن ـ عن صاحب الجلالة » .

* * *

واستمرت فرنسا تعزى نفسها .

قال « ليساج » مؤلف كتاب « الغزو الانجليزى لمصر ـ شراء أسهم قناة السويس » الذى صدر عام ١٩٠٥:

« لو أن فرنسا اشترت أسهم الخديو لكان مستحيلا عليها أن تتصرف بحياد فى أية مشكلة خاصة بالقناة . وكانت ستستخدم نفوذها فى اختيار المديرين ، فى اختيار العاملين ، وفى انفاق المصروفات العادية وبشكل خاص فى تنفيذ الأعمال الكبرى .

إن هذا يعتبر نفوذا غالبا ورائعا أحيانا وإن كان باهظ الثمن .

وقد يحول المشروع العظيم الذى أسسه « دلسبس » الى هيئة بيروقراطية كبرى قد تكون متمتعة بكل المزايا الحقيقية للادارة الفرنسية . ولكنها فى نفس الوقت محرومة من كل المزايا الصناعية والتجارية » .

ولكن تركيا ـ كفرنسا ـ لم يكن فى استطاعتها اتخاذ أى إجراء .

نشأ إحساس عام فى تركيا بأن بريطانيا ستتخلى عن مساندة تركيا . وأدى ذلك الى قيام أول جمعية عربية تحررية فى بيروت عام ١٨٧٥ وجمعت التأييد لضم سوريا لمصر .

وانتعشت آمال اليهود واليهود البريطانيين فى فلسطين .

وفى « دبلن » . . دعيت بريطانيا للاستيلاء على فلسطين وإعلان حمايتها لكل اليهود الذين يريدون العودة وشراء الأراضى المعروضة للبيع وبذلك يقدم شعب صديق لبريطانيا وتحت حمايتها .

وفى « بريستول » قال أحد اليهود البريطانيين : « ان الله منح بريطانيا السيادة على مصر باتمام الصفقة وأنها ستدمر القناة قريبا وإعادة القبائل

المفقودة الى إسرائيل » .

وفى « شيفيلد » قال أحد اليهود ان قناة السويس ستدمر خلال ٦ سنوات وبفضل الله ستفتح قناة العقبة ويوجه النيل للقدس ، وبذلك تمر السفن البريطانية مباشرة من بريطانيا الى قلب أفريقيا .

ولكن السلطان فزع من لهجة الصحف البريطانية التى قالت ان لندن تخلت عن تأييد الامبراطورية العثمانية وأن التقسيم محتوم وأن مصر من نصيب بريطانيا وروسيا ستأخذ القسطنطينية .

وحاربت تركيا ، أيضاً كفرنسا ، مدة بقاء نوبار فى الحكم وطالبت بعزله . . فعزله الخديو فى ٥ يناير ١٨٧٦ .

* * *

ولم يختلف الموقف الروسى عن رد فعل فرنسا أو تركيا .

قيل أن تيير - رئيس جمهورية فرنسا - ضغط على الأمير أورلوف ليحصل من مليكه على الاحتجاج بأن أكد له أن النمسا تقره وأن النمسا لا تستطيع أن تفعل شيئا فى المسألة الشرقية إلا بموافقة جارتها القوية فى الشمال أى روسيا .

ولكن الاحتجاج لم يقدم .

واعتبرت روسيا الصفقة تدخلا بريطانيا منفرداً فى المسألة الشرقية .

وقالت صحف روسيا أن بريطانيا أخذت المبادرة فى تقسيم تركيا .

وأخفى « جورشاكوف » مستشار روسيا - أى رئيس الوزراء - رأيه عن سفيرى بريطانيا فى بطرسبرج وبرلين .

وردت روسيا على الصفقة بايفاد الجنرال « روستيسلاف فادايين » الى مصر فى نهاية عام ١٨٧٥ بأمل أن يتولى قيادة الجيش المصرى .

وزار الدوق « الكسيس » القناة أيضا فى ٢٣ مايو ١٨٧٦ بصحبة « دلسبس » .

* * *

ولكن كانت هناك ٣ دول سعيدة باتمام الصفقة . .

الأولى : النمسا .

بعث السير « بوكانان » السفير الانجليزى فى فيينا الى اللورد « داربى » يقول :

« إن الكونت اندراسى وزير خارجية النمسا واثق من أن عملية الشراء ستكون مفيدة لصالح التجارة النمسوية بمثل ما هى مفيدة للتجارة البريطانية .

وقد قال لى « لقد أسعدنى أيضا أنه لم يقم شك فى شرق أو غرب أوربا من أن مصالح النمسا وبريطانيا العظمى متطابقتين » .

* * *

وفى إيطاليا قالت صحيفة « أوبنيونى » :

« ما أغرب تصاريف القدر ! قناة السويس التى أظهرت ضدها انجلترا كل هذا القدر من العداوة تصبح قناة انجليزية .

ولما لم تستطع منع حفرها لجأت الى الاحتفاظ بمفاتيحها بين يديها » .

* * *

ولم يكن « بسمارك » المستشار الألمانى خائفا أو مغيظا من الصفقة كما ظن « دزرائيلى » أو كما كانت تأمل الملكة « فيكتوريا » .

استقبل « بسمارك » يوم الاثنين التالى السفير الانجليزى فى برلين « لورد أودو راسل » فى وزارة الخارجية وقال له :

« إن حكومتك فعلت فى السويس الشىء المناسب فى الوقت المناسب » .

وربما يكون « بسمارك » قد ندم لأنه لم يطلب فى عام ١٨٧١ أسهم قناة السويس كجزء من التعويضات الفرنسية .

ولو أنه فعل ذلك لحصل على نتائج سياسية ومالية بعيدة الأثر .

وربما طلبت بريطانيا فى ذلك الوقت بعض الضمانات . ولكنها لم تكن لتعارض فى انتقال الاسهم الى ألمانيا .

ولكن هذه الفكرة لم تناقش أبدا فى ألمانيا . .

انها من النظريات التاريخية أى لو أنه حدث كذا . .

وكان « بسمارك » أسعد الجميع لأن الصفقة تسىء الى روسيا وفرنسا وتمزق التحالف الانجليزى الروسى النمسوى الذى تم فى مايو ١٨٧٥ دفاعا عن فرنسا .

وبذلك زاد اعتماد انجلترا على النوايا الحسنة لألمانيا وأعادت لألمانيا حرية العمل فى عالم توجد فيه خمس قوى كبرى توازنها غير مستقر .

هنأ « بسمارك » الحكومة البريطانية على أنها فعلت الشىء المناسب فى الوقت المناسب وبذلك كان أول سياسى يقدم التهانى رسميا .

ورغم ذلك فانه مثل روسيا كان لا يميل الى عمل بريطانيا الفردى فى المنطقة . ولذلك رأى أن تختص بريطانيا بمصر عندما يقع تقسيم سلمى للامبراطورية العثمانية لتحويل الصراع بين انجلترا وروسيا بالتعويض المتبادل فى المناطق غير المتنافس عليها .

وقد قدم بسمارك عرضه مرتين فى ٢ يناير و ١٩ فبراير ١٨٧٦ ولكن دربى رفضه وبذلك شجع التقارب الوثيق بين ألمانيا وروسيا والنمسا .

وقالت إحدى صحف « بسمارك » وهى « كورسبنداس بوليتيك » .

« سعداء ونحن نرى انجاترا تسترد العمل فى الشرق . وتنفصل عن تحالفها مع الحكومة الفرنسية . وهو تحالف ضد تقاليدها السياسية » .

وأبرق « دى سيفى » القائم بالأعمال الفرنسى فى برلين الى حكومته قائلا :

« إن صحافة برلين هللت لشراء الأسهم باعتباره إذلالا جديدا لفرنسا وأنه نتيجة طبيعية لمعركة « سيدان » وأنه سيوتر العلاقات بين فرنسا وانجلترا » .

* * *

ويبقى السؤال الكبير . .

ما هو موقف « دلسبس » الرجل الذى حاربت بريطانيا قناته والذى سعى لأن تشترى بلاده أسهم الخديو ؟ ! .

كان « دلسبس » أكثر الدبلوماسيين واقعية .

بعد ٤ أيام من عقد الصفقة بين الخديو وانجلترا . . أسرع يرحب علنا ورسميا بتعاون بريطانيا مع شركة القناة .

أذاع فى ٢٩ نوفمبر ١٨٧٥ البيان التالى الذى نشرته كل الصحف فى فرنسا والعالم :

« أظهر بعض حملة الأسهم فى شركة قناة السويس عدم الرضا عن الخطوات التى اتخذتها انجلترا ويكفى لازالة قلقهم تذكيرهم بصفحة واحدة من تاريخ قناة السويس .

« إن الأمة الانجليزية تقبل الآن هذه الأسهم فى قناة السويس التى خصصت بشكل قانونى منذ البداية .

فى بداية العملية عندما جاء وقت تدبير رأس المال اللازم خصص للرأسماليين الانجليز نصيب هام من الأسهم .

وفى هذه الفترة كفلت فرنسا ومصر ، بمساهمتهما ، إتمام القناة . وغطيت الأسهم تماما من الفرنسيين والحكومة المصرية . ولم يكن للحكومة الانجليزية ، من وجهة النظر المالية ، مصلحة فى نجاح المشروع . وقد وضعت عراقيل متعددة أمام استكماله .

وحتى الوقت الحالى كان تدخل عملاء الانجليز مضرا بالمصالح الخاصة لحملة الأسهم الفرنسيين والمصريين .

والآن تقبل بريطانيا الوضع الذى كانت تتحفظ عليه منذ البداية فى قناة السويس .

وإذا كان لهذا التصرف أى تأثير فان هذا الأثر ـ فى نظرى ـ لن يكون سوى تخلى الحكومة البريطانية عن موقف العداء الذى وقفته طويلا حيال مصالح حملة الأسهم الأصليين الذين أسسوا القناة .

وهكذا أتطلع الى ما يجب إقامته من التعاون الوثيق بين رأس المال الفرنسى والبريطانى لتشغيل القناة تشغيلا سلمياً .

وإنى أتطلع الى ذلك كحدث سعيد » .

ووافق « دلسبس » على أن يرأس لجنة شكلتها فى ٢٤ مارس ١٨٧٦ الجمعية الجغرافية فى باريس لدراسة قناة نيكارجوا وفكروا فى ترشيحه لرئاسة الجمهورية الفرنسية عام ١٨٧٧ .

إن « دلسبس » بقى المستفيد فى كل الظروف . . وصاحب المصلحة ورجل كل العصور .

وفى كتاب فارمان القنصل الأمريكى عن « خيانة مصر » قال :

« تردد فى أوساط ، يفترض أنها على علم بالحقائق ، أن دلسبس قام سرا بمساعدة الانجليز فى عملية الشراء .

وقد يكون صحيحا رغم أنه ليس متوقعا .

وكان اهتمامه فى ذلك الوقت منصبا على العائد وعلى القيمة النسبية للأسهم .

ويرى « دلسبس » بأنه لو كان الانجليز مهتمين لزادت العمليات فى القناة وزادت عائداتها .

ومن المؤكد أنه لم يبد أى شعور عدائى ضد الخديوى بخصوص بيعه للأسهم » !

صحفى وطنى

بعد ١٢ يوما من اعلان « التايمس » عن اتمام الصفقة بدأ البحث يدور حول المسئول عن نجاح العملية ، أو من الذى حصل على النبأ وكيف سربه لأنجلترا .

نشرت مجلة « ورلد » الأسبوعية يوم ٨ديسمبر ١٨٧٥ فى لندن تحت عنوان :

« من اقترح الشراء ؟ »

قالت :

« قصة الصفقة غريبة للغاية .

أبتكرها رئيس تحرير « بول مول جازيت » الكفء ، و« هنرى أوبنهايم » الشريك فى بيت عمل باسمه . التقيا فاتجه الحديث الى مصر .

قال « أوبنهايم » ان الخديو فى طريقه لاقتراض أموال من باريس برهن الأسهم . وأنه من الأفضل أن تنتهز الحكومة البريطانية الفرصة وتشتريها .

اقتنع « جرينوود » وقرر عرض الأمر على اللورد « داربى » بينما ألقى « أوبنهايم » الماء البارد على المشروع الباريسى لأنه علاج مؤقت .

دهش اللورد « داربى » لمزايا المشروع فعرضه على « دزرائيلى » ولورد « سولسبورى » والسير « ستافورد نورثكوت » .

وقد وافق مجلس الوزراء المصغر على الاقتراح فورا .

ولاحظ « اوبنهايم » أنه حتى يتم الشراء يجب أن تستعد بريطانيا بالمال .

وكان « لدزرائيلى » صديق هو البارون « ليونيل دى روتشيلد » يستطيع أن يوقع شيكا بمبلغ ١٠٠ مليون فرنك أى ٤ ملايين جنيه » .

وقالت مجلة « ورلد » :

« ان أوبنهايم يهنأ لأنه ضحى بمصالحه لانجلترا ومصر .

ومما يدعو الى تكريم كل الأطراف السرية التى تمت بها العملية .

أن اللقاءات التى تمت بين الماليين الكبيرين تلفت النظر .

ولكن حتى تمت العملية فان أحدا لم يشك » .

وطبقـــا لنظرية مجلة « ورلد » فان الفكرة الأولى للشراء نشـــأت لدى أوبنهايم » .

غضـب « فردريك جـرينوود » لذلك فنشر بصـحيفته المســائية « بول مول جــازيت » فى نفس اليوم بعـنوان « همس واشــاعات ســوق المال وقناة السويس » .

ردت الصحيفة على ما قيل من أن « اوبنهايم » صاحب الفكرة فقـالت : إن « أوبنهايم » صاحب الفضل فى المعلومات وليس صاحب فكرة الشراء » .

وقالت :

« ان هدف العملية ليس تجاريا ولذلك فانها لم تولد فى عقل رجل أعمال ، وبالتأكيد لم تنشأ فى عقل « أوبنهايم » » .

ولكن « بول مول جازيت » لم تكتب تلميحــا أو تصريحـا بأن « جـرينوود » هو صاحب الفكرة .

* * *

بعـد ٢٥ عاما فى سـنة ١٩٠٢ طلبت وزارة المعــارف البريطانية من « جرينوود » ان يكتب عن « دزرائيلى فكتب يقول :

« صباح يوم ١٥ نوفمبر توجه رئيس تحـرير جـريدة « بول مول جـازيت » لمقابلة اللورد « داربى » فى وزارة الخارجية لابلاغه أن نقابة فرنسية على وشك شراء أسـهم الخـديو وأن الطريقـة الوحيدة أمام بريطانيا لمنع هذه الصـفقة أن تقوم انجلترا نفسها بالشراء » .

* * *

والسؤال الآن هل نشأت الفكرة لدى جرينوود أو أنه كان مجرد رسول ؟

ان ما نشرته دائرة المعارف البريطانية و« بول مول جازيت » يعتبر شبه تكذيب لمجلة « ورلد » .

وقال « جرينوود » عام ١٩٠٢ ايضا :

« ان الفكرة ليست فكرة « دزرائيلى » ولم تنشأ فى مكتب وزير . بل جاءت من الخارج . »

وبذلك فان « جرينوود » لم يقل أبدا أنه صاحب الفكرة لا فى عام ١٨٧٥ ولا فى عام ١٩٠٢ » .

* * *

وفى ٨ أبريل ١٩٠٥ مضى جرينوود خطوة أبعد .

قال فى الحفل الذى أقيم لتكريمه بمناسبة بلوغه سن الـ ٧٥ أن أول مرة فكر فيها فى شراء الاسهم فى أحد أيام الاحاد اثناء تناول العشاء مع أحد الاشخاص ولم يذكر اسمه .

وقال انه مساء يوم الأحد ١٤ نوفمبر ١٨٧٥ لم تكن وزارة الخارجية الانجليزية تعلم . . وسوق الاوراق المالية أيضا لا يعرف .

وعندما سمع اللورد « داربى » لم يصدق .

ولم يكن اللورد « ليونز » سفير انجلترا فى باريس يعرف .

ولم يكن الجنرال « ستانتون » فى مصر يعرف أو يشك ! !

ومعروف طبقا لكل الروايات أن الرجل الذى تناول معه « جرينوود » طعام العشاء هو « هنرى أوبنهايم » . . وهو مصدر النبأ .

ونسب « جرينوود » الحماس لإتمام الصفقة الى اللورد « داربى » . . لا « دزرائيلى » .

* * *

كتب « جوليان وولف » فى جريدة « التايمس » يوم ٢٦ ديسمبر ١٨٧٥ يصف كيف تمت الصفقة تحت عنوان :

« قصة أسهم الخديو » .

قال « وولف » « هنرى أوبنهـايم » هو المسئول عن فكرة شراء اســهم الخديو » . رد « جرينوود » على هذه القصة ، بأربع رسائل نشرتها « التايمس » أيام ٢٨ ديسمبر ١٩٠٥ و ١٣ و ٢٦ يناير ١٩٠٦ و ١٠ فبراير ١٩٠٦ .

وبعث « اوبنهايم » بنفسه يوم ٢٧ ديسـمبر ١٩٠٥ برد الى « التايمس » قال فيه انه ليس صاحب الفكرة وأكد أن « جرينوود » هو المسئول .

رد « جوليان وولف » على بيان « أوبنهـايم » ونشرت « التايمس » هذا الرد يوم ١٨ يناير ١٩٠٦ وأكد أن « اوبنهايم » صاحب الفكرة .

وأعاد ما نشرته مجلة « ورلد » يوم ٨ ديسمبر ١٨٧٥ .

ولكنه لم يذكر التصـحيح الذى نشرته مجلة « ورلد » فى عدد يوم ١٥ ديسمبر .

واعاد « وولف » نشر مقـالاته بمسـاعدة « اوبنهـايم » فى كتاب صـدر عام ١٩٣٤ اسمه « تاريخ المجتمع اليهودى فى انجلترا » .

فى هذا الكتاب قال « وولف » بعـنوان « مقـالات فى التاريخ اليهـودى » ان الفضل فى حصول الامبراطورية البريطانية على اسهم الخديو يرجـع للمسـاهمة اليهودية لكل من دزرائيلى وروتشيلد وأوبنهايم .

واضـاف « أن صـفقة القـاهرة عام ١٨٧٥ هى أكثر الوثائق الحـاسمة فى التاريخ الاوربى المعاصر » .

٣ ـ بعث « جـافار » القـائم بالاعمال الفـرنسى يوم ١٤ ديسـمبر ١٨٧٥ الى أحد أفراد اسرته بأن « اوبنهايم » هو الذى دبر مسألة بيع أسهم قناة السـويس وأوحى بها الى « دزرائيلى » وأبلغ بها « روتشيلد » .

وفى الرسالة قال « جافار » :

« أكد لى أوبنهايم » أن اللورد « داربى » لم يكن يعرف شيئا عندما تحـدث معى مساء السبت ١٣ نوفمبر ١٨٧٥ » .

ومن هذا كله نصل الى أن الذى فكر فى الصفقة هو « جرينوود » .

وأيد هذا الرأى كثير من المؤلفين وعلى رأسهم « شارل ليساج » ـ استاذ العلوم السياسية فى فرنسا ـ الذى نشر عام ١٩٠٦ كتابا عنوانه « الغزو الانجليزى لمصر » . شراء أسهم قناة السويس » .

قال « ليساج » :

« من الذى جعل حكومة انجلترا تدخل شريكة فى مشروع تجارى اسسه ويديره الفرنسيون ويعمل فى أرض تركية .

ما هى الأسباب القوية التى جعلت مجلس وزراء انجلترا يوافق بسرعة ، فى غياب البرلمان .

تقول الاسطورة والتاريخ ان المسئول عن ذلك ليس رجل أعمال رأى مستقبل قناة السويس من الوجهة التجارية لتستفيد الخزانة من الأرباح الضخمة التى يأملها .

ولا يرجع الفضل الى دبلوماسى رأى ان يسجل لبلاده رصيدا ضخما قبل حل المسألة الشرقية .

بل يرجع الى صحفى مملوء خيالا لديه الاحساس ولكنه ليس ملزما بالتطبيق العملى .

انه « فردريك » « جرينوود » رئيس تحرير جريدة « بول مول جازيت » .

ففى رأى « ليساج » أن الفكرة « لجرينوود » والتنفيذ والتطبيق العملى والشراء « لدزرائيلى » « . . أى للسياسى ورجال البنوك .

ويؤكد ذلك كتاب « سكوت » عن « قصة صحيفة بول مول جازيت » الذى نشر عام ١٩٥٠ . فقد جاء فيه ان « اوبنهايم » لم يزعم أبدا أنه صاحب الفكرة . أنه رجل معتزل ، متباعد ، لا يهتم بالشهرة أو المجد .

ولقد حاول بعض كبار الصحفيين ان ينسبوا الفضل « لدزرائيلى » أو لوزير خارجيته داربى .

« ديلين » رئيس تحرير « التايمس » ومجلة « بانش » ـ الفكاهية ـ « ومجلة

« ساترداى ريفيو » وجدوا يد ، أو أصابع ، « دزرائيلى » ، خلف اتمام الصفقة . .

ولكن « جرينوود » كتب مساء يوم ٢٦ نوفمبر ١٨٧٥ فى « بول مول جازيت » يقول :

« انها ليست أصابع « دزرائيلى » بل اصابع الحاجة » .

وقال « جرينوود » يومى ٣و ٤ ديمسبر ١٨٧٥ أيضا :

« ان « دزرائيلى » ظهر فى أول الأمر كمعارض ، أو تظاهر بأنه معارض ، حتى يتحول الى الاقتناع بفكرة أيدها منذ البداية » .

ونسب « جرينوود » و« دايسى » مراسل صحيفة « التايمس » فى مصر و« جوليان وولف » الفضل « لداربى » لا « لدزرائيلى » .

أما « دزرائيلى » نفسه فقد ردد دواما انه المسئول عن شراء الاسهم وأنه نجح فى كسب « داربى » و« نورثكوت » الى صفه . وأنه ـ أى « دزرائيلى » ـ الذى انتصر فى النهاية !

* * *

رغم هذه الحقائق كلها . . .

اراد « دزرائيلى » ان يجعل من شراء القناة حادثا دراميا يصدقه الجميع ، بل صدقه شخصيا .

ان رواية « دزرائيلى » ، الأكثر إثارة ، هى التى حظيت باهتمام العالم والاجيال المتعاقبة وولدت اسطورة تاريخية نسجها لنفسه ، بشكل واع ، أقدر صانع للاساطير فى تاريخ انجلترا !

وعلى أية حال فإن صفقة القناة اعتبرت واحدة من أهم ٣ أعمال قام بها « دزرائيلى » فى وزارته التى استمرت من ١٨٧٤ حتى عام ١٨٨٠ بالاضافة الى استيلائه على قبرص ، ومنح الملكية « فيكتوريا » لقب امبراطورة الهند .

* * *

ويقول « هولبرج » فى كتابه « قناة السويس « ان الفضل فى اتمام الصفقة يرجع الى « دزرائيلى » فقد استطاع أن يكسب مجلس الوزراء . ودفع المفاوضات الى نهايتها الحاسمة . واستطاع الحصول على الثمن فى الوقت المناسب .

كما يرجع نجاحه أيضا الى موقف رجال البنوك الفرنسيين .

وفى رأى السير « ارنولد ولسون » ان نجاح « دزرائيلى » يرجع ، اساسا ، الى سلوك حكومة فرنسا التى لم تكن متعاطفة مع شراء اسهم الخديو . وترى ان صداقة بريطانيا فى عهد « دزرائيلى » تستحق هذه التضحية ولا تريد ـ فرنسا ـ القيام بعمل يؤثر فى تلك الصداقة .

وفى كتاب « فارنى » أن الأسهم بيعت وتم شراؤها بضربة سياسية طبقا للتقاليد الشرقية القديمة لثعبان النيل . . العتيق » !

وضحكوا على الخديو فقالوا انه ببيع الاسهم أكد استقلال مصر لأنه لم يستأذن احدا فى الصفقة !

* * *

افتتحت الملكة « فيكتوريا » دورة مجلس العموم فى ٨ فبراير ١٨٧٦ وقد ارتدت لأول مرة ثوب الامبراطورة الأرجوانى .

وطلبت فى خطبة العرش من الأعضاء الموافقة على الصفقة التى عقدها وزراؤها قبل ١٠ اسابيع وكانت أوربا قد هدأت قليلا والشعب البريطانى أقل حماسا .

وكان السؤال الأساسى هو : هل من مصلحة بريطانيا أن تشرف على القناة ، هذا الممر المائى الحيوى للهند وقت الحرب ، أو بالوسائل الدبلوماسية والمالية وقت السلم .

تحدث « دزرائيلى » مطالبا باعتماد الثمن لأن مجلس العموم ، وحده ، الذى يستطيع اعتماد المال اللازم لسداد ردتشيلد .

قال :

« ليس هناك انتهاك للقانون فيما حدث .

ويمكننى القول أن بنك انجلترا كان مستعدا لو كان من الممكن قانونا أن يقدم ٤ ملايين جنيه استرلينى للحكومة .

ولكن « مؤسسة روتشيلد » لم تقدم ٤ ملايين جنيه استرلينى فحسب .

قلنا لبيت روتشيلد :

ـ هل تشترون هذه الأسهم مع تعهدنا بأن نطلب من مجلس العموم أن يأخذها منكم .

قاموا بذلك وكانت مخاطرة كبرى . وأعتقد أنهم لم يكونوا ليقوموا بها ، لو لم يشعروا بأنهم ـ بعلمهم هذا ـ سيعودون على البلد بنتائج عظيمة » .

وكان « دزرائيلى » يكذب ويضلل مجلس العموم .

لقد اشترت الحكومة الانجليزية الأسهم ووقع القنصل باستلامها .

وفى كل الاوراق والوثائق والمستندات كان روتشيلد عميلا للحكومة كما أودعت الأسهم بنك انجلترا لحساب الحكومة الانجليزية لا لحساب « روتشيلد » . وكان « دزرائيلى » يعرض على المجلس ان يشترى الاسهم من « روتشيلد » .

والحقيقة أنه اقترض من « صديق » مبلغ ١٠٠ مليون فرنك ، ولكن الكذب لم يرهق ضمير « دزرائيلى » . لقد أراد اعطاء مظهر دستورى للعملية التى خرقت أقدس حق للبرلمان وهو الرقابة على الخزانة العامة .

وكان معنى كلام « دزرائيلى » ان الحكومة طلبت من « روتشيلد » أن يشترى بدافع الوطنية ـ الأسهم حتى لا يشتريها الرأس لبدن الفرنسيون .

افق « روتشيلد » ولكنه طلب من « دزرائيلى » وعدا بأن يدفع المبلغ فى اقرب فرصة ، وأن يطلب من البرلمان المال اللازم لاعادة شراء الأسهم التى باعها الخديو .

أى أن هناك عمليتين منفصلتين .

* * *

تحدث وزير المالية السابق « روبرت لو » وهو من حزب الأحرار فعارض الخطأ الدستورى الذى ارتكبته الحكومة بعدم الحصول على موافقة المجلس .

واتهم الحكومة بأنها وزارة سمسرة .

وركز أعضاء المعارضة على أساس أنه ليس سليما الاقتراض من شركة خاصة وتكلموا حول حجم العمولة ، وتاريخ الاتفاق على القرض .

رد « دزرائيلى » قائلا : هل كان يمكن الحصول بسرعة على المال من بنك انجلترا وهل كان يمكن دعوة البرلمان بسرعة للتصويت .

والجواب ، كما قال « دزرائيلى » أن العامل الأساسى فى اتمام الصفقة السرعة والسرية أيضا . . فلو أن البرلمان كان منعقدا لما تمت الصفقة بتلك السرعة . . أو السرية .

واذا كان بنك انجلترا قد رفض ، وهذا ممكن ، فان الحكومة تفقد فرصة اتمام الشراء ، واذا دعى البرلمان للانعقاد فهناك احتمال ايضا لخسارة العملية .

وقال « نورثكوت » وزير المالية وهو يرد على المعارضين :

« عندما نسأل عما حصلنا عليه مقابل أموالنا ، أرد قائلا بأننا حصلنا على شيء قيم . وفى المقام الثانى حصلنا على نفوذ فى ادارة القناة » .

أما عن طبيعة النفوذ فقد استشهد وزير المالية بكلمات لورد « داربى » قائلا :

إذا كان هناك من يشك فى أن مالك خمس الأسهم فى هذه القناة لا يملك نفوذا فمن الصعب أن نناقشه شأنه شأن من يقول ان اثنين واثنين ليسا أربعة » .

وقدمت الحكومة البريطانية ٣ مذكرات الى مجلس العموم فى ٩ و١١ و١٤ فبراير تشرح فيها جوانب الصفقة . وسمحت الحكومة باستمرار المناقشة يومى ١٤ و٢١ فبراير .

بعث دزرائيلى سكرتيره « مونتاج كورى » الى « البارون روتشيلد » يسأله عن ارتفاع سعر العمولة حتى يستطيع رئيس الوزراء الرد على المعارضة .

١٧٥

وكتب « كورى » الى « دزرائيلى » الرسـالة التالية فى ١٩ فبراير ، قبل يومين ، من الجلسة الحاسمة لمجلس العموم .

قال « كورى » :

« يشير البارون « روتشـيلد » الى أن اتفـاقه كان تقـديم ٤ ملايين جنيه استرلينى خلال شهر ديسمبر . وتم توقيع هذا الاتفاق . وسدد للخديو :

٢ مليون فى أول ديسمبر .

ومليون استرلينى فى ١٦ ديسمبر .

ودفع القسط الثالث وهو مليون استرلينى فى ٥ يناير .

وكان يمكن للخديو أن يطلب ضرورة دفع كل الأقساط بالجنيه الذهب وفى مواعيد سابقة لتلك التى تم فيها الدفع .

ولو أن الخـديو طلب دفع أول قسـط ـ مثلا ـ وهو مليونا جنيه استرلينى بالعملة الذهبية ، فان سحب مثل هذا المبلغ ذهبا ، سـيضر ضررا بالغا بسـوق المال ، ويجعـل من المسـتحيل لبنك « روتشـيلد » أن يلبى الطلبات الأخرى لعملائه بالشروط المواتية .

هذه الاعتبارات الاستثنائية كان لهـا وزن كبير لدى البارون فى تحـديد مبلغ العمولة التى طلبها .

ويشير ، فضلا عن ذلك ، إلى أن سحب الأربعة ملايين جنيه من رصيد بنك لفترة (معروف سلفا أنهـا طـويلة) يسـبب اخـلالا بنظام عمله ، واضطراب نظمه المالية .

إن أى حكومة أجنبية اعتادت التعـامل مع « روتشـيلد » كان يمكن أن تتصـل به للقيام بعـملية تقتضى وجـود مبالغ كبيرة من المال السـائل فاذا وجدته غير قادر على تلبية الطلب تنقل العملية الى غيره .

وحتى لو لم ينشـأ مثل هذا الاحتمال الطارىء فأن « تجميد » مثل هذا المبلغ الضخـم من شـأنه أن يقلل موارد البنك ويقلل فرص عمل المؤسسـة التى اعتادت القيام بعمليات سريعة ذات ربح وفير .

وللأسباب السابقة حددت مؤسسة « روتشيلد » عمولتها بهذا المبلغ المرتفع الذى بلغ ٢,٥ ٪ .

وينفى البارون « روتشيلد » أن احتمال امتناع البرلمان على الموافقة على الأربعة ملايين كان عاملا فى تقديره . ويترك للحكومة تحديد ما إذا كان يجوز القول بأن احتمالا مستحيلا كهذا أثر على وجهة نظر المؤسسة فى تحديد عمولتها .

ويقول إن العملية ليس لها مثيل وأن الحكومة لم تطلب من قبل من شركة أن تقدم مبلغا مماثلا من المال .

وفيما يتعلق بمسألة ما إذا كان ينبغى للحكومة أن تطلب المبلغ من بنك انجلترا يقول البارون « روتشيلد » - دون أن يبدى رأيه فى قدرة البنك - أنه يفهم أن سلطات البنك منقسمة على نفسها - حتى الآن - حول رغبتها فى العمل كعميل للحكومة فى هذه العملية .

وفضلا عن ذلك ، فهذه النقطة لا يستطيع البت فيها الا مجلس الادارة مجتمعا على حساب السرية والتكتم .

وكان « مستر » « هوبارد » هذه المرة واضحا فى أن البنك لا يستطيع ، ولن يستطيع تولى العملية فى حين كان مستر « جيبسى » « ومستر طومسون هانكى » وهم من مديرى بنك انجلترا - يرون الرأى المعارض .

ويعتقد البارون « روتشيلد » أن الحكومة كان يمكن أن تأمر البنك بتوفير الملايين الأربعة إلا أن ذلك اجراء عنيف .

ويقول أيضا ، دون تردد ، أن بنك انجلترا لم يكن ليجد المبلغ المطلوب دون إحداث اضطرابات كبيرة فى سوق المال .

ولم يحدث مثل هذا الاضطراب بعد أن تولى « روتشيلد » العملية ولذلك بنى تقديره لهذه العمولة الكبيرة .

وهو مرتاح الى أن الموضوع سيحكم عليه بنتيجته » .

* * *

استأنف المجلس بحث الصفقة يوم ٢١ يناير

تكلم دزرائيلى فقال :

« نحن هنا لنحمى البلاد من التعقيدات ولنرشدها فى حالة حدوث تعقيدات .

والإدعاء بأننا لا يجب أن نفعل شيئا ـ معناه ألا نجـرؤ على الحـركة . .

ألا نحاول أبدا زيادة قوتنا وتحسين وضعنا ، لأننا خائفون من التعقيدات .

هذه بالتأكيد وجهة نظر جديدة فى السياسة الانجليزية . وهى وجهة نظر أحسب ان مجلس العموم لن يقرها أبدا .

وفى النهاية قال رئيس الوزراء أنه يوصى بالشراء كمضاربة سياسية لا تجارية وهى محسوبة بشكل يدعم الامبراطورية فهذه هى الروح التى قبلتها بها البلاد وقد قبلتها رغم ان الناقدين ذوى الشرف قد لا يقبلونها فشعب انجلترا يريد للامبراطورية أن تبقى وأن تتدعم ولن يزعجه حتى لو اتسعت .

الشعب يعتقد أن لدينا موقعا خطيرا ، ومصلحة كبيرة فى ذلك الجزء الهام من أفريقيا لأنهم يرون أنه ممر لأمبراطوريتنا فى الهند وغيرها من المناطق التابعة لنا .

وقد أدرك شعب انجلترا من البداية سلامة وحكمة الخطوة التى سنصدق عليها الليلة .

وقال ردا على الذين قالوا إن القناة يمكن ان تؤخذ بالحرب :

« قيل : بوسعك دائما أن تستولى على القناة بالحرب وحتى الآن يجب عليك أن تدخل الحرب برغم كل شىء .

وفى المقام الأول هناك مساحة واسعة تفصل بين السلام والحرب .

أين المفاوضات والحل الوسط ، والنفوذ ، والضغط الخ ، وفى هذه المساحة الواسعة سوف نتزود بقوة لم تتح لنا من قبل على الاطلاق .

واذا كان لنا أن نصون حقوقنا فلابد لنا بالطبع ، ألا نلجأ الى الحرب الا فى النهاية .

والحرب هى الحرب دائما مهما كان السبب . ولكن فى الحالة السابقة

تكون بالضرورة وبالتدبير أو لحيازة ما يملكه الآخـرون . . أما الان فسـوف تكون حربا للدفاع عما نملكه نحن .

ألا يوجد فارق أخلاقى اذن » .

وأشـار دزرائيلى الى أن انجلترا قوة عظمى فى البحـر المتوسـط ولديهـا حصـون مشرفة فى تلك المياه لا يمكن أن تتخلى عنهـا أبدا ، لكن سـياستها ليست سياسة عدوانية ولا تشـغل نفسـها باعادة توزيع الاقاليم فى تلك الجهـة طالما كانت حرية البحـار والسـيادة التى تمارسـها بكل شرعية لم تتعـرض لخطر .

وسوف تمثل قناة السويس وصـلة فى سـلسلة الحصـون التى نملكهـا على الطريق الى الهند وقد اكتسبنا بالشراء تأمينا اضـافيا عظيما يجـب أن نعـتز به من أجل الاتصال البحرى الحر . وقال : :

كنت حريصا على اتمام هذه الصفقة . وأوصـيت بعـقدها كصـفقة سـياسية لتدعيم الامبراطورية ومن ينقد تصرفى ليس على هذا المستوى من الوعى .

ولم ينكر دزرائيلى » أنهـا عملية بورصـة ولكنه قارنهـا بما حـدث من مضـاربات فى البورصـة اثناء معـركة « ووترلو » المجيدة التى هزم فيهـا « نابليون » .

وترك « دزرائيلى » لوزير ماليته « أن يوضـح حكمة اسـتثمار الاموال البريطانية ولكن ذلك أمر أثبته الزمن .

تحدث « جلادستون » زعيم حزب الاحرار فقال :

« أن روتشـيلد » وعد بالتعـاون يوم ١٧ نوفمبر وبذلك حصـل على عمولة ١٥٢,٣١٩ جنيها أى بفـائدة ١٤,٧ ٪ على مبلغ ٤ ملايين جنيه دفعـوه لمدة ٣ شهور بضمان الحكومة البريطانية المصرية » .

وبذلك أصـبح ضـمان الحكومة البريطانية مثل « هوندوراس » أو « باراجواى » أو كأنه « بوليفيا » و« الاكوادور » وحتى مصر فى عهد الخديو نفسه .

إن الصفقة غامضة مضللة وغير دستورية .

وسخر من حجة الحكومة عن تأمين الطريق الى الشرق .

وقال بأن أفضل وسيلة فى المستقبل لتجنب الحرج هو توزيع الأسهم على الوزراء كرمز بسيط عن حكومة معترفة بالجميل لخدماتهم .

وأبدى تذمره بطريقة جامحة ، متسائلا باصرار عن التفاصيل الدقيقة للحقوق المشروعة لبريطانيا والوسائل الشرعية لاستردادها ، وبالتالى مدى نفوذها فى ظل بنود الصفقة .

وأبدى استياءه ، أيضا ، من أن كل شيء جرى بسرعة كبيرة للغاية وتعاملت الحكومة البريطانية بهذا الشكل مع شركة خاصة ، ويمثل هذه النسبة الكبيرة من العمولة ، متوقعا دعاوى مستقلة لا نهاية لها من جانب القناة ، على وزارة الخزانة ، وبالتالى على دافع الضرائب .

وقال ان الحكومة قامت بصفقة مؤسفة وباهظة الثمن .

وكانت وجهةنظر « جلادستون » أن « روتشيلد » تقاضى عمولة نحو ١٥ ٪ على قرض ٤ملايين بينما لا توجد مغامرة .

ان الحكومة لم تتجه الى بنك انجلترا ولكنها اتجهت الى مؤسسة خاصة .

ولم يكن هناك ضمان أن يمتنع « روتشيلد » عن تقديم النصيحة والتحذير لعملائه فيستفيدون قبل النشر .

وقال ان المطلوب هو مليون جنيه فقط وال ٣ ملايين الباقية كان يمكن للحكومة توفيرها فيما بعد .

وقال ان معلومات مضللة قدمت للصحافة .

وبنى هجومه على مخالفة « دزرائيلى » للدستور . كما أن الاسهم لا تعطى « دزرائيلى » السلطة الكافية للاشراف على القناة .

* * *

وافق مجلس العموم فى ٢١ فبراير ١٨٧٦ على اعتماد ٤,٠٨٠,٠٠٠ جنيها لدفع الثمن والعمولة والمصروفات الطارئة .

وقد دفعت الحكومة الفوائد « لروتشيلد » على مبلغه . ولكن البرلمان لم يعتمد مبلغ الفائدة اى أن مجلس العموم اعتمد المبلغ دون ان يبين أنه يتضمن فائدة دفعتها الحكومة !

ونوقشت الصفقة فى نفس الوقت فى مجلس اللوردات .

وكان على اللورد « داربى » أن يقول بيانا مشابها « لدزرائيلى أى أن يقول إن « روتشيلد » هو الذى اشترى الأسهم . ولكن « داربى » لم يفعل ذلك .

بدأ بالرد على لورد جرانفيل وزير الخارجية السابق .

قال ان الحكومة لم تلتزم ولا تستطيع ان تلزم البرلمان فى هذه المسألة .

لقد حملنا على عاتقنا المغامرة والمسئولية فى شراء الاسهم .

لقد فعلنا ما فى وسعنا ولا يمكن ان نتهم بالجبن .

وتحدث بعض الاعضاء فقالوا أنهم لا يثقون بأن التجارة الانجليزية تستطيع ان تستمر اثناء الحرب عبر ٢٠٠٠ ميل بمساعدة سلسلة من القلاع فى البحر المتوسط .

وأسف البعض على مبدأ الشراء وقالوا انها استثمار سيىء لأموال الدولة فالصفقة تمت بسعر عال ، وفائدة منخفضة ، وضمان سيىء .

واعترف زعماء حزب الاحرار بضرورة عدم تحقيق انقسام فى الحزب ولذلك أيدوا الحكومة حتى لا يكون هناك مؤيد ومعارض .

ولذلك وافق المجلس بالاجماع دون استثناء . . على اعتماد المبلغ .

كتب دزرائيلى الى الملكة « فيكتوريا » :

« انتهت ليلة أمس مسألة السويس الكبرى ، وبشكل مرض تماما ، وأثبت مجلس العموم أن رأى البلاد حول هذا الاجراء لم يتغير ولم يحدث مستر « جلادستون » أى أثر رغم أنه تكلم بأكثر من قدرته المعتادة » .

وفى اليوم التالى قالت صحيفة التايمس :

« هكذا تدخل الامة بسلام عصر ممتلكاتها » .

وانتقدت صحيفة « التايمس » المعارضة .

قالت :

« ان مستر لو وزير الخزانة السابق انتقل من احدى التفصيلات الى الاخرى ملقيا خطابا يشبه مدينة ملئية بالازقة والحوارى ، ويظن فيها انه قريب من طريق رئيسى ولكنه لا يعثر عليه أبدا » .

وقالت إن « ممثلى المعارضة قدموا وجهة نظر محدودة » .

وبقى جلادستون غاضبا من الصفقة حتى أنه نشر فى كتيب الـ ٢١ سؤالا التى وجهها للحكومة فى هذا الموضوع .

* * *

حدث أثناء النقاش أن انتقد بعض الاعضاء العملية كلها قائلين :

ـ هذه سابقة

فرد « نورثكوت » وزير الخزانة قائلا :

ـ والقناة ايضا بلاسابقة !

الكل يضارب.. على مصر

هبطت أسعار السندات المصرية هبوطا كبيرا بعد اعلان افلاس تركيا ، وتوقع رجال المال افلاس خديو مصر أيضا .

نشرت صحيفة « التايمس » البريطانية يوم ٦ أكتوبر ١٨٧٥ :

« تدهورت السندات التركية ، أولا ، وأعقبتها السندات المصرية ، تدهورا هائلا كانت نتيجته احداث ذعر شديد .

ولم يطرأ أى تحسن عند إغلاق البورصة ، بل استمرت السندات المصرية فى تدهورها إلى ما بعد ساعات العمل .

وليس ثمة أنباء عن مصر ، ولكن الدولتين مرتبطتان فى ذهن الجمهور ارتباطا تاما بحيث انه يعتبرهما كتلة واحدة .

وقد استمر هبوط الأسهم ، رغم التأكيدات من جهات عديدة ، بأن مصر ليست جزءا من الدولة العثمانية إلا بالأسم ، وأن ماليتها لا تتأثر بمالية تركيا لأن العالم يعرف أن مالية مصر لا تقل خللا عن مالية تركيا » .

كان أكثر المولين تأثرا بهبوط السندات المصرية « هنرى أوبنهايم » الذى مول للخديو قروض سندات ١٨٦٢ و١٨٦٤ و١٨٦٦ و١٨٦٧ و١٨٦٨ و١٨٧٣ .

وقد انخفضت بالذات سندات قروض ١٨٦٨ و١٨٧٣ .

* * *

ولكن حدثت ظاهرة غريبة . .

يوم أبرق داربى الى ستانتون يسأله عن المفاوضات بين الخديو

« وديرفيو » . . فى هذا اليوم - ١٥ نوفمبر - بدأ شراء السندات المصرية ، وبالذات سندات قرض ١٨٧٣ ، فى بورصة لندن .

واستمر شراء هذه السندات ، بصورة تتزايد يوميا ، وجنبا الى جنب ، لمدة عشرة أيام ، مع عملية التفاوض لشراء أسهم القناة .

وبقى السوق غير مستقر حتى ٢٠ نوفمبر .

وظل قرض عام ١٨٧٣ يرتفع يوميا فى بورصة لندن من ٥٤ و٥, ٥٤ يوم الاثنين ١٥ نوفمبر حتى رحل يوم الأربعاء الى ٦٢½٪ ثم ارتفع ثمن أسهم القرض ارتفاعا ضخما خلال اليومين التاليين .

ويوم الخميس ٢٥ نوفمبر - يوم بيع أسهم القناة - ارتفع ثمن السند فى قرض عام ١٨٧٣ - ٤⅞٪ بنطا بعد أن تسربت الاشاعات عن صفقة البيع .

ويوم الجمعة ٢٦ نوفمبر أعلن نبأ البيع رسميا فى الساعة ٣٥, ١ بعد الظهر فارتفع ثمن السند ٤½٪ بنطا فوصل الى ٧٢½٪ .

ويوم السبت ٢٧ نوفمبر عاد ثمن الأسهم الى السعر الطبيعى الذى كان عليه قبل أزمة أكتوبر ، أى قبل اعلان افلاس تركيا .

وقدرت صحيفة « الأوبزرفر » فى عددها الصادر يوم ٢٨ نوفمبر فى حديثها عن مالية مصر أن اسعار السندات المصرية ارتفعت بأكثر من ٨ ملايين جنيه بعد الاعلان الرسمى عن صفقة البيع .

ولذلك فان خسائر ضخمة لحقت بالمضاربين الذين راهنوا على هبوط أسعار هذه السندات ، كما تحققت أرباح ضخمة لأولئك الذين راهنوا على ارتفاع هذه الأسهم .

* * *

كتب مراسل صحيفة « الديلى ميل » فى باريس يوم ٢ ديسمبر ! .

« علمت اليوم أن أحد البنوك الكبرى لديه أوامر بشراء بعض الأسهم لحساب لورد انجليزى ثرى .

قيل للبنك :

ـ اشتر العدد الذى تقدر عليه .

تساءل البنك عن السعر . . .

وكان الرد :

ـ اشتر بأفضل الشروط التى يمكن التوصل اليها .

وهكذا نجد أن أسعار السندات المصرية ، وخاصة سندات قرض ١٨٧٣ ، ظلت ترتفع بصورة منتظمة لمدة أسبوع . وتوقع لورد انجليزى أن يتوالى الارتفاع ولذلك أمر البنك الفرنسى بالشراء قبل أن يصل السعر الى قمته ، أو الى أعلى مداه .

نشرت مجلة « ورلد » يوم ٣ ديسمبر أن الناس أقبلوا بجنون على شراء الأسهم المصرية ، بعد الصفقة ، كما لو أن بريطانيا تعهدت بسداد ديون مصر .

وفى ٣٠ نوفمبر ـ يوم تسوية عمليات البيع والشراء فى بورصة لندن ـ تبين أنه تمت عمليات على الأسهم المصرية بمبلغ ٣٠٠ مليون جنيه خلال الـ ١٨ يوما الأخيرة .

وبذلك استردت الأسهم المصرية سمعتها فى بورصة لندن وباريس والاسكندرية .

ولايوجد دليل لمعرفة شخصية المضاربين على ارتفاع هذه الأسهم .

ولايمكن أن يكون الارتفاع صدفة .

ولكن يمكن الاستدلال على شخصيتهم من خلال ، استعراض الأحداث السابقة على الشراء ، لنعرف أولئك الذين حولوا عملية بيع عامة لتحقيق ربح شخصى .

ان الذى يراهن على الارتفاع ينبغى أن يكون ماليا ضخما ولديه وسائل كبيرة لأن شراء الاسهم يقتضى اعتمادات ضخمة بينما لا يحتاج الى ذلك من يراهن على هبوط الاسعار ان الرجل الذى يستطيع هذا النوع من المضاربة هو هنرى أوبنهايم فهو المالى الوحيد فى لندن أو المقرض الوحيد فى لندن الذى تعتمد مؤسسته على مالية مصر ، منذ قدم إليه ستة قروض .

وفى كتاب حمزة عن ديون مصر من ١٨٥٤ الى ١٨٧٦ والصادر عام ١٩٤٤ قال ان أوبنهايم أصبح ـ بغير منازع ـ صاحب المصلحة فى ارتفاع سندات قروض مصر .

ان مؤسسة أوبنهايم انسحبت فى آخر لحظة من تقديم قرض الدائرة الخاص فى عام ١٨٦٥ ولذلك فان سندات قرض ١٨٦٥ وقرض الدائرة ١٨٦٧ هى السندات المصرية الوحيدة التى لم ترتفع خلال عمليات نوفمبر ١٨٧٥ .

وهو صاحب الفضل فى عملية شراء الأسهم لانجلترا .

ان « اوبنهايم » كما يقول الدكتور فارنى فى كتابه « شرق وغرب السويس قناة فى التاريخ ١٨٥٤ ـ ١٩٥٦ » الصادر عام ١٩٦٩ هو الذى استفاد من ارتفاع سعر الأسهم .

نشرت مجلة « ورلد » فى عددها الصادر يوم ٢٩ ديسمبر :

« بعد ان استقرت الأسعار ، أعاد الذين اشتروا السندات ، بيعها الى الناس العاديين فى لندن والضواحى » .

وهكذا يكون « أوبنهايم » قد استفاد من شراء السندات فى البورصة بسعر منخفض قبل صفقة الاسم ـ ثم بيعها ، بسعر مرتفع ، بعد اتمام الصفقة .

ويقول الدكتور « فارنى » ان اسماعيل استفاد من ارتفاع سعر السندات المصرية .

يقصد بذلك ان ارتفاع سعر السندات يمكن الخديو من الحصول على مزيد من القروض لأن رجال المال استردوا ثقتهم بالخديو وامكانياته المالية .

فى كتاب « دايسى » قصة الخديويين » روى القصة التالية :

« عهد الخديو اسماعيل الى أحد رجاله الموثوق بهم ارسال برقية بالشفرة بأن الخديو وافق على البيع » .

ولم يذكر « دايسى » الاسم أو لمن أرسلت البرقية . ولكن يبدو أنها ارسلت لبارو ممثل الخديو فى باريس لابلاغ ديرفيو بأن الخديو سيبيع الأسهم ولن يرهنها .

ويستمر دايسى فى قصته قائلا :

« استغرقت عملية ترجمة برقية الخديو الى الشفرة السرية وقتا طويلا . فانتهز رجل الخديو الفرصة ليبرق لعملائه لشراء السندات بكثرة لأنه يتوقع ارتفاع أسعارها وبذلك حقق ثروة ضخمة .

وعندما عرف الخديو ذلك لم يندم لأن رجلا خان الأمانة . ولم يحافظ على السرية ، بل قال ـ أى الخديو ـ :

« كان غباء منى ألا أفكر فى ذلك » .

والأرجح أن ذلك الرجل هو نوبار . فهو الرجل الذى من البداية كان يضلل القنصل شبانتون بالنسبة للصفقة ! .

وفى كتاب « موبرلى بل » ذكر أن نفوذ نوبار على اسماعيل كان قويا الى الحد الذى جعل نوبار يقول « اسماعيل هو الاسم الذى أوقع به القوانين » . .

ويقول نوبار :

« لو استثمرت مبلغا قليلا فى الدين قصير الأجل فانه يتزايد بسرعة لأن الفائدة من ٢٠ الى ٤٠٪ .

ويضيف بل :

« ان اسماعيل أقرض نوبار ٣٠ جنيها هى بداية ثروته وقد استفاد نوبار من كرم سيده وكانت هناك فرص . ولا يوجد مراقبون ماليون يسألون أسئلة مزعجة » .

ويظل سؤال حائر :

ـ هل كان « أوبنهايم » على يقين من أن الحكومة البريطانية ستتقدم بعرض لشراء الأسهم .

ـ لايوجد ما يبرر الافتراض بأن ذلك سيكون رد الفعل البريطانى فان حكومة « جلادستون السابقة رفضت ـ ببرود ـ اقتراح شراء القناة . فما الذى يضمن « لأوبنهايم » ان « دزرائيلى » سيشترى الأسهم .

والرد المنطقى ان ارباح رجال المال عادة من المضاربة فى البورصات . . وفى هذه المرة كانت المضاربة ، أو المغامرة والمقامرة ، محسوبة إذا أخذنا بوجهة نظر القاضى « كرابيتس » . .

* * *

عادت الثقة ـ اذن ـ بالاقتصاد المصرى بعد قيام علاقة بين مصر وأول قوة مالية فى العالم ، وهى انجلترا . . وأقوى بيت مالى فى أوربا . . بنك روتشيلد .

وبدأ الخديو يتجه الى فرنسا ، وحلولها المالية ، بعد أن وافقت على قيام المحاكم المختلطة فى مصر وأصدرت قانونا بذلك فى ٢٥ ديسمبر ١٨٧٥ .

وفزع « درزائيلى » من كثرة ديون الخديو وميله الى فرنسا .

. . . أعلن « ستافورد نورثكوت » وزير مالية انجلترا مساء يوم ٦ مارس ١٨٧٦ رفض بريطانيا التدخل فى الشئون المالية المصرية .

وفى ٢٣ مارس رفض « نورثكوت » ضمان قرض بـ ١٨ مليون جنيه لتوحيد ديون مصر بدعوى ان اسماعيل يرفض اعلان تقرير « كيف » .

وبذلك تخلت بريطانيا عن آمال المساهمين فى سندات مصر .

بعد اسبوع من قرار « نورثكوت » انهارت سندات قرض عام ١٨٧٣ من ٦٣ الى ٥٢,٥ . وفى ٣ أبريل نشر تقرير « كيف » .

وفى ٥ أبريل فشل « باسترى » ـ ممثل بنك ـ « الأنجلو ايجيبشيان » فى مصر فى ضمان قرض للخديو بين ١٠ و ١٤ مليون جنيه .

وفى ٧ أبريل اصدر الخديو اسماعيل آخر قرار يؤكد فيه سيادته .

يقضى القرار بتأجيل سداد سندات الخزانة لمدة ٣ شهور . وكانت تستحق الدفع فى مارس وأبريل لمصلحة الدائنين البريطانيين . . . لا الفرنسيين .

وفى اليوم التالى مباشرة ـ ٨ أبريل شكلت نقابة من رجال البنوك ـ ضمت « أوبنهايم » ـ للدفاع عن المصالح الفرنسية فى مصر . . فقد وجد « أوبنهايم » أن مصلحته فى ذلك الوقت ، مع فرنسا .

وفى ١٢ أبريل وقع الرعب فى بورصة لندن فاستمر هبوط أسعار سندات قرض ١٨٧٣ وأصبح نحو ٤٢ .

وفى اليوم التالى انخفض القرض الى ٤٠ تقريبا .

أى أن قرض عام ١٨٧٣ هبط بنسبة ٣٣٪ فى ٣ أسابيع .

.. ولايوجد ما يدل على أنه لم تحدث مضاربات على الهبوط فى سندات هذا القرض ، كما حدثت مضاربات على الارتفاع .

وعدد محدود من الأشخاص كان يعرف ان بريطانيا لن تضمن سندات الخديو .. ولن تتدخل فى ماليته .

ولكن لم يعرف أبدا الذين استفادوا من هذا النوع من المضاربة الأخيرة .. ولكن انتقال « أوبنهايم » من انجلترا التى تشكل نقابة تدافع عن مصالح فرنسا .. أمر يدعو الى الشكوك .

* * *

وخضع اسماعيل للدائنين الأجانب فأصدر فى ٩ مايو ١٨٧٦ قانون الدين الموحد وبذلك تم ضمان مصالح الدائنين وحملة السندات المصرية .

واجتمعت الجمعية العمومية لشركة قناة السويس فى ٢٧ يونيو ١٨٧٦ لسماع تقرير ادارة الشركة .

وفى هذا التقرير اعلن دلسبس ان ايرادات القناة زادت عام ١٨٧٥ بنسبة ١٥,٤٪ .

والأرباح الصافية زادت بنسبة ٦٠٪ مما دعا الشركة الى توزيع أرباح لأول مرة .. بعد ٧ سنوات من افتتاح القناة .

وارتفع سعر السهم بنسبة ٣٥٪ عن سعره الاسمى فأصبح الثمن نحو ٢٧ جنيها بينما سعره الاسمى ٢٠ جنيها .. واشترته بريطانيا بـ ٢٢,٥ جنيها من الخديو ..

وبذلك تحققت الفائدة للجميع .. الا مصر .

نشر القاضى بيير كرابيتس عام ١٩٣٩ كتابا اسمه « نهب السويس » دافع فيه عن « الخديو اسماعيل » فى صفقة الأسهم .

ووجهة نظر القاضى « كرابيتس » تتلخص فى ٣ نقاط :

الأولى : إن الخديو من البداية كان يرغب فى بيع الأسهم لإنجلترا .

الثانية : انه لم يكن يرغب فى بيع الأسهم لفرنسا لأنه كان شديد الضيق برفض فرنسا الموافقة على قيام المحاكم المختلطة التى صدر مرسومها فى سبتمبر ١٨٧٥

الثالثة : أن « أوبنهايم » كان وسيطا للخديو وعميلا له وقد تعمد « تسريب » نبأ الصفقة لداربى عن طريق « جرينوود و « لدزرائيلى » عن طريق « روتشيلد » .

وهذه وجهة نظر « كرابيتس » كاملة . . .

•

« ضلل اسماعيل دزرائيلى .

عرض الأسهم أولا على الفرنسيين للحصول على قرض .

وهو يعلم ان هناك سوقا واحدا مفتوحا له .

ان انجلترا هى التى انقذت فرنسا من الإبادة عام ١٨٧٠ ومايو ١٨٧٥ وأن فرنسا لاتستطيع ان تسيىء الى لندن .

انه كان عالما بالطبيعة الانسانية وأن رئاسة الوزراة فى بريطانيا لن تسمح للمصالح البريطانية بشراء أسهمه ، وأن وزارة الخارجية الفرنسية لا حول لها ولا قوة لتقاوم « الفيتو » البريطانى .

باختصار يعلم أنه لن يجد إلا بريطانيا مشتريه .

لو أن اسماعيل عرض على بريطانيا شراء الأسهم لفرضت شروطها .

إن اللؤم الشرقى جعله يتصل بالفرنسيين للحصول على قرض وبذلك جعل فرنسا تحس بوجود منافس وأنها ـ أى بريطانيا ـ يجب ان تعجل بالعمل .

وعرف « دزرائيلى » انه لا ينبغى ان يخشى الفرنسيين ولكن الخديو كان قد

حصل على مزية استراتيجية ، قبل أن يحصل رئيس وزراء بريطانيا على ضمان أن فرنسا لن تشترى الأسهم .

أن المساومة لعبة تعتمد على فهم نفسية البشر .

ان الجنرال « ستانتون » عندما زار قصر عابدين لأول مرة بعد أن تلقى البرقية ، كشف سلوكه عن مخاوفه لأن البرقية لم تكن للتهنئة .

ان الخديو لاحظ ان الجنرال لم يبد التفوق أو السيادة أو التنازل .

ان علاقة الخديو بفرنسا لم تكن طيبة .

وكان يعرف ان ديرفيو لن يقرضه إلا بموافقة وزارة الخارجية الفرنسية .

وبتحليل سلوك هنرى اوبنهايم فإنه ربما يكون قد تصرف كممثل أو عميل للخديو . ولذلك فإن هنرى اوبنهايم تكلم بحرية فى لندن يوم ١٤ نوفمبر .

إنه رجل بنوك يتمتع بخطوة لدى الخديو .

ان بيته هو الذى قدم للخديو قرض عام ١٨٦٨ وقدره ١١,٨٩٠,٠٠٠ جنيها .

وهو الذى قدم قرض عام ١٨٧٣ وقدره ٣٢ مليون جنيه وهو آخر قرض قدمه .

وكان « اوبنهايم » لايزال مقربا للخديو عام ١٨٧٥ .

ومن غير المعقول ان « اوبنهايم » لم يترك هذا القرض الجديد يخرج من يده .

ومن غير المفهوم ان يغادر « اوبنهايم » القاهرة الى باريس فى ذلك الوقت الا اذا كان ذلك لهدف متعلق بالصفقة .

ومن الصعب ان يفهم سر مغادرته باريس الى لندن الا اذا اراد اثارة اهتمام بريطانيا بالمشروع .

ومن الصعب ان نفهم لماذا انفجر يروى كل شىء قبل ان يحس بنبض لندن .

ولماذا يتكلم مع صـــحفى بريطانى بالذات إلا إذا كان هدفه ان يبلغ « جرنيوود » النبأ الى « دزرائيلى » .

ان دراسة السوق فى نوفمبر ١٨٧٥ تبين ان اوبنهـايم لم يشـتر اسـهم قناة السويس فى ذلك الوقت الا لأنه كان عميلا للخديو .

وكان مستحيلا على « اوبنهايم » ان يصل الى اذان دزرائيلى ولذلك اسـتعمل « جـرينوود » وهو يعـرف شخصــيته ووطنيته ومثالياته ليبلغ النبأ الى رئيس الوزاره حتى تشترى بريطانيا الأسهم .

ان « اسـماعيل » أراد أن يسـارع « دزرائيلى » بشراء الأسـهم قبل أن يكتشـف أنه لا يسـتطيع الاشـتراك فى ادارة القناة فالأسـهم مرهونة . وأن الحكومة البريطانية لن يكون لها الا ١٠ أصوات فى الجمعية العمومية .

ولذلك فإن اسماعيل أراد الا يجـذب اهتمام « دزرائيلى » الى هذه النقـطة ، وهى أن رئيس وزاره بريطانيا لا يستطيع ادارة القناة مهما اشترى من أسهم .

ويقال أن اللورد « داربى » كان يعرف ذلك النص فى ١٩ نوفمبر ١٨٧٥ .

ولايوجد دليل على أن « داربى » « و « دزرائيلى » كان يعلم بقـرار الجمعـية العمومية لمسـاهمى الشركة الصـادر فى ٢٤ أغسـطس ١٨٧١ والذى ينص على حرمان اسهم الخديو من التصويب حتى عام ١٨٩٤ .

ولكن اسماعيل لم يعطهما الوقت للقيام بالتحريات على أساس أن المشترى يجب ان يكون على حذر .

ولم يعـرف بذلك ايضـا مجلس وزراء « دزرائيلى » أو « الملكة فيكتوريا » أو الصحافة أو البرلمان .

ويكفـى دليلا على ذلك رسـالة « دزرائيلى للملكة فيكتوريا » فى ١٨ نوفمبر ١٨٧٥ ومقال « التايمس » فى ٢٧ نوفمبر ١٨٧٥ .

اشترى « دزرائيلى وداربى بملغ ٣,٩٧٦,٥٨٠ جنيها أسـهما ليس لهـا حـق التصويت .

واكتفى « دلسبس » بأن يقول ان بريطانيا فعلت عام ١٨٧٥ ماتمنى ان تفعله

عام ١٨٥٥ ولم يبين لدزرائيلى خطأه .

ولم يجرؤ « دلسبس » على ان يعلن ان هناك شكوكا بالنسبة لحق بريطانيا فى ادارة القناة .

وقد رأى الكولونيل « ستوكس » ان تلك القاعدة لا تطبق على دولة بل رأى ان هذه الأسهم تعطى ٧٠٦٠ صوتا .

وقد رأى « دلسبس » ان ذلك مستحيل وأن « دزرائيلى » لن يغامر بعرض الأمر على القضاء مما يجعل الناخبين يعرفون ان رئيس الوزراء السياسى الذى اعلنوا أنه ساحر قد سحر واشترى اسهما لا يعرف شروطها .

ولذلك فان انجلترا بدلا من ادارة القناة قبلت ان تكون ممثلة بثمن اعضاء مجلس الادارة .

وحصلت على ٣ مقاعد للمديرين ابتداء من ٢٧ يونيو ١٨٧٦ فى مجلس الادارة الذى يضم ٢٤ عضوا .

وقد وقع الاتفاق بين « دلسبس وستوكس » فى ٣ فبراير ١٨٧٦ .

وكان قبول هذا الاتفاق يعنى ان « دزرائيلى يعلم ان الأسهم ليس لها حق التصويت حتى أول يوليو ١٨٩٤ وليس لها أكثر من ١٠ أصوات وأنه مقابل التمثيل فى مجلس الادارة من ١٨٧٦ الى ١٨٩٤ فانه مستعد أن يقبل ألا تكون للأسهم أكثر من ١٠ أصوات .

ومن حسن حظ « دزرائيلى » ان الجمعية العامة لم تجتمع الا فى ٢٧ يونيو ١٨٧٦ ، وأن دافع الضرائب البريطانى لم يعرف ان اشرافه على ادارة الشركة لن يبدأ الا فى ذلك التاريخ ولذلك لم يتوقع مجلس ادارة انجليزى للقناة بدلاً من مجلس الادارة الفرنسى حتى ذلك التاريخ .

وعندما جاءت تلك اللحظة كان اهتمام الرأى العام موجها فى اتجاه آخر .

وكانت الملكة « فيكتوريا » تحترم الدستور فلم تعلن الحقيقة . ولم تنبه « التايمس » للخطأ . . وكذلك جلادستون وظل اطفال المدارس فى انجلترا وأمريكا يدرسون ان فرنسا شقت القناة وأن بريطانيا تملكها » .

ومن هذا يتضح ان مصلحة « اوبنهايم » والخديو واحدة فى رفع اسعار السندات المصرية .

ولكن ذلك يؤدى الى نتيجة خطيرة وهى ان الخديو اسماعيل باع اسهم القناة لأسباب ثلاثة :

* أراد التحرر من الشروط الصعبة التى يفرضها المقرضون . . ورغب فى مصدر جديد للمال ببيع الاسهم .

* أراد فى نفس الوقت ، أن يرفع أسعار سندات مصر ، حتى يطمئن المقرضون فيقدمون إليه مزيدا من القروض .

* أن يضارب على هذه السندات فيستفيد من فرق شراء وبيع هذه السندات .

ولاأعتقد ان الخديو قد ضارب على هذه السندات لأنه لم يكن يملك المال الكافى للشراء فانه لم يتسلم ثمن أسهم القناة إلا بعد أن بدأ سعر السندات المصرية فى الارتفاع .

ومن ناحية اخرى فإن عملية شراء السندات المصرية بدأت يوم ١٥ نوفمبر أى قبل عقد الصفقة .

وحتى اذا كان الخديو قد ضارب فى منتصف العملية فانه لم يربح الا القليل .

واذا أخذنا بوجهة نظر كرابيتس كاملة فاننا لن نصل الا الى حقيقة واحدة وهى ان الخديو خدع « دزرائيلى » فأقنعه بشراء اسهم قناة السويس وهى صفقة خاسرة للخديو نفسه ، ولمصر ، على المدى البعيد . . اقتصاديا وسياسيا . .

* * *

فى كتاب البارون « روتشيلد » ان بنك « روتشيلد » كان يملك ١٢٤,٨٠٠ من سندات قرض ١٨٧٣ . « وروتشيلد » كان وكيلا عن الحكومة البريطانية فى عقد الصفقة .

ونفى البارون أنه استفاد من الصفقة . ولا يملك الا أن ينفى .

ولكن ما الذى يمنعه من بيع هذه السدات وقت ارتفاعها .

ولايوجد دليل على انه لم يبلغ عملاءه المقربين الذين يملكون هذه السندات للتخلص منها وبيعها فى الوقت المناسب .

ولايوجد دليل ينفى انه ضارب على أسهم شركة قناة السويس نفسها وهو يعلم أنها لاشك سترتفع بعد دخول بريطانيا مشترية لأسهم الخديو .

أعلن اللورد « هارتنجتون زعيم المعارضة فى مجلس العموم :

« ان رغبة الحكومة فى شراء الأسهم صارت معروفة لبعض رجال المال الذين استفادوا بالمعلومات واستغلوها لصالحهم ولتحقيق خسارة للآخرين .

ولاأعتقد أننا يمكن ان نكون فخورين بالدور الذى لعبته الحكومة فى سوق الأوراق المالية فى أوربا .

* * *

فى ١١ ديسمبر ١٨٧٥ كتب دزرائيلى الى ولى عهد انجلترا يقول :

« أبلى أصدقاؤنا آل روتشيلد بلاء حسنا .

كانوا الوحيدين الذين استطاعوا تقديم ما كنا بحاجة اليه .

ولم يكن امامهم سوى ٢٤ ساعة لاتخاذ قرار بشأن ما اذا كانوا يستطيعون توفير ٤ ملايين فورا .

وكانت احدى الصعوبات التى واجهتهم عدم استطاعتهم اللجوء الى اقوى حلفائهم وهى اسرتهم ذاتها فى باريس لأن « الفونس » فرنسى لدرجة انه كان يخون المشروع فورا .

فقد أراد دزرائيلى ان يدافع عن صديقة « البارون ليونيل روتشيلد »

ولكننا نجد فى كتاب حفيد « ليونيل » نفسه الدليل . قال :

إبرق « الفونس » من باريس يقول :

من الفونس روتشيلد

« ابناء عمى الأعزاء

تلقينا بسرور رسائلكم الطيبة التى ابلغتمونا فيها بالعملية التى عقدتموها مع الحكومة البريطانية . وإنا لنقبل بسرور بالغ عرضكم بالمشاركة ، وسنحتفظ بالنقود جاهزة فى الأوقات التى اشرتم إليها .

إن انباء امتلاك انجلترا لجزء من أسهم قناة السويس احدثت رد فعل بالغ القوة هنا . . . » ورسالة الفونس الى البارون ليونيل روتشيلد تدل على انه يرد على رسالة اخرى سبق أن بعث بها البارون والرسالة الأولى لم ينشرها كتاب البارون .

والرسالة الثانية نشرها كتاب البارون ولكن دون ان يذكر التاريخ وقال « واضح ان الرسالة كتبت بعد ٢٥ نوفمبر ! ! !

* * *

إن « دزرائيلى » هو الخبير بآل « روتشيلد » . .

قال عنهم :

" يرجع ازدهار « آل روتشيلد » الى وحدة مشاعرهم ، التى تسود كل فروع العائلة العديدة ، مثلما يرجع الى رأسمالهم وقدراتهم . انهم مثل قبيلة عربية . . »

وقد اثير فى مجلس العموم ان « روتشيلد » استفاد من الصفقة بموقعه ، ونفوذه ، بطريقة غير شريفة .

أثار الموضوع احد الأعضاء واسمه ـ « بيجار » بعد اسبوع من موافقة المجلس على اعتماد المبلغ .

قال « بيجار » :

« إن « ناتانييل روتشيلد » احد اعضاء البرلمان خرق القانون لأن بنك « روتشيلد » تعامل مع الحكومة فى هذه الصفقة . »

رد « دزرائيلى » على النائب قائلا : هذا الأمر من اختصاص المحاكم .

وأدلى « ناتانييل روتشيلد » ببيان فى مجلس العموم قال فيه « انه ليس شريكا فى البنك فى لندن او باريس وأن أباه ـ البارون ليونيل ـ هو المسئول » .

ولم يكن البارون قد احتفـظ بمقعـده فى مجلس العـموم بل سـقط فى الانتخابات وفاز ابنه ناتانييل فى دائرة اخرى .

ولو ان البارون كان عضـوا فى مجلس العـموم لتحتم عليه رفض طلب دزرائيلى يوم ٢٤ نوفمبر ١٨٧٥ أو حوكم على ذلك .

قال دزرائيلى :

« إن روتشيلد لعب دوره فى العـملية نتيجـة صـداقته لى ولو لم يعـرف النبأ ويبلغنى به ويضـع المال تحـت تصرف الحكومة ما تمت الصـفقة ولاسـتولى آخرون على الأسهم » .

وروتشيلد ـ كما يقول كتاب حفيده ـ « خـدم الحكومة ، اى اعطاها المعـاملة الأفضل ، ووضـع صـداقته مع دزرائيلى قبل علاقته مع باقى افراد الأسرة ولم يبلغهم المعلومات » ! ! .

عمــلات .. وفــوائد .. وأربـــاح

اصبحت انجلترا مالكة لهذه الأسهم ، ومع ذلك ، لم يصبح لها صوت واحد في ادارة القناة . .

المادة ٥١ من قانون الشركة تنص على ان كل حــائز لعشرين ســهما له صوت واحد في الجمعية العامة .

ومهما كان عدد الأسهم التي يملكهــا الحــائز فليس له الا ١٠ اصــوات . .

كما ان الخديو محروم من حضور الجمعية لأنه رهن الأسهم .

ولذلك فان انجلترا دفعت ١٠٠ مليون فرنك وحصلت على ١٧٦,٦٠٢ سهما لا تعطيها حتى الـ ١٠ أصوات لأن دلسبس هو المفـوض في الحضـور لمدة ١٩ سنة !

طلب اللورد « داربي » من الكولونيل « جون ستوكس » بحث الموضوع .

« وستوكس » مهندس في الجيش البريطاني يعـمل نصـف الوقت مسـتشارا لوزارة خــارجية انجلترا في شـئون قناة الســويس وســبق ان مثل الشركة في مفاوضات سعر الشحن في القسطنطينية .

* * *

في لقــائه يوم ٨ ديســمبر ١٨٧٥ باللورد « ليونز » الســفير الانجليزي في باريس تنازل « دلسبس » بســماحة ، او بواقعـية ! ، عن التفـويض الذي اعطاه اياه الخديو اسماعيل « ولذلك فان بريطانيا تستطيع التصويت . ولكن ليس لها اكثر من ١٠ أصوات .

ومن المشكوك فيه ان دلسبس كان يتعاون مع انجلترا لو انها لم تضع يدها على الأسهم .

وكان لابد من تأكيد هذا العرض باتفاق رسمي .

سافر « ستوكس » الى القاهرة للاجتماع « بستانتون » ثم بعث الى لندن يوم ٣١ ديسمبر يقترح أن توضع الأسهم فى يد ٧٠٦ أوصياء يحمل كل منهم ٢٥٠ سهما وبذلك يكون من حق كل وصى ١٠ أصوات فى الجمعية العامة السنوية للمساهمين .

وهذا نص برقية « ستوكس » :

« برقية رقم ٧

من الكونيل ستوكس

الى اللورد داربى

القاهرة فى ٣١ ديسمبر ١٨٧٥

قمت بالتشاور مع الجنرال « ستانتون » ، حول ما يمكن ان يكون مطلوبا من اجراءات لتحقيق الاستفادة الكاملة من شراء اسهم قناة السويس .

ولكن حتى يصدر قرار حول صلاحية التصويت لمن يملك هذه الأسهم ، بشكل محدد وقضائي ، فان الخطوة النهائية يجب ان تبقى محاطة بالسرية التامة ، اذا كانت مطابقة لاقتراحى .

ان عدم التدخل فى شئون الشركة يعنى تحمل المسئولية عن افعال لم تتم السيطرة عليها ولم يتم التعبير عن رأى بشأنها .

وكمثال على المسئولية التى تتحملها بريطانيا العظمى اذا احجمت عن التدخل يمكن ان نأخذ مسألة الرسوم على الحمولة الكاملة .

واذا لم يكن مالك الأسهم عضوا فى مجلس الادارة فانه لا يملك حق التصويت فى هذه المسألة ولو كانت بريطانيا العظمى فى ذلك الوقت تمتلك الأسهم التى اشترتها الآن لكان على حكومة صاحبة الجلالة ان توافق بوصفها من حملة الأسهم على الأساس الجديد للرسوم ، بينما تعترض ، بوصفها حكومة ، على تطبيقه .

وفى الوقت الحاضر تنص لوائح الشركة ، التى تخضع لسيطرة لجنة الادارة وحدها على بند بفرض الرسوم بشكل غير قانونى على ناقلات جنود صاحبة الجلالة ، وهذا البند يقابل بالاعتراض الدائم ، رغم ان بريطانيا العظمى ، بوصفها من حملة الأسهم ، ملزمة بالموافقة على هذا الاجراء .

وهكذا يبدو مستحيلا ان تتمكن بريطانيا العظمى من الاحجام عن التدخل .

وبالتالى فإنى أوصى باتخاذ خطوات كفيلة باكتساب الثقل اللائق بحاملى اسهم بهذا الحجم .

ويمكن لنا ان نكتسب هذا النفوذ بالطريقة التالية :

الأسهم التى اشتريت مؤخرا ليست الآن ملكية شخص واحد ، لكنها ملكية دولة ، ولا تنطبق بنود القوانين ، التى تحدد اصوات حاملى هذه الأسهم بعشرة اصوات ، اذا كان فردا واحدا ، على حالة الدولة .

يمكن للدولة ان توزع الأسهم حسب مشيئتها بين مواطنيها .

ويملك برلمانها الصلاحية الكاملة للتنازل عنها أو بيعها وفى هذه الحالة ، فان الأسهم تحمل معها أصواتها .

والمسار الذى أقترحه على حكومة صاحبة الجلالة هو : ان يقدم للبرلمان مشروع قانون يمنح أسهم قناة السويس لأشخاص موثوق بهم تعينهم الحكومة ، بحيث تحدد العدد طبقا لأفضل أسلوب لممارسة حق التصويت .

وهذا يمكن الحكومة ، اذا شاءت ، من ان ترسل فى اى مناسبة هامة الى باريس ٧٠٦ من الأشخاص الموثوق بهم الذين يملكون ٧٠٦٠ صوتا ، كافية لفرض أى رأى تراه .

ولا أوصى عموما ، بتوفير مثل هذه الكتلة الضخمة من الأصوات .

وأرى الاكتفاء بأن ترسل الى الاجتماعات العامة عددا من الأصوات يكفى لضمان انتخاب عدد معين من اعضاء مجلس الادارة .

وبهذه الطريقة يكون لبريطانيا العظمى النصيب اللائق بها فى توجيه مجلس الادارة .

ولأن المجلس يتكون من اثنين وثلاثين عضوا ، يخرج اربعة منهم سنويا

بشكل دورى ، فيجب ان تنقضى عدة سنوات قبل ان نتمكن من ادخال عدد كاف من المديرين يكفى لاحداث اثر ، ولهذا السبب اعتقد انه يجب البدء فورا .

لكنى اشعر بضرورة التركيز على اهمية فرض السرية الكاملة على اعتزام توفير صلاحيات تصويت عالية حتى تتقرر مسألة حقنا فى التصويت .

ويوافقنى الجنرال ستانتون على هذه الآراء » .

ولكن رفضت وزارة الخارجية اقتراح « ستوكس » .

* * *

تفاوض « ستوكس » مع « دلسبس » فى مصر ثم تقرر عقد مؤتمر للقوى البحرية والشركة فى الاسماعيلية يوم ٣ فبراير ١٨٧٦ لحل الخلافات .

وكانت فكرة المؤتمر من اقتراح دلسبس ، ولكن لم يحضره سوى الرجلين فقط فكان المؤتمر قاصرا عليهما وانتهى الاتفاق بأن يكون لبريطانيا ١٠ أصوات فى الجمعية العمومية و ٣ أعضاء فى مجلس الادارة اى ٨٪ عدد الأعضاء .

وهذا نص الاتفاق :

مادة ١ : ان حكومة صاحبة الجلالة ملكة بريطانيا باعتبارها مالكة وحائزة لـ ١٧٦,٦٠٢ سهما التى انتقلت اليها من الخديو ، من حقها الاشتراك فى مداولات الجمعية العمومية لأصحاب شركة قناة السويس وفى الادلاء بأصواتها القانونية العشرة .

مادة ٢ : ينتهى هذا الشرط بصورة طبيعية فى اول يوليو ١٨٩٤ .

ويصبح لاغيا اذا قامت حكومة صاحبة الجلالة ملكة بريطانيا فى اى وقت ، قبل اول يوليو ١٨٩٤ ، بالتصرف فى اى من هذه الأسهم الـ ١٧٦,٦٠٢ مستخدمة حقها فى بيع الأسهم .

مادة ٣ : إن حق المداولة والتصويت ، ستمارسه حكومة صاحبة الجلالة

ملكة بريطانيا ولابد من ايداع هذه الوثيقة فى مكتب شركة قناة السويس قبل الاجتماع بخمسة أيام على الأقل » .

* * *

توقفت المفاوضات اكثر من اسبوعين حتى تم الوصول الى اتفاق ثان بالقاهرة يوم ٢١ فبراير ١٨٧٦ .

قبل « دلسبس » قرارات مؤتمر القسطنطينية فى طريقة حساب الرسوم مقابل مد العمل بالضريبة الاضافية على ان تلغى خلال ٦ مراحل بالتدريج ابتداء من اول يناير ١٨٧٧ و ١٨٧٩ ثم تخفض سنويا من ٨١ إلى ٨٤ .

وتعهد « دلسبس » بانفاق ٤٠ ألف جنيه سنويا لمدة ٣٠ سنة على تحسين القناة وتنازل « دلسبس » عن مطالبه من الباب العالى بمبلغ ٩٢٠٠ جنيه سنويا اى ١,٩٢١,٧٠٠ خلال الفترة من ابريل ١٨٧٤ إلى يناير ١٨٧٦ وبذلك انهى اعتراضه على معاهدة القسطنطينية وانهى ٤ سنوات من الحرب ضد عملاء الشركة .

ووضع المهندسون مشروعا لأزواج القناة يتكلف ١٠ ملايين جنيه ولكن « دلسبس » عدل عنه .

اجتمعت الجمعية العمومية للشركة فى ـ اليوم التالى ـ ٢٧ يونيو ١٨٧٦ .

حضر الاجتماع ٢٧٣ مساهما اى ٤٠٪ ممن حضروا الجلسة العاصفة يوم ١٢ مارس ١٨٧٢ .

صدقت الجمعية على اتفاق « دلسبس » و « ستوكس » وقررت خفض عدد المديرين من ٣٢ إلى ٢٤ .

وفى ٢٦ يونيو ١٨٧٦ عين « داربى » ٣ مديرين انجليز « ستوكس » و « ريفرز ولسون » و « ستاندين » .

وكان « ولسون » موظفا بالخزانة منذ عام ١٨٥٦ ومراقبا عاما للدين منذ ١٨٧٤ وأصبح من اصدقاء « روتشيلد » .

وأما « ستاندين » فكان سكرتيرا « لستوكس » فى لجنة الدانوب .

ولكن منعوا من حضـور الاجتماعات لأن احـد منهـم لا يملك الـ ١٠٠ سـهم. فان المادة ٢٨ من قانون الشركة تنص على ان يكون المدير مالكا لمائة سهم على الأقل.

وفى ٥ أغسطس وافق البرلمان على اعتماد ٩٢٠٠ جنيه لشراء ٣٠٠ سهم فى السـوق بمبلغ يزيد على ٨٠٠٠ جنيه.. فاشـترت الحكومة البريطانية هذه الأسهم.

وكانت الحكومة تأخذ ـ ايضا ـ ارباح هذه الأسهم.

وحدد مرتب المدير المقيم « ستاندين » بـ ٨٠٠ جنيه و ٣٠٠ جنيه للمديرين غير المقيمين بالاضافة الى المصروفات.

وبعد الاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢ سمح بدخـول ٧ أنجليز آخـرين فى مجلس الادارة فأصبح للانجليز ١٠ أعضـاء من ٣٢ عضـوا فى مجلس الادارة. وعين احد الانجليز نائبا لرئيس مجلس الادارة.

وحاولت انجلترا تعديل المادة ٥١ ليكون لهـا اكثر من ١٠ أصـوات وآخـر محاولة فى اجتماع ٣٠ نوفمبر ١٨٨٣ لجمعية السـفن التجـارية التى تعـمل فى تجارة الشرق.

تقدم « دلسبس » باقتراح من ١٢ نقطة.

وقد وافقـت اللجنة على ان تكون لبريطانيا أصـوات تتناسـب مع اهمية اسهمها.

ولكن تحفـظ « دلسـبس » فى ابداء رأيه على الاقتراح من حيث القـانون والمبدأ.

ولم تسـتطع بريطانيا منذ ١٨٧٦ حتى ١٩٥٦ وتاريخ تأميم القناة زيادة اصواتها عن ١٠ أصوات فى الجمعية العموهية.

* * *

اتخذت بريطانيا موقفا يتفق مع مصالحها وحدها بعد شراء الأسهم.

ان هذه الأسـهم لا تعـطيها ربحـا لأن الكوبونات مرهونة. فبقيت بريطانيا

خلال فترة الرهن ، اى حتى عام ١٨٩٥ ، تدافع عن مصالح الملاحة البريطانية فى القناة . وطالبت بتوسيعها وتعميقها وخفض اسعار العبور ، فقد رأت ـ بريطانيا ـ تخفيض ايرادات الشركة لصالح التجارة البريطانية .

ووقفت بريطانيا مع شركات الملاحة عندما كانت الأسهم بدون ارباح ، ومع الشركة عندما تحررت الأسهم من الرهن . . ولم تنس بريطانيا فى كل الأحول . . مصالحها .

واضطرت الحكومة البريطانية للخضوع للمحاكم المختلطة المصرية حينا وللمحاكم الفرنسية حينا آخر رغم امتلاكها لأغلبية الأسهم .

* * *

دفعت الحكومة البريطانية ٤,٠٧٥,٩٩٧ جنيها « لروتشيلد » ثمنا للأسهم والعمولة منها ٣,٩٧٦,٥٨٢ جنيها ثمنا للأسهم و ٩٩,٤١٥ عمولة بنسبة ٢,٥٪ على الصفقة .

ودفعت « لروتشيلد » ٥٢,٨٤٥ جنيها فائدة .

وبذلك يكون « روتشيلد » قد حصل على ١٥١,٩٠٠ جنيها مقابل دفع اقل من ٤ ملايين لمدة ٩٦ يوما .

وتعتبر الفائدة التى حصل عليها « روتشيلد » مرتفعة جدا اذ تبلغ نسبتها ١٤,٤٧٪ سنويا مع انه اقرض المبلغ لانجلترا صاحبة السمعة المالية المعروفة .

اما المصروفات الخاصة بهذه العملية كلها فلم تتجاوز ٦٢٥ جنيها .

وقد استرد « روتشيلد » كل ما دفعه فى مارس ١٨٧٦ طبقا لاتفاقه مع وزارة الخزانة .

تسلم « روتشيلد » المبلغ على ٣ اقساط .

١,٥ مليونا فى ١٠ مارس .

ومثلها فى ٢٠ مارس

وباقى المبلغ يوم ٣١ مارس .

ووضع « روتشيلد » تحت تصرف الخديو « اسماعيل » مليونى جنيه

استرليني فى اول ديسمبر ومليونا يوم ١٦ ديسمبر و ٩٧٦,٥٨٢ جنيها فى ٥ يناير .

* * *

لم يكن الخديو مدينا بالصورة التى ذكرها « نوبار باشا » .

الخديو قال « لستانتون » انه ليس فى حاجة الا الى مبلغ ٨٠٠ ألف جنيه فقط فى اوائل ديسمبر .

وبعد اتمام الصفقة ابرق الجنرال ادوارد ستانتون « يوم ٣٠ نوفمبر الى اللورد « داربى » يطلب منه ان يسدد روتشيلد مبلغ ٤٨١ ألف جنيه ديونا عاجلة على الخديو . .

وهذا نص البرقية :

« طلب منى ان احيط روتشيلد ، من خلالكم ، ان وزير مالية مصر سيطلب منهم تلغرافيا ان يدفعوا فى اول ديسمبر لبنك « لندن اند وستمنستر » لحساب مسيو « ايد وشركاه » مبلغ مائة وستين ألف جنيه استرلينى » .

وبعد ذلك سيتصل بهم تلغرافيا فى حوالى الثامن من ديسمبر طالبا منهم ان يدفعوا فى العاشر منه ثلاثمائة وواحد وعشرين الف جنيه استرلينى لبنك « انجلو ـ ايجيبشيان » .

وفى ٢ ديسمبر بعث ستانتون بمزيد من التعليمات .

« طلب منى ان ابلغ « روتشيلد » عن طريقكم ان المبالغ التالية المستحقة الدفع فى ١٠ الجارى تدفع باسم الحكومة المصرية .

الانجلو ـ اجيبشيان بانكنج كومبانى ٢٤٩ ألف و ١٢٢ جنيها .

و « بنك الاسكندرية » ٤٣ ألف و ٩٤٤ جنيها .

و « البنك الانجليزى النمسوى » بنك « انجلو ـ اوستريان ٢٨٠٠٨ جنيهات » .

وهذه البرقيات محفوظة فى دار الوثائق العامة فى لندن .

وأكدها حفيد البارون « روتشيلد » اى اللورد « روتشيلد » الحالى فى كتاب اصدره عام ١٩٨٠ عن الصفقة بعنوان « اصبحت لك يا سيدتى » .

ومن هذه البرقيات يتضح ان الخديو كان فى حاجة ماسة الى مبلغ ٨٠٢,١٢٤ جنيها . . فقط .

وعندما رأى انه يمكن ان يقترض مبلغا أكبر نتيجة رهن ، أو بيع الأسهم ، رحب بذلك فورا .

وبذلك تكون الأسهم قد ضاعت على مصر ، بسبب عجز مالى قدره ٨٠٢,١٢٤ جنيها فحسب .

وكان أكبر وأهم الدائنين هو البنك الانجليزى ـ المصرى بنك « الانجلو ـ اجيبشيان » الذى يعمل فى مصر وكيلا لبنك الائتمان العقارى الذى وقف ضد « ديرفيو والذى منع اتمام بيع الأسهم لفرنسا لأنه كان يرغب فى توحيد ديون مصر .

رأت حكومة « دزرائيلى » ان تحصل على ثمن الأسهم بقرض من صندوق توفير البريد .

وافق مجلس العموم على قانون القرض يوم ٦ مارس ١٨٧٦ بمبلغ ٤,٠٨٠,٠٠٠ جنيها لمدة ٣٥ سنة بفائدة ٣,٥٪ .

وتقرر ، بعد فترة الاسراع باستهلاك الدين ليسدد خلال ١٩ سنة ، اى فى ٢٠ مارس عام ١٨٩٤ وهى الفترة التى لا تصرف فيها أرباح للأسهم .

وعلى هذا الأساس نجد ان حكومة انجلترا تدفع فائدة ٣,٥٪ على ثمن الأسهم بينما يدفع الخديو اسماعيل فائدة قدرها ٥٪ على هذا الثمن . وبذلك تربح الحكومة فائدة ١,٥٪ سنويا على ثمن الأسهم !

وبعملية حسابية بسيطة نجد ان وزارة الخزانة فى لندن تأخذ من الخديو سنويا مبلغ ١٩٨,٨٢٩ جنيها فائدة سنوية على ثمن الأسهم وتدفع لصندوق توفير البريد ١٤٠ ألف جنيه وتربح الحكومة البريطانية من فرق سعر الفائدة ٥٨,٨٢٩ ألف جنيه سنويا لمدة ١٩ سنة اى مبلغ ١,١١٧,٧٥١ جنيها .

ومن ذلك نعرف ان مصر لم تحصل من ثمن الأسهم الا على مبلغ ٢,٨٥٨,٨٣١ جنيها وليس ٤ ملايين جنيه كما ظل مؤلفو التاريخ، فى انجلترا وغيرها، يزعمون!

وحتى هذا المبلغ لم يؤخذ من ميزانية الحكومة فى لندن، بل ان « نورثكوت » وزير الخزانة رفع ضريبة الدخل، بموافقة مجلس العموم، بنسا واحدا للجنيه سنويا فأصبحت هذه الضريبة ٤ بنسات عن كل جنيه، وهى اول مرة ترفع فيها الضريبة فى انجلترا وقت السلم.

وكانت آخر مرة رفعت فيها هذه الضريبة عام ١٨٤٢.

وبذلك نجد ان المساهم الصغير، فى انجلترا، هو الذى اشترى اسهم الخديو! أو هو الذى دفع ثمنها.

* * *

ان انجلترا ارادت ان تظهر دقتها وامانتها مرة واحدة فى هذه العملية.

وافق الخديو على سداد الفائدة على قسطين فى يونيو وديسمبر.

كانت الدفعة الأولى فى اول يونيو ١٨٧٦ فسدد الخديو ١٠٠ ألف جنيه على اساس انه حصل على الثمن كله فى اول ديسمبر.

ولكن الحقيقة ان الخديو لم يتسلم الثمن كله فى ذلك الموعد وبذلك يكون قد دفع حوالى ٧٣٠٠ جنيه اكثر مما ينبغى.

ولذلك اعيدت تسوية الحسابات فى اول ديسمبر التالى.

* * *

ولم تكن الحكومة البريطانية وحدها تغالط..

« وروتشيلد » ايضا..

رأى أن يحسب العمولة والفائدة على أساس أنه أقترض الحكومة الثمن لمدة ٣ شهور اى ربع سنة.

وبالفعل طالب وزارة الخزانة بمبلغ ٥٩,٠٤٢ كفائدة لمدة ٣ شهور وسددت

له الوزارة ما طلبه ثم عادت وزارة الخزانة فرأت ان تحاسب « روتشيلد » على اساس انه تسلم جزءا من المبلغ قبل انقضاء مدة الـ ٣ شهور . . اى تحاسبه بالأيام . . لا بالشهور .

وبالفعل خفضت الوزارة الفائدة الى ٥٢,٤٨٥ أى انها طالبت روتشيلد برد مبلغ ٦,٥٦٧ جنيها .

اعترف « روتشيلد » بالخطأ ورد المبلغ الى بنك انجلترا بعد شهرين فى ٢ يونية ١٨٧٦ .

اجتمعت الجمعية العمومية لشركة قناة السويس فى ٢٧ يونيو ١٨٧٦ فاستمعت الى تقرير لادارة الشركة وفيه ارباح لأول مرة فى تاريخ الشركة .

فى عام ١٨٧٥ زادت ايرادات القناة بنسبة ١٥,٤٪ .

وارتفع سعر السهم ٦٠٪ .

وزادت الأرباح الصافية بنسبة ٦٠٪ مما دعا الى توزيع أرباح إضافية أيضا لأول مرة عن عام ١٨٧٥ .

* * *

وما اكثر ماربحته انجلترا من وراء هذه العملية .

ان انجلترا دفعت ٢٢,٥ جنيها و ٤ بنسات ثمنا للسهم الواحد .

وكانت الأسهم بلا كوبونات اى بلا ارباح .

وكان سعر السهم بالكوبونات اى الأرباح عند الشراء ١٩ جنيها فقد فقد انخفضت الاسعار فى الأسواق وقت الشراء .

ولكن طبقا للحسابات الدقيقة ، كما رأينا ، فانها لم تدفع ثمنا للأسهم سوى ٢,٨١٤,٣٣٢ جنيها اى حوالى ١٦ جنيها للسهم الواحد .

ولكن سعر السهم ارتفع ، وكذلك قيمة الأسهم كلها ، ارتفعت ارتفاعا كبيرا بعد ذلك .

فى اول يناير عام ١٨٩٥ أصبح ثمن الأسهم ـ بعد انتهاء الرهن ـ ٢٣,٨٩٢,٩٥٥ جنيها .

فى يناير ١٨٧٦ أرتفع سعر السهم الى اكثر من ٣٤,٥ جنيها .

وبعد ٦ سنوات ارتفعت قيمة الأسهم الى ٧,٧٥٠,٠٠٠ جنيها وارتفع سعر السهم الى ٧٨ جنيها . .

وأصبح ثمن الأسهم فى نوفمبر ١٨٩٦ مبلغ ٣٣,٨٤١,٢٧٠ جنيها .

وفى عام ١٨٩٨ أصبحت قيمة الأسهم ٢٤ مليونا ويزيد الثمن مليون جنيه سنويا .

وفى آخر القرن الماضى اصبح ثمن الأسهم ١٠ أضعاف ما دفع فيها .

وفى عام ١٩٠٥ أصبح ثمن الأسهم ٣٣ مليون جنيه .

وقبل قيام الحرب العالمية الثانية ارتفعت قيمة الأسهم الى ٤٠ مليون جنيه .

وظلت اسعار الأسهم ترتفع بانتظام حتى ٣١ مارس ١٩٣٥ فلغ ثمنها ٩٣,١٩٩,٧٧٧ جنيها اى نحو ٥٢٨ جنيها للسهم الواحد وهو اعلى سعر وصل اليه .

وهناك طريقة اخرى لبيان مدى ما حققته انجلترا من ارباح . .

ان مصر خلال ١٩ سنة - سنوات رهن الكوبونات . دفعت لانجلترا - كفوائد - مبلغ ٣,٦٣٥,١٨٨ جنيها وهو يعادل تقريبا الثمن الذى دفعته لشراء الأسهم . . وقد سددت مصر آخر دفعة فى اول يوليو عام ١٨٩٤ .

وفى عام ١٨٩٥ - اول سنة بعد تحرير الكوبونات من الرهن - بدأت بريطانيا تحصل على ارباح الأسهم .

وهذه الأسهم تبلغ ٤٤٪ من مجموع رأسمال الشركة اى ما يعادل ٣١٪ من صافى الأرباح فى تلك السنة حصلت بريطانيا على ٦٩٠ الف جنيه .

وفى عام ١٩٠١ مبلغ ٨٨,٠٠٠ جنيه أى بمعدل يزيد على ٢٦٪ من ثمن الأسهم .

وزادت ارباح الخزانة البريطانية من الأسهم عن مليون جنيه لأول مرة فى الميزانية التى انتهت يوم ٣١ مارس ١٩٠٦ .

واعلن « لويد جورج » - أثناء توليه منصب وزير المالية فى مجلس العموم

يوم ١٠ أبريل ١٩١٠ - إن أرباح الأسهم دليل على رخاء الامبراطورية !

وفى عام ١٩٢٠ تلقت الحكومة البريطانية مبلغ ٦٩٨,٥٩٦ أرباحا عن الأسهم وارتفع ذلك الرقم إلى ١,٠٩٤,٣٠١ عام ١٩٢٢.

وحتى نهاية عام ١٩٢٩ ربحت الخزانة البريطانية ٣٨,٦ مليونا من الجنيهات من الأسهم واحتفظت بالاسهم نفسها طبعا.

وظلت الشركة تحقق ارباحا كل عام باستثناء ٤ سنوات فقط هى اعوام ١٩٤١، ١٩٤٣، ١٩٤٤، ١٩٤٥ وهى سنوات الحرب العالمية الثانية.

وفى ٣١ مارس ١٩٥٥ تلقت الحكومة البريطانية ارباحا قدرها ٢,٩٢٥,٤١٤ جنيها وربح هذه السنة وحدها يفوق ثلاثة أرباع ثمن الشراء.

وبلغ مجموع ما حصلت عليه الحكومة البريطانية من ارباح الأسهم وفائدتها حتى عام ١٩٥٦ عند تأميم الشركة - مبلغ ٧٥,٦٥٦,٨١٧ ملايين جنيه.

ووصل المبلغ عام ٦١ وهو آخر رقم أذاعته الشركة ٩٢,٧٢٩,٤٩٩ مليونا من الجنيهات.

وظلت الشركة تدفع ارباحها بالفرنكات الفرنسية الذهبية حتى عام ١٩٢٧ ثم دفعتها بعد ذلك بالفرنكات الفرنسية الورقية طبقا لقانون صدر فى فرنسا فى ٢٥ يونيو ١٩٢٨.

وبعد الغاء الامتيازات الاجنبية عقد اتفاق بين مصر والشركة - فى مايو ١٩٣٧ - تحصل مصر بمقتضاه على ٣٠٠ ألف جنيه من الشركة وتعيين اثنين من المديرين المصريين. وعدل هذا الاتفاق فى ٧ مارس عام ١٩٤٩ بعد مفاوضات بين الشركة والحكومة المصرية استمرت ٣ شهور.

وقال مسئولون فى الشركة انهم « تساهلوا » مع الحكومة المصرية حتى توافق على تجديد الامتياز، بصورة أو بأخرى، عند انتهائه عام ١٩٦٨.

وافقت الشركة فى اتفاق ١٩٤٩ على ان تدفع لمصر ٧٪ من الأرباح الشاملة اى قبل توزيعها اى ١١٪ تقريبا من صافى الأرباح بضمان ان يكون الحد

الأدنى لنصيب مصر ٣٥٠ الف جنيه .

ووافقت الشركة على زيادة عدد المصريين فى الوظـائف الادارية من ٢٧٪ الى ٩٠٪ وفى الوظـائف الفنية الى ٨٠٪ وتعـيين ٢٠ مرشـداً مصرياً فورا وأن يعـين مرشـد مصرى عند خلو وظيفتين وان يكون ٩٥٪ من كل العـاملين فى القناة مصريين .

واعفاء السفن من جميع الجنسيات التى تقـل حمولتهـا عن ٣٠٠ طـن من العبور .

وكانت مصر تدفع ٥٠ ألف جنيه سنويا رسوما لعبور هذه السفن .

اما اذا زادت الحمولة عن ٣٠٠ طـن فان كل الدول وبينهـا مصر تدفع رسوم العبور .

ووافقـت الشركة على زيادة عدد المديرين المصريين فورا من اثنين الى اربعة .

وقد أقرت الجمعـية العـمومية للشركة هذا الاتفـاق بالاجماع فى ٢١ يوليو عام ١٩٤٩ مع امتناع بعض المساهمين عن التصويت .

ووافق مجلس النواب المصرى على هذا القانون فى ٨ أغسطس ١٩٤٩ .

وقالت الشركة ان حصة مصر فى ارباح القناة اصبحت تمثل ٢٣٪ من صافى الأرباح لأن مصر نالت ١١٪ باتفـاق ١٩٤٩ و ١٢٪ ضريبة دخـل تدفعـها الشركة .

وحصلت مصر عام ١٩٤٨ على ٨٠٥ آلاف جنيه ارباحا من الشركة ارتفعت عام ١٩٥٠ الى ١,٥٤٠,٠٠٠ بينما كانت أرباح الشركة .

وقالت الشركة ان نسبة الضريبة التى تدفعها الشركة فى مصر اكثر من تلك التى تدفعها الشركة فى فرنسا .

ولكن هذا الاتفاق وفر لمصر عددا من المرشـدين سـاعدوا فى عبور السـفن بعد تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ عندما انسحب المرشدون الأجانب .

وعند التأميم كان يدير القناة مجلس ادارة من ٣٢ عضوا منهم ١٦ فرنسـيا

و ٩ بريطانيين منهم ٣ يمثلون الحكومة البريطانية و ٦ يمثلون اصحاب السفن و ٥ مصريين وأمريكى وهولندى .

ولم تخسر انجلترا حتى بعد تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ .

ان مصر عند التأميم ، أخطأت لأنها أممت الشركة ولم تؤمم أسهمها . . أو أممت الشركة داخل مصر ولم تؤمم كل ممتلكات الشركة داخل وخارج مصر ولم تطالب بأصول الشركة فى اوروبا .

لقد تبين ان ثلث احتياطى الشركة وقدره ٦٥ مليون جنيه خارج مصر . ولذلك فان أسهم الشركة لم تهبط الا بنسبة ٢٦٪ بين ٢٧ و ٣١ يوليو ١٩٥٦ اى خلال الأيام التالية لقرار التأميم المصرى . وهبطت اسهم شركة « سوسيتيه سيفيل » بنسبة ٥٣٪ خلال تلك الفترة .

ولكن عاشت الشركة ، رغم التأميم ، فأصبحت شركة استثمار .

وفى ٢٥ يونيو ١٩٥٧ اصدر المساهمون ١٣ قرارا بمد عمل الشركة حتى ٣١ ديسمبر عام ٢٠٥٠ .

وفى ٢٤ ديسمبر عام ١٩٥٧ اعتبرت شركة قناة السويس شركة فرنسية تطبيقا لقانون صدر فى فرنسا فى ذلك العام .

وفى ٤ ابريل ١٩٥٨ تغير اسمها الى « شركة السويس المالية » ووافقت على عقد اتفاق مع الحكومة المصرية وقع بتاريخ ٢٩ أبريل ١٩٥٨ .

ووقعت الشركة الجديدة الاتفاق النهائى مع مصر فى ٣١ يوليو عام ١٩٥٨ وكان الوسيط الذى مهد فى الاتفاق البنك الدولى لا الحكومة الفرنسية أو حكومة انجلترا .

قبلت الشركة بمقتضى يتفق تعويضا عن الـ ١٢ سنة الباقية على عقد الامتياز ـ اى من ١٩٥٦ حتى ١٩٦٨ مبلغ ٢٨,٣ مليون جنيه وكانت الشركة تطالب بمبلغ ٢٠٤ ملايين جنيه .

وتنازلت مصر ـ بمقتضى الاتفاق ـ عن أصول وأموال الشركة خارج مصر . . كما سمحت ـ أى مصر ـ باستمرار الشركة فى العمل خارج مصر بعد

٢٦ يوليو ١٩٥٦ وهو تاريخ صدور قرار التأميم .

وانشأت الشركة الجديدة بنك قناة السويس المالى فى باريس فى اول ابريل عام ١٩٥٩ وشركة السويس المالية فى لندن فى ٢٤ يونيو عام ١٩٥٩ حتى أصبحت من أقوى الشركات القابضة فى فرنسا .

* * *

وباعت انجلترا أسهم الخديو لبنك الهند الصينية عام ٧٩ بمبلغ ٢٢ مليون جنيه وهذا المبلغ يعادل ٣ ملايين جنيه تقريبا بأسعار عام ٧٩ اذا قمنا بحساب فارق التضخم .

وهذا المبلغ - ٣ ملايين جنيه - يزيد ايضا على ما دفعته انجلترا حقيقة ثمنا للأسهم .

وفى عام ١٩٧٩ ايضا نجد ان ثمن الأسهم اذا قلنا انه ٤ ملايين جنيه - اصبح يساوى مبلغ ٢٧,٥ مليون جنيه اذا حسبنا التضخم - اى اذا حسبنا العملية بأسعار عام ١٩٧٩ .

ومع ذلك نجد انها من وجهة نظر انجلترا ، تستحق من الناحية التجارية .

ولكن بنك « روتشيلد » لم يكن وسيطا فى عملية بيع الأسهم من وزارة الخزانة البريطانية الى بنك الهند الصينية بعد ان ظلت انجلترا تحتفظ بهذه الأسهم ١٠٤ سنوات .

التصفيــــــــــــة

بعد ٢٤ ساعة من تسليم الأسهم ، عرض الخديو بيع حصة مصر من أرباح القناة وقدرها ١٥ ٪ من الأرباح .

« برقية رقم ١٤١

من الجنرال ستانتون

الى اللورد داربى

بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٨٧٥

قابلت الخـديو لفترة قصـيرة يوم ٢٥ نوفمبر حين اسـتكملت ترتيبات شراء اسهم قناة السويس .

وفى هذه المناسبة قال لى انه تلقى عرضا لشراء حصة الحكومة فى صافى أرباح الشركة وقدرها ١٥٪ والمنصـوص عليهـا فى عقـد الامتياز الممنوح للشركة .

رجانى ابلاغكم بالأمر ، اعتقادا منه ، انه قد يكون من المناسب لحكومة صاحبة الجلالة ان تصبح مالكة لهذه الحصة ، بالاضـافة الى الأسـهم التى اشترتها .

ان ذلك ـ فى رأيه ـ يعـطى بريطانيا نفـوذا أكبر ، فى السـيطرة على الشركة ، من ذلك النفوذ الذى تتيحه لها الأسهم .

وأضاف الخديو ان عروضا قدمت اليه خـلال الشـتاء الماضى لشراء هذه الحصة . فقد ابلغ انه قد يحصل على ثمن لها يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ مليون فرنك ـ اى بين ١,٢ مليونا و ١,٦ مليونا من الجنيهات ـ وقد رفض حينئذ بحث الاقتراح .

ولكنه فى الظروف القائمة يميل للموافقة على هذه العملية .

أبلغت الخديو بأنى لا أستطيع إبداء رأى حول ما قد تكون عليه وجهة نظر حكومة صاحبة الجلالة الملكة فى هذا الموضوع . . وأن محاولة البيع بدت لى ـ رغم أهميتها الكبرى ـ أقرب إلى المضاربة المالية . ومن الأفضل بحثها على هذا الأساس . . ولكنى تعهدت بعرض الأمر عليكم .

وتحدثت اليوم مع كل من نوبار و « شريف باشا » حول الموضوع .

* * *

حاول الأخير بصفة خاصة ان يؤثر على . . وجعلنى أفهم أن لديه أسباباً تدعو الى الثقة بأن الحكومة الفرنسية تحاول ضمان هذا الحق لنفسها .

ولم يستطع ان يذكر لى المبلغ الدقيق المعروض على الخديو . .

ولكنه اعرب عن قلقه البالغ فى ان السيطرة على شركة القناة يجب ان تكون فى يد حكومة صاحبة الجلالة ملكة انجلترا لا فى ايدى اولئك الفرنسيين » .

وفى ٣٠ نوفمبر بعث « بارو » وكيل الخديو فى باريس بالبرقية التالية الى « اسماعيل » .

« ارسل اليك هذه المذكرة التى سلمها لى دلسبس لتوه ، وانى انقل اليك نصها وهى كالتالى :

« من المستحسن ان يتمسك سموه ـ الخديو ـ بالـ ١٥٪ التى تخصه من ارباح الشركة والتى ستغل فى العام القادم ٦٠٠ ألف فرنك اى ٢٤ ألف جنيه .

ولكن اذا كان البيع ضروريا لأن الشركة لا تستطيع معالجة المسألة فقد تشاورت مع مؤسسة مالية هامة .

وانى مخول لأمنح قرضاً قيمته ٣٠ مليون فرنك ـ ١,٢ مليون جنيه ـ ،

قابلة للدفع فى خلال ستة او ثمانية اشهر ، حسب اختيارك وبفائدة قيمتها واحد بالمائة شهريا ، مع وجود اختيار لمصلحة المقرض ليستولى على هذه الحصة مقابل « ٣٠ مليون فرنك ـ « اى ألـ ١,٢ مليون جنيه »

وقال « بارو » :

« ان هذا الاقتراح جاء بمبادرة من « الدوق دى كاز » الذى ادرك ، ـ فى وقت متأخر للغاية ـ ضرورة التدخل فى مسألة بهذه الخطورة .

ولم يبح « دلسبس » باسم المؤسسة المالية التى اشار اليها ، ومما قاله ، يبدو ان المبلغ اكبر من ٣٠ مليون فرنك ، ولكن ليس اكبر من ٤٠ مليون فرنك ـ ١,٦ مليون جنيه ـ قد يتم الحصول عليها .

و« دلسبس » شديد التلهف على الحصول على هذه الأموال من فرنسا » .

وفى ٢ ديسمبر ابرق الجنرال ستانتون الى لندن :

« ارسل الخديو ، شريف باشا لابلاغى بأنه يتلقى الآن عروضا من باريس بشراء نسبة الـ ١٥٪ من حصته فى ارباح قناة السويس .

وأن المعروض عليه بالفعل يتراوح بين ٤٠ و ٤٥ مليون فرنك .

وقد تلقى سموه تأكيدات من وكيله فى باريس ان العروض مقدمة نيابة عن الحكومة الفرنسية . وسيبيع حقوقه لقاء مليونى جنيه استرلينى .

ويعلن انه لا يتفق مع مشاعره السياسية ولا مع مشاعره الودية تجاه صاحبة الجلالة ان يتنازل عن حقوقه للفرنسيين وهو يعرض على حكومة صاحبة الجلالة ملكة بريطانيا الشراء بذلك المبلغ .

ومما يهم سموه بشكل خاص الا تفترضون انه يسعى للكسب من روح التنافس بين البلدين حول هذه المسألة لأن مثل هذا الشعور لم يدخل رأسه .

ويمكن ، عند الطلب ، تقديم ضمان بفائدة مقدارها خمسة بالمائة »

كتبت لندن الى « كيف » تطلب منه محاولة اقناع الخديو بالعدول عن ذلك .

« برقية رقم ٣٣

من كيف

الى داربى

بتاريخ ٢ ديسمبر ١٨٧٥

تلقيت برقيتكم المتعلقة بالعرض الذى تقدم به مستر « دلسبس » لشراء حق الخديو فى الـ ١٥٪ من الربح الصافى لقناة السويس.

ولن اتوانى عن انتهاز اية فرصة لحث الخديو على ما بينتموه فى برقيتكم.

لا استطيع، مع ذلك، ان اخفى مخاوفى من حاجة الخديو الملحة الى المال لسداد الديون العاجلة ».

* * *

أعاد التاريخ نفسه..

فى ٤ ديسمبر أبرق الخديو الى « بارو » يقول ان مجموعة اخرى عرضت عليه مبلغ ١,٦ مليون جنيه قرضا بضمان حصة مصر فى الأرباح.

وفى ١٦ ديسمبر بعث « بارو »

قال :

« هناك مؤسسة مالية هامة، لا زالت مستعدة لمنح ما يتراوح بين - ١,٦ مليون جنيه و ٢ مليون جنيه - وان تقبل حصة مصر من ارباح قناة السويس كضمان.

ولكن بما انى سأسافر الى مصر خلال يومين فسوف ارفع الأمور شفويا الى صاحب السمو الخديو.

وقد التقيت لتوى مع « دلسبس » وهو يقول ان المؤسسة المالية، وهو على اتصال بها، ستقدم القرض بفائدة عشرة بالمائة او حتى تسعة بالمائة. اذا قبل سموه العرض.

ولدى « الدوق دى كاز » رغبة ملحة فى انهاء هذه المسألة ».

* * *

رفض « داربى » يوم ٦ ديسمبر عرض الخديو شراء حصة مصر فى ارباح قناة السويس .

ارسل الى « ستانتون يقول :

« توجه بالشكر الى الخديو لعرضه بيع حقه فى الـ ١٥ بالمائة من صافى أرباح القناة .

لقد نظرت حكومة صاحبة الجلالة بعين الرضا الى هذا البرهان على مشاعره الودية وصراحته فى التعامل معها . لكنها لا ترغب فى الاستفادة مما يعرضه عليها .

وينظر هنا بشكل ودى الى ان فوائد الخمسة فى المائة فى العقد الذى وقعته فى ٢٥ من الشهر الماضى يمثل التزاما أوليا على إيرادات مصر ، والأمر متروك له ليقرر ما إذا كان من المستحسن الدخول فى صفقة اكبر من هذا النوع ، انتظارا لوصول بعثة مستر كيف الخاصة .

ورغم ان حكومة صاحبة الجلالة لا تعترض على بيعه للخمسة عشر بالمائة فسوف يكون عليك ان تشرح له بشكل سرى انه لا يجب ان يفهم ذلك ، على انه قبول بتجريد الخديو لنفسه ، بأى شكل من الأشكال ، من السيطرة على القناة التى خولته اياها ، امتيازات الشركة والقوانين وأسبغها عليه الباب العالى .

وستعتبر حكومة صاحبة الجلالة ذلك انتهاكا لفرمان الباب العالى وتكامل الامبراطورية العثمانية »

ولكن دلسبس لم ييأس . . وصل الى مصر والتقى بالخديو .

وفى ٢٥ ديسمبر بعث « اسماعيل » الى « بارو » يقول :

' أبرق دلسبس الى باريس بخصوص القرض الذى يبلغ ٢ مليون جنيه .

وهذا القرض مدته سنتان بفائدة ٨ بالمائة تدفع كل ستة اشهر . . ونحن لا نحتاج لأية أموال فى اللحظة الراهنة ولكننا نحب ـ لأسباب هامة ـ ان ننهى هذه المسألة فى أقرب وقت ممكن » .

وهكذا عاد الخديو الى لعبته القديمة التى جربها فى بيع الأسهم .. عرض رهن الأسهم لا بيعها ..

وبعث « كيف » إلى لندن :

« برقية رقم ٢٨

من كيف

الى لورد داربى

بتاريخ ٢٨ ديسمبر ١٨٧٥

تلقيت برقيتكم بتاريخ ٢٤ الجارى .

خديو مصر لن يبيع الخمسة عشر بالمائة الخاصة به ولكنه يقترح رهنها لفترة محدودة لضمان قرض يبلغ ٢ مليون جنيه استرلينى بفائدة ٨٪ يتم خصمه من الدين قصير الأجل » .

* * *

تكررت محاولات الرهن والشراء لحصة الأرباح ..

ويتابع « ستانتون » تطورات الموقف بدقة فقد اصبح اكثر حذرا بعد ان فاته خبر محاولات « ديرفيو » شراء الأسهم .

توجه مباشرة الى الخديو يسأله ..

' برقية رقم ٣٦

من الميجور جنرال ستانتون

الى داربى

فى ٤ يناير ١٨٧٦

ابلغنى الخديو سر اليوم ان « البارون هيرشل » عرض عليه قرضا قيمته مليونا جنيه استرلينى لمدة ستة أشهر بفائدة خمسة فى المائة على حصة الـ ١٥٪ من ارباح قناة السويس وسيقبل العرض على أرجح تقدير » .

أقرض جول باسترى الخديو ٩٠٨ آلاف جنيه باسم بنك الانجلو ـ اجيبشيان ،واقرضه مبلغا مماثلا نيابة عن بنك الاسكندرية ... وذلك فى ٨

فبراير ١٨٧٦ . وحل موعد سداد هذه القروض التى كان يضمنها نصيب الخديو فى ارباح قناة السويس وهى ١٥٪ من الأرباح .

وفى نفس الوقت وجد الخديو انه مدين لبنك الائتمان العقارى الفرنسى - كريدى فرنسييه - بمبلغ ٤,٢٥٠,٠٠٠ جنيها .

ويمثل بنك الكريدى - فونسييه ٥٦٪ من الشركات الدائنة .

« وجول باسترى » هو وكيل الكريدى - فونسييه فى مصر .

* * *

وتأتى الخاتمة المفجعة .

حل موعد سداد هذه الديون عام ١٨٧٧ .

فى ١٩ اكتوبر ١٨٧٧ بعث القنصل البريطانى العام « فيفيان » يقول :

« تقول التقارير هنا ان « كريديه فونسيه » وكونتوار ديكونت رفضوا استمرار التأخير فى سداد السلف المستحقة لهم إلا بشروط » .

وكانت هذه الديون خارج نطاق الدين الموحد لأن الخدبو سبق ان وقع عقدا بشأنها مع نقابة الماليين الفرنسيين فى ٦ مايو ١٨٧٦ ، وهو العقد الذى رفضت انجلترا الانضمام اليه . . ولم يكن القنصل العام « فيفيان » يعرف ان الخديو اسماعيل مستمر فى لعبة الموازنة الخطرة بين فرنسا وانجلترا وأن الاتفاق بين الخديو وبين نقابة الماليين الفرنسيين أوشك ان يتم .

لقد اهتدى البارون « دى مالاريه » - الرقيب العام الفرنسى على مصروفات مصر - الى طريقة يحقق بها مصالح فرنسا تحت ستار العمل على تأجيل سداد الديون .

وقع « دى مالاريه » فى باريس يوم اكتوبر عام ١٨٧٧ عقدين :

الأول : مع نقابة من الماليين الفرنسيين ويمثلهم ادوار هنتش .

وقد اشتهرت هذه النقابة باسم نقابة الـ ١٠٥ ملايين - اى نقابة الـ ١٠٥ ملايين فرنك - وهى ديون الخديو للنقابة وتبلغ ٤,٢ مليون جنيه استرلينى .

وفى هذا العقد رهن الخديو للنقابة حصته فى ارباح قناة السويس وشركة

مياه الاسكندرية والأراضي التي يملكها الخديو في منطقة القناة بالاشتراك مع شركة القناة .

الثاني : مع جول باسترى وشارل هارفي مديري بنك الانجلو - اجيبشيان .

وبمقتضى هذا العقد تضمن نقابة الماليين الفرنسيين ديون البنك ، وأيضا بنك الاسكندرية ، مع تأجيل سدادها الى اول ابريل عام ١٨٧٨ .

ونص على ان للخديو الحق في الاعتراض على اى نص في هذه العقود حتى ١٥ ديسمبر ١٨٧٧ . .

لم تهتم بريطانيا برهن حصة الخديو في ارباح القناة بل فزعت من رهن الأراضي .

كتب المديران البريطانيان في شركة قناة السويس - « ولسون » و « ستوكس » - الى « داربي » وزير الخارجية يوم ٢٣ نوفمبر ١٨٧٧ البرقية رقم ٢٩٨ .

« بموجب عقود الامتياز التي منحت للشركة حصلت على مساحات واسعة من الأراضي (وبعد ذلك ونتيجة لضغوط دبلوماسية في الأساس بلا شك) تم سحب هذه الأراضي من الشركة كما انه بمكافأة امبراطور فرنسا عام ١٨٦٤ حصلت الشركة على تعويض مبلغ ١,٢ مليون جنيه عن فقد هذه الأراضي ، ومساحتها ٦٠,٠٠٠ هكتار (ما يعادل حوالى ١٥٠,٠٠٠ فدان تقريبا) مجاورة لمجرى ترعة المياه العذبة .

وتضمنت المكافأة السماح للشركة بأن تحتفظ على طول ضفتي القناة البحرية بالأراضي التي قد تكون ضرورية لعمل المشروع بصورة سليمة وهذه الأراضي تصل الى ١٠,٧١٤ هكتار اى اكثر من ١٦ الف فدان في بورسعيد والاسماعيلية والسويس . وتحوزها الحكومة والشركة . وتباع وفقا لاحتياجات السكان ويقسم عائد البيع الصافي بالتساوى بين الخديو والشركة .

وهذا يتعارض مع سياسة الباب العالى ، ومع سياسة الحكومة

البريطانية بالسماح بأن يكون تشكيل القنال البحرية فرصة لاقامة مستعمرات اجنبية على الأراضى المصرية » .

وهكذا تكشف فى اللحظة الأخيرة وجود امتيازات سرية كبيرة لشركة قناة السويس فى اراضى ٣ مدن مصرية .

* * *

نصحت بريطانيا الخديو بالاعتراض على رهن الأراضى دون موافقة الباب العالى ولأن الشركة لم تحصل بها على فرمان من السلطان .

وافق الخديو اسماعيل على الاعتراض ولكنه طلب من بريطانيا عدم ابلاغ السلطان . .

* * *

بقيت حصة الخديو فى ارباح شركة قناة السويس مرهونة لنقابة الماليين حتى عزل اسماعيل عام ١٨٧٩ وجاء ابنه محمد توفيق ليجلس على عرش مصر .

وكان ايفلين بارنج ـ الذى اشتهر بعد ذلك باسم اللورد كرومر ـ قد وصل الى مصر ليكون العضو الانجليزى فى صندوق الدين وفى لجنة التحقيق فى شئون مصر المالية .

* * *

أبرق القنصل البريطانى العام « ادوارد ماليت » الى لندن يوم ١٤ يناير ١٨٨٠ يقول :

« طلب منى الماجور بارنج ان ارسل لكم البرقية التالية :

عرضت النقابة ـ يقصد نقابة الماليين الفرنسيين ـ ٧٠٠ ألف جنيه مقابل صافى ارباح قناة السويس التى تخص الحكومة المصرية . . وهذا الثمن منخفض . ولكن من الأمور البالغة الأهمية التوصل الى تسوية مع النقابة ، حتى انه من صالح الحكومة المصرية ان تقبل ، بشرط ان توافق

النقابة على بقية شروطهـا ، ويمكن للنقـابة قريبا ان تحصـل على حكم وتبيعها بالقوة اذا شاءت ذلك .

وليس من الممكن ان ترغب حكومة صاحب الجلالة نفسها فى شراء الخمسة عشر . ولكنى ارى من واجبى ان اعرفها بطبيعة العملية » .

قبل ان يتسلم كرومر رد لندن عقد اجتماع لمجلس الوزراء المصرى برئاسة رياض باشا فى نفس اليوم ـ ١٤ يناير ـ .

وحضر الاجتماع كرومر الذى ايد بيع حصة مصر .

وكان كرومر يظن ان بريطانيا ستوافق على الشراء . ولذلك وافق على مبدأ البيع فاذا قدمت بلاده نفس العرض ، او شيئا أفضل ، آلت اليها حصة الخديو فى ارباح القناة .

وكانت حجة كرومر ان مصر لا تستطيع سداد قيمة الرهن .

ولكن مصر فى تلك السنة خفضت الضرائب ومع ذلك كان لديها فائض ١,٢٦٦,٠٠٠ جنيها كما سددت قرضا لشركة القناة قيمته ٣٢٠ الف جنيه .

وافق مجلس الوزراء المصرى فى تلك الجلسة على مبدأ بيع حصة مصر فى الأرباح . . وهى آخر حق لمصر فى قناة السويس .

* * *

عرضت وزارة الخارجية الأمر على وزارة الخزانة التى رفضت العرض وكتبت الى وزارة الخارجية تقول :

« لا ينصح مفوضو خزانة صاحبة الجلالة ، على أسس مالية ، ان تعرض حكومة صاحبة الجلالة شراء نصيب قدره ١٥ فى المائة من صافى ارباح قناة السويس التى تخص الحكومة المصرية .

ويسعدهم ان يعلموا ان وزير الخارجية يوافقهم على رأيهم ، وان يتم رفض الاقتراح »

وافق سولسبورى وزير الخارجية على ذلك وكتب الى القنصل العام ادوارد ماليت يوم ٢٢ يناير ١٨٨٠ .

« لا تميل حكومة صاحبة الجلالة ملكة بريطانيا ، على اسس مالية ، لأن تعرض شراء ١٥ فى المائة من صافى ارباح قناة السويس التى تخص الحكومة المصرية ، ولا تستطيع بالتالى قبول اقتراح الماجور بارنج »

* * *

لم يعد هناك ما يمنع من بيع الحصة لفرنسا بعد اعتذار بريطانيا عن الشراء . .

واستمرت المفاوضات بين الحكومة المصرية والماليين الفرنسيين وفى ١٥ فبراير ١٨٨٠ أبرق السير ادوارد ماليت القنصل البريطانى العام الى اللورد سولسبورى وزير الخارجية قائلا :

« قبلت النقابة فى باريس بشكل نهائى ، الشروط التى اقترحتها الحكومة المصرية » .

ووافقت مصر نهائيا على بيع حصة مصر فى ٢١ مارس ١٨٨٠ مقابل ٨٠ الف جنيه استرلينى . . . وذلك بعد ٥٢ شهرا من بيع الأسهم لانجلترا .

ولم يكن البيع لمدة محددة ، بل كان البيع الى الأبد .

* * *

يوم وافق كرومر على بيع حصة مصر فى ارباح القناة اصر على ان تدفع مصر الفائدة على صفقة الأسهم وهى ٥٪ من الثمن الذى رفضته بريطانيا .

ولم تكن هذه هى المرة الأولى التى تثار فيها مسألة الفائدة .

اقترح الفرنسيون على اسماعيل خلال عامى ٧٧ و ٧٨ ان يمتنع عن دفع فائدة الأسهم لبريطانيا . ولكن « كرومر » عارض وارغم « اسماعيل » على الرفض .

ولكن مصر تأخرت فى سداد قيمة الفوائد بسبب سوء احوالها المالية .

كتب « ماليت » الى لندن فى ذلك اليوم ١٤ يناير يعلن تأكيد رياض باشا بأنه « مهتم بصورة جادة بدفع فوائد قرض اسهم قناة السويس ، وانه تم وضع

ترتيبات يأمل فى ان تمكن الحكومة من دفع الفوائد المذكورة بعد وقت قليل من الانتهاء من دفع الجزية ».

بعثت وزارة الخزانة البريطانية الى وزارة الخارجية يوم ٢٣ يناير ١٨٨٠ تقول :

« نخشى من اثارة مناقشات حرجة وضارة بسمعة مصر ، اذا لم تدفع الفوائد ، المستحقة منذ وقت طويل ، قبل اجتماع البرلمان البريطانى . ولذلك ، فاننا على ثقة من ان وزير الخارجية سيبلغ المستر ماليت ان يصر فى كل فرصة على ضرورة السداد الفورى .

ونقترح ايضا ابلاغ المستر ماليت ان يبحث مع المستر بارنج افضل الترتيبات لضمان سداد هذا الدين بانتظام فى المستقبل ».

كتب وزير الخارجية الى ماليت فى اليوم التالى :

« انتهزوا كل فرصة للاصرار على ضرورة السداد الفورى من جانب الحكومة المصرية للمبلغ المذكور » رد ماليت بعد ٢٤ ساعة .

« بحثت الموضوع على الفور مع الميجور بارنج وطلب منى ألا أتكلم مع رياض باشا عن ذلك مرة اخرى لأنه يخشى انى اذا فعلت فانه قد يثير مسألة انقاص الفائدة مستقبلا .

وقال الميجور بارنج ان هذه النقطة تشغل اهتمام الحكومة ، وانه يبذل جهوده للحيلولة دون اى تغيير فى السعر المحدد ومقداره خمسة فى المائة .

ولكن اذا تحدث رياض باشا معى فى هذا الموضوع ، واضطررت بناء على ذلك لاحالة المسألة لكم ، فان ذلك قد يضع حكومة صاحبة الجلالة ملكة بريطانيا فى وضع سيىء بحيث تضطر الى القبول ، أو أن تعتبر دائننا غير متساهل . وتضع بذلك سابقة سيسارع كل الدائنين الآخرين فى اقتدائها .

رددت بأنى مستعد للبقاء صامتا اذا كان بمقدوره ان يؤكد لى ان المبلغ المستحق سيدفع قبل ٥ فبراير ، وهو الموعد المحدد لافتتاح البرلمان

البريطانى .

وفى اليوم التالى ، ٢٦ منه ، ابلغنى الميجور بارنج ، ان الفوائد ستسدد خلال يوم او اثنين ، وبالتأكيد قبل يوم ٥ فبراير .

ولكنه لاحظ ان ٧٠,٠٠٠ جنيه ما زال مستحقا على مصر للباب العالى من الجزية ، وأن هذا المبلغ سيتم سداده من جانب الحكومة قبل سداد فوائد اسهم السويس ، نظرا لأن الجزية هى الدين الأولى بالنسبة للايرادات .

ومن المقرر سداده من النقود المتحصلة من قرض روتشيلد ، ويأمل ان تعطى حكومة صاحبة الجلالة التصريح المطلوب لذلك بأسرع مما يمكن '

وفى اول فبراير دفعت مصر ٥٠ ألف جنيه من الفائدة وكتب بارنج كرومر - بأن المبلغ الباقى سيسدد فى اليوم التالى .

* * *

نشأت مشكلة اخرى بشأن الفائدة وهى هل تدرج ضمن الديون المستحقة على الحكومة المصرية وتحال الى لجنة التصفية التى كان من المقرر تشكيلها لتنظيم ديون مصر .

وكان معنى ذلك ان تصبح الفائدة جزءا من الدين الموحد وبالتالى تخضع فى سدادها لاجراءات وقيود دولية .

ردت وزارة الخزانة على كرومر فى ٢٣ ابريل فقالت :

« الفوائد لا تمثل جزءا من الدين الموحد انها صفقة بين حكومة صاحبة الجلالة والخديو ولا يمكن ان تكون عرضة لمراجعة حكومات اخرى ، ولكنها تبقى بين الطرفين الرئيسيين وهى حكومة صاحبة الجلالة والخديو .

ونحن ننصح بعدم تكليف لجنة التصفية بالوفاء بفوائد الأسهم - ولكن يجب اعتبارها مصلحة عامة ويلتزم الخديو بسدادها بشكل منتظم » .

رد ماليت فى ٢٧ ابريل :

« وصلتنى هذه المعلومات بعد ان بعثت الحكومة للجنة التصفية بالوثائق التى ستعرض عليها فيما يتعلق بمالية الدولة . وهذه الوثائق تتضمن ميزانية سنة ١٨٨٠ ، وتعامل فيها فائدة اسهم قناة السويس على انها دين على الحكومة المصرية وليس على انها بند فى خدمة المصروفات العامة .

وبحثت اللجنة بالفعل فى الميزانية ، ولا يرى الميجور بارنج طريقا لتغيير الموقف بشأن اسهم قناة السويس .

وليس هناك كثير من الخوف من ان اللجنة قد تقوم بنفسها بتخفيض الفائدة ما لم يحظ ذلك بموافقة حكومة صاحبة الجلالة ملكة بريطانيا . ويتعين الافتراض بأننا نستطيع الاعتماد على تحالفنا الودى مع فرنسا فى الشئون المصرية لضمان الأغلبية فى هذه المسألة اذا اتخذت القوى الأخرى موقفا معاكسا .

ومن الناحية الأخرى فان حكومة صاحبة الجلالة قد تأخذ فى اعتبارها ما اذا كانت ستفضل ، بدلا من الترتيب الحالى ، تقليل الفائدة الى ٤ فى المائة مقابل تخصيص سداد الفائدة : من الايرادات وهو ما يوفر ضمانا مطلقا فى المستقبل »

وكان حزب المحافظين قد سقط فى الانتخابات البريطانية وجاء حزب الأحرار وتولى جرانفيل منصب وزير الخارجية بدلا من سولسبورى .

ولكن الاصرار على تقاضى الفوائد كاملة من مصر لم يتغير بتغيير الوزارة فى انجلترا .

قال « جرانفيل فى برقية الى « ماليت » يوم ٢٨ و ١٨٨٠ .

« لا نرغب فى التدخل فى اعمال اللجنة ، ولا نرى بالتالى ضرورة للاعتراض ، ولكن لابد وان تحرصوا على عدم الاعتراف بأى حق للمفوضين فى التعامل مع هذه الفوائد كما لو كانت فائدة عادية وليست التزاما دوليا ذا طابع ملزم » .

واستمرت مصر تدفع الفوائد كاملة .

* * *

فى ٢٧ يوليو ١٨٨٥ اصدر الخديو محمد توفيق فرماناً بتخفيض كل الفوائد على الديون المصرية بنسبة نصف فى المائة لمدة عامين بأثر رجعى أعتباراً من أول ديسمبر ١٨٨٤ حتى ٣٠ نوفمبر ١٨٦٦ نتيجة الأزمة الاقتصادية .

ولكن انجلترا لم تخفض الفائدة على ثمن الأسهم بهذه النسبة خلال العامين ! . . .

* * *

بلغت حصة مصر فى ارباح قناة السويس عام ١٨٧٥ مبلف ٦٣٧٠ جنيها وقد حصلت عليها انجلترا .

وعرض اقتراح برهن الحصة ـ عام ١٨٧٥ ـ مقابل ١,٦ مليون جنيه بينما باعتها مصر عام ١٨٨٠ بمبلغ ٨٨٠ ألف جنيه فحسب .

وكانت هذه الحصة فى تلك السنة ـ ١٨٨٠ ـ مبلغ ١٦,٤٦٩ جنيها .

ومن هذا يتضح مدى الخسارة التى لحقت بمصر فى هذه الصفقة ايضا .

ومنطق « اللورد كرومر » فى اجراء هذه الصفقة يتضح من كلمات قالها فى مذكراته : « ان مصالح مصر يجب ان تخضع لاعتبارات دبلوماسية » .

وقد رأى كرومر تعويض فرنسا بعد ان استولت انجلترا على قبرص عام ١٨٧٨ ومن ناحية اخرى فانه اراد منح هذه « الهدية » لفرنسا مقابل عقد اتفاق تجارى مع بريطانيا .

وبيعت الحصة لفرنسا ولكن الاتفاق التجارى بين انجلترا وفرنسا لم يتم .

وقد باع بنك الائتمان العقارى فى ٢١ ابريل عام ٨٠ الى شركة فرنسية اسمها « سوسيتيه سيفيل » يديرها بنك « كونتوار » ديكونت « بنك الخصم الباريسى » وكل عملها استغلال هذه الحصة وكان رأسمال الشركة ٨٨١,٦٠٠ جنيه . وأصدرت ٨٤,٥٠٧ اسهم .

وكان دخل تلك الشركة الجديدة من حصة الـ ١٥٪ ٤,٤ مليون جنيه عام ١٩٢٨ .

وفى عام ٣ كان الدخل ٣,٦٤٠,٠٠٠ جنيه .

قال عبد الرحمن الرافعى فى كتابه « عصر اسماعيل » : « ان مصر خسرت من بيع حصتها فى ارباح القناة الكثير اذ بلغت قيمة هذه الحصة ٢٠ مليون جنيه وايرادها السنوى ٨٦٩ ألف جنيه بينما الثمن الذى باعتها به مصر ٨٨٠ ألف جنيه » .

وفى ١٩٣٢ ـ وحدها ـ نجد ان هذه الحصة درت للشركة الفرنسية مبلغ ١,٠٢٠,٥٤٣ وبلغت الأرباح التى حصلت عليها الشركة الجديدة من الحصة اكثر من ٣٤ مليون جنيه حتى تأميم القناة .

وببيع هذه الحصة فقدت مصر حقها فى تعيين رئيس شركة قناة السويس .

وعندما انتهت فترة السنوات العشر لرئاسة دلسبس عام ١٨٧٩ مدت رئاسته دون ان يكون لمصر صوت او رأى .

آخر مجوهرات التاج

تغير الموقف السياسى ، كله . . بعد الصفقة .

وتغيرت علاقة مصر بكل من انجلترا وفرنسا ، وعلاقة الدولتين ببعضهما ، وموقفهما ، من تركيا .

اصبحت الحياة السياسية والمالية تدور حول صفقة الأسهم واشعاعاتها المؤثرة .

وافقت فرنسا فى ١٧ ديسمبر ١٨٧٥ على قانون المحاكم المختلطة . وافتتح الخديو اسماعيل هذه المحاكم فى اول فبراير ١٨٧٦ بعد ان حصل على موافقة ١٤ دولة .

ولكن هذه المحاكم بدأت عملها بنظر قضايا رفعها الدائنون الأجانب على الخديو مطالبين بمبلغ ٤٠ مليون جنيه ، وجعلت هذه المحاكم قناة السويس خاضعة للقضاء المختلط . وبذلك منعت تحويلها الى شركة مصرية .

واصبح الانقسام محتوما بين انجلترا وفرنسا بشأن « قطعة من انجلترا » تقع فى مصر وتخضع ـ غالبا ـ للقوانين الفرنسية .

وانتشر النفوذ الفرنسى فى مصر عبر المحاكم المختلطة فقانونها فرنسى وادارتها فرنسية وهى تحمى الشركة .

وفى الاسماعيلية انشئت محكمة مختلطة ، يمكن ان يقال ، انها محكمة الشركة ، فى مدينة الشركة !

بل ان المحاكم المختلطة ساعدت على عزل الخديو اسماعيل ١٨٧٩ عندما اصرت على خضوعه واسرته لها .

واستجاب الخديو للضغوط التركية فاستقال نوبار يوم ٥ يناير ١٨٧٦ .

* * *

عادت الثقة الدولية بالاقتصاد المصرى فارتفعت اسعار سنداته نتيجة العلاقة الجديدة بين مصر وانجلترا وبنك روتشيلد .

وظن حاملو السندات المصرية ان مصر ستعتمد على بريطانيا كما اقترح اثنان من النواب الانجليز .

وآمن الجميع بان الاستراتيجية البريطانية ستتغير وان القاهرة ستصبح بديلا للقسطنطينية كمفتاح للهند .

وأمل « دزرائيلى » ان يحمى القناة بقوة بحرية وارسل سفينة حربية لمسح مدخل بور سعيد .

وقدم اتحاد غرف التجارة البريطانية مذكرة الى « داربى » فى ١٢ ديسمبر يؤيد فيها تحييد القناة .

ولكن « دزرائيلى » بعد ان ضمن سيطرة بريطانيا على القناة ، كان دائم الاهتمام بمصالح فرنسا فى مصر ، ويسعى الى التعاون مع فرنسا .

وفكر « دزرائيلى » فى اقامة قاعدة بحرية فى مالطة ، أو جبل طارق ، او البحر الأسود . وبالتالى فانه لم يتجاوز طوال مدة ادارته مرحلة الرقابة الثنائية الانجليزية ـ الفرنسية على مصر مقاوما كل اقتراح بحرمان فرنسا من نصيبها .

وكان انسحاب فرنسا من جانبها وحدها ، عندما رفضت بعد وفاة « دزرائيلى » ان تنضم الى العمليات العسكرية البريطانية ضد الثورة العرابية .

انسحب « دزرائيلى » من الميدان المصرى كما انعزل عن الذين يريدون مزيدا من الاتصال والاستمرار بالسياسة المصرية .

ان تدهور الموقف فى البلقان ، نتيجة اتساع نطاق الثورة من الهرزج الى بلغاريا ضد تركيا ، جعل بريطانيا تخاف من ان يعجل ذلك بتقسيم تركيا فاقتربت انجلترا من تركيا .

واضطر بسمارك ـ المستشار الالمانى ـ الى الانضمام الى روسيا والنمسا فى محاولتهما تغيير وضع تركيا كما حدث عند تقسيم بولندا فى القرن الثامن عشر .

قال القنصل الأمريكى فى القاهرة فى برقية الى واشنطن .

« القاهرة فى ١١ ديسمبر ١٩٧٥

من برودلى

الى هاملتون فيش

وزير الخارجية

واشنطن

كان شراء انجلترا لحصة الخديو فى أسهم قناة السويس الموضوع الرئيسى فى المناقشات خلال الأسبوع الماضى .

ويبدو الرأى الغالب ان قرار نقل ملكية الأسهم قرار حكيم ومبرر من الناحية المالية من جانب كل من انجلترا ومصر .

ومن الناحية السياسية خطوة حاسمة من انجلترا فى لعبة الشطرنج فى الشرق .

وابدى الفرنسيون معارضة غير قليلة لهذه العملية ، فهى تمثل لطمة خطيرة لنفوذهم فى مصر .

ولكن ليس لديهم اساس للشكوى من انجلترا التى لم تفعل سوى الشراء ، بعد رفض الرأسماليين الفرنسيين الذين عرضت عليهم الأسهم اولا .

وكان نفوذ فرنسا فى مصر منذ انهيار الامبراطورية فى اضمحلال الا ان السيطرة المطلقة على القناة من جانب شركة فرنسية ، وحجم ، وأهمية الجالية الفرنسية فى مصر ، مكن فرنسا من الاحتفاظ بقدر كبير من نفوذها السابق . .

ومع ذلك كانت ترى ان نفوذها ضعيف بالنسبة للدول الأخرى وتشعر ان سطوتها آخذة فى الزوال . وقد كلفتها معارضتها الطويلة والمستمرة للاصلاحات القضائية ثقة حكومة الخديو .

والآن لا يمكن ان يكون بيع نصيب الخديو من الأسهم سوى اذلال

لجاليتها فى مصر على اقل تقدير .

وعلى اى حال فان الجالية الفرنسية هنا تعرف جيدا ان كل الاغراءات قدمت للرأسماليين الفرنسيين لشراء الأسهم . وان انجلترا لم يكن لديها سوى الاختيار بين شراء الأسهم بنفسها او رؤيتها تنتقل الى ايدى دول اوروبية ترغب فى مناوأة مصالحها فى الشرق .

ان نقل ملكية الأسهم له اهميته فى هذاالوقت بالذات كما انه خطوة حاسمة من جانب بريطانيا فى المسألة الشرقية . . فستحتفظ فى كل الظروف ، بطريقها الى الهند مفتوحا . وهو امر يدركه جميع الأطراف .

والانطباع العام قوى ومتزايد بأن انجلترا تهدف الى اقامة محمية فى مصر .

ان معاملتها المتروية والحذرة لمصر ، خلال السنوات القليلة الماضية ، ونغمة صحفها العامة وقيام ـ ولى العهد ـ امير ويلز فى اكتوبر الماضى بتقليد خديو مصر وسام نجمة الهند ثم حيازة هذا العدد الكبير من اسهم قناة السويس ، كلها ، دون شك ، حقائق هامة تستحق التأمل فى هذه الفترة الهامة فى المسألة الشرقية .

ان انجلترا لا يهمها كثيرا من يتولى فى القسطنطينية ، بشرط ان تكون امنة على ضفاف النيل ويمكنها السيطرة على القناة بطولها .

وروسيا لا تهتم كثيرا ، بمصر ، بشرط ان تستقر بسلام على ضفاف البسفور .

ومن الصعب ان تعود بريطانيا للحرب الى جانب تركيا كما ان من المستبعد جرها الى نزاع حول المسألة الشرقية ما لم تكن مصالحها فى مصر مهددة .

وهكذا فان سياستها تقوية موقفها هنا بكل الوسائل الممكنة وهو ، ما يبدو ، أنها تفعله بسرعة واصرار بسياسة جيدة .

ولست مستعدا لأقرر رسميا ، وان كان لدى كل الأسباب للاعتقاد ، بأن

عمليات اخرى هامة قد تمت ، ومنها ، ان الدين قصير الأجل لمصر ستقوم بريطانيا بضمانه » .

عند زيارة ولى عهد بريطانيا لمصر فى اكتوبر عام ١٨٧٥ طلب منه الخديو اسماعيل ايفاد موظف بريطانى للعمل مستشارا للخزانة المصرية .

اجاب ولى العهد بأن هذا عمل القنصل البريطانى العام .

وعلى ذلك ابلغ نوبار باشا وزير الخارجية « ستانتون » عن حاجة مصر الى رجال ملمين بالنظم المتبعة . يشرفون على الايراد والمصروفات تحت اشراف ناظر المالية المصرى .

وكان هدف الخديو ان يثبت للدائنين قدرة مصر على السداد والوفاء بكل التزاماتها المالية .

فكرت وزارة الخارجية البريطانية فى ايفاد « لو » وزير المالية السابق الى مصر ، ولكن « دزرائيلى » عارض واختار « كيف » عضو مجلس العموم وكتب بذلك الى اللورد « داربى » .

قال « دزرائيلى »

« فى ٢٦ نوفمبر ١٨٧٥ »

لا يمكننا الموافقة على استخدام المستر لو فقد تشاجر خلال حياته مع الجميع .

ونحن نريد نفسية هادئة ميالة للتصالح مع مصر ، لا لمعارضة ما لديهم من انطباعات واقتراحات بل لتغييرهم وتصحيح خططهم فى الوقت المناسب .

واظن ان « كيف » لديه معرفة مالية وتجارية عظيمة .

ورغم انه من الدارسين باكسفورد فهو مدير بنك ووزير دولة ، قادر ، بتوجيهنا وتعليماتنا ، على تولى المنصب .

واظن انه لا يجب ان يكون هناك اى تأخير فى تعيين شخص ما »

***

فى ٢٧ نوفمبر - اى بعـد يومين اثنين من شراء الأسـهم - ابلغ اللورد « داربى » الجنرال « ستانتون » بأن حكومة انجلترا سترسل الى مصر بعثة خاصة تنظر فيما يسأله الخديو من النصح فى الشئون المالية.

وجاء « كيف » عضو مجلس العموم البريطانى الى مصر يوم ١٥ ديسمبر للوقوف على حقيقة شئون مصر المالية.

وجاء معه على الباخرة، ضمن الوفد، « جون ستوكس » الضابط البريطانى المهندس الخبير بشئون قناة السويس!

* * *

وخطب « داربى » فى ١٦ ديسمبر فى ادنبرة، بعد يوم واحد من وصول « كيف » الى مصر. فنفى ان بريطانيا ترغب فى اقامة محمية فى مصر. وقال « ان ذلك لا يعتبر عدولا عن سياستنا فى المسألة الشرقية او اننا نريد ان نأخذ شيئا ليس لنا ».

وأوحى بأن بريطانيا قامت بقفزة فى الظلام للدفاع عن نفسها ».

وقال « لا نريد احتكار وإنما نضمن ممرا لنا ونريد ضمان هذا الممر للعالم ».

ولم يذكر « داربى » من يهدد هذا الضمان والأمن، أو أن شراء الأسهم يوفر هذاالضمان.

وكانت شجاعة منه ان يقول ذلك لأنه افقد الناس الحماس وقد وجه اليه اللوم الصحفى « جرينوود » والصحفى « دايسى ».

وكان هدف خطابه ان يطمئن القوى الخارجية التى ساءها هذا الشراء وتحذير بأن انجلترا لن تسمح للخديو بجرها لمشاكل المالية المصرية.

فقد احتج داربى بأنه « ما من شيء يناقض أفكاره مثل اقامة سلطة انجليزية فى مصر وان بريطانيا تريد ببساطة حرية المرور لها ولبقية العالم ».

* * *

استاءت فرنسا واستقبلت وصول « كيف » استقبالا سيئا فأوفدت الى مصر « اوترى » القنصل الفرنسي السابق فى مصر ، والذى يثق به اسماعيل ، لموازنة النفوذ البريطانى الطارىء فى مصر .

وقدم سير « جورج اليوت » للخديو اسماعيل يوم ١٢ يناير مشروعا لتوحيد الديون المصرية .

وتقضى الخطة بتخفيض الدين بنسبة ٢٠ ٪ ليصبح ٦٥ مليونا والفائدة بنسبة ١ ٪ لتصبح ٦،٥ ٪ وبذلك يوفر ربع مليون جنيه سنويا .

أيد « كيف » الخطة فعارضها القنصل الفرنسي يوم ١٤ يناير .

وأبرق « كيف » إلى « داربى » يوم ٢٤ يناير بأنه قد يضطر للموافقة على خطة « اليوت » فمنعه « داربى » وطلب منه يوم ٢٦ يناير ، العودة الى لندن .

وبذلك بدأ انسحاب بريطانيا من مصر مما خيب آمال اسماعيل الذى ظن انه سيستفيد من المنافسة الانجليزية الفرنسية للحصول على مزيد من القروض .

وفى انجلترا بدأ تحليل الصفقة ورد الفعل لها فهوجمت لأنها استثمار سيىء وحماقة سياسية وانحراف قانونى .

وقللوا من قيمة القناة وقالوا انها كارثة للتجارة البريطانية ، وانها حفرة فى الصحراء ولابد من توسيعها الى الضعف !

بقى « كيف » و « ستوكس » وثلاثة من كتبة « وزارة الخارجية البريطانية شهرين يبحثون حسابات الحكومة المصرية ومستنداتها وأوراق دائرة الخديو واملاك اسرته .

وغادر « كيف » القاهرة فى اول فبراير تاركا الخديو يتفاوض مع الممولين الفرنسيين لإنشاء بنك وطنى لتمويل العملية .

ورأى الانجليز ان ما تريده الحكومة الفرنسية من اشتراك الحكومة الانجليزية معها فى مشروع البنك المصرى ليس فى صالح حملة السندات الانجليز .

في رسالة كتبها البارون « ليونيل » الى ابنه الذى يتعلم فى كمبردج فى اوائل ديسمبر ١٨٧٥ قال :

« كان لنا حديث طويل اليوم حول الأمور المصرية . . وهذه ليست وسيلة محببة لقضاء الوقت . . غير اننا عشنا نأمل فى خطاب ديزى - يقصد دزرائيلى - بأن يرفض نشر تقرير « كيف » .

أن « روتشيلد » هو الذى طلب فى ديسمبر ، قبل اجتماع مجلس العموم واعتماده لثمن الاسهم ، عدم نشر تقرير « كيف » فقد خشى « ليونيل روتشيلد » ان يؤدى نشر التقرير الى هبوط اسعار اسهم قناة السويس ، وبالتالى يجد مجلس العموم ان غبنا لحق ببريطانيا من الصفقة ، وان ثمن الأسهم كان مرتفعا . . وانه كان يمكن تخفيض الثمن ، لأن الخديو فى حاجة الى المال وسندات مصر تتدهور اسعارها !

ولكن بعد موافقة مجلس العموم على الصفقة قال اللورد « داربى » لاسماعيل - فى ٢٠ مارس - انه سينشر تقرير « كيف » .

وكان الخديو يظن ان التقرير سيظل مكتوما لأن المعلومات سرية فاذا نشر قبل الاتفاق مع الماليين اضر بسمعة مصر المالية .

وفضح دزرائيلى الخديو فقال فى مجلس العموم يوم ٢٣ مارس ان الخديو هو الذى يمانع فى نشر تقرير « كيف » .

واضطر الخديو الى الموافقة على نشر تقرير « كيف » بعد ١٠ أيام من بيان « دزرائيلى » . وأعلن اسماعيل يومها « لقد احتفروا لى قبرا » .

نشر التقرير فى ٣ أبريل عام ١٨٧٦ وكان مطمئنا .

اثبت « كيف » ان مصر تستطيع سداد ديونها اذا توحدت ، واذا خفض سعر الفائدة . وذكر التقرير ما فعله اسماعيل لمصر . . المنشآت والمصانع والسدود والتعليم . . الخ .

ولكن احدا لم يهتم بالتقرير وما فيه . .

صدقوا كلمات « دزرائيلى » عن مخاوف الخديو من نشر ميزانيته .

وعلى الفور هبطت اسعار السندات المصرية . .

بعد ٤ أيام من اعلان تقرير « كيف » اضطر الخديو الى تأجيل دفع سندات الخزانة المصرية لمدة ٣ شهور . . فكان ذلك بمثابة اعلان لافلاس الخديو .

وفى يومى ٢ و ٧ مايو اصدر الخديو امرين بانشاء صندوق الدين العمومى لتحويل ديون مصر الى دين موحد يستهلك خلال ٦٥ سنة بفائدة ٧٪ .

وكان ذلك بناء على نصيحة « او ترى » القنصل الفرنسى السابق . . لاسماعيل .

وفى ٩ مايو صدر القانون الخاص بانشاء صندوق الدين الموحد من ٩١ مليون جنيه لمصلحة الدائنين الفرنسيين قصيرى الأجل على حساب الدين البريطانى الموحد .

أبدى « داربى » امتعاضه لأن اسماعيل قبل المشروع الفرنسى .

ورفض تعيين مندوب بريطانى فى صندوق الدين .

ورفضت بورصة لندن التعامل مع بورصة باريس فى تنظيم الدين وامتنعت عن ادراج سندات الدين الموحد ، بين السندات التى تتداول فى بورصة لندن ، فاضطر الفرنسيون للتعامل مع البريطانيين .

وكان اهم ما نصح به « كيف » فى تقريره ضرورة تدخل اوربا فى شئون مصر واشرافها ـ اى اوروبا ـ على تنظيم مالية مصر .

* * *

زاد اهتمام فرنسا بمصر بعد انشاء صندوق الدين .

انشأ بنك « الكريدى ليونيه » فرعا له فى بور سعيد عام ١٨٧٦ .

وفرضت الرقابة الثنائية ـ البريطانية الفرنسية ـ على مالية مصر فى ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ . وأصبحت بريطانيا وفرنسا تشرفان على مالية مصر .

وخفض دين مصر من ٩١ مليون جنيه الى ٥٩ وخصص ٧٨٪ من دخل مصر عام ١٨٧٧ لسداد الديون رغم ان النيل وصل الى ادنى مستوى له خلال ١٥٠ عاما .

وجاء ذلك « باللورد كرومر » الى مصر فى ٢ مارس ١٨٧٧ .

* * *

ولكن ثمن الاسهم ساعد الخديو على شن حملة انتقامية من ١١ ألف جندى مصر فى الحبشة .

اصيب المصريون والأحباش بخسائر جسيمة فى حرب الحبشة فى المعارك التى جرت بين القوات المصرية برئاسة راتب باشا والأحباش برئاسة ملكهم « يوحنا » فى ٩ مارس ١٨٧٦ فى « قرع » .

عقد صلح بين الجانبين ضاع به أمل اسماعيل فى احياء امبراطوريته فى الجنوب وتحطمت سمعة الضباط الاتراك فى جيش اسماعيل .

وقدرت تكاليف حرب الحبشة بمليون جنيه على الأقل .

وفشل « جول باسترى » الذى انشأ البنك الانجليزى المصرى عام ١٨٦٢ والممثل السرى لبنك الائتمان العقارى الفرنسى - فى تدبير قرض للخديو .

ولم يستطع ثمن الأسهم انقاذ الخديو من الكارثة المالية إلا فترة ٥ شهور .

* * *

ان القناة كانت عاملا حاسما فى دخول بريطانيا الى مصر .

عدل « دزرائيلى » عند تشكيل وزارته عام ١٨٧٤ عن التدخل فى شئون مصر ، أو ضمان سنداتها ولكنه بعد ان رأى فرنسا تحاول « امتصاص » مصر مرة اخرى رأى أن يشاركها وينافسها ثم رأى ان يسبقها فانفرد بشراء اسهم الخديو فى قناة السويس .

وبعد زيادة ديون مصر اصبح محتوما قطع الرابطة بين مصر والامبراطورية العثمانية فان الاشراف النهائى على مصر انتقل الى ايدى المقرضين الأوروبيين والبنوك الأوربية .. خاصة وانه لم يعد لدى الخديو اى ضمان يقدمه للدائنين بعد بيع الأسهم .

وأصبحت حكومة بريطانيا تشرف مع فرنسا على مالية مصر نيابة عن

الدائنين ولمصلحتهم ثم لمصلحة بريطانيا التى تولت الاشراف وحـدها على سياسة مصر ايضا . . بعد الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢ .

* * *

وكان هناك عامل آخر دفع انجلترا لهذا التدخل .

وجدت انجلترا أن الحرب الأهلية اغلقت امامها سوق القطن الأمريكى . . وقد استطاعت مصر ان توفر لبريطانيا ما تحتاجه من القطن فأرادت بريطانيا الاستيلاء على مصر كمزرعة للقطن ايضا بالاضافة الى القناة كممر استراتيجى . . ثم شركة تجارية .

ولذلك أجمع رجال السياسة والمال والحرب والامبراطورية على تأييد التدخل الذى انتهى باحتلال مصر عام ١٨٨٢ اى قبل انقضاء سبع سنوات على حيازة اسهم القناة .

وتدخلت فرنسا ، بعد ٧٤ سنة ، مع انجلترا لتحارب مصر عام ١٩٥٦ عندما اممت القناة .

ولكن صفقة الأسهم وما تلاها من احداث جسام ادى الى ان يرفع الشعب شعار « مصر للمصريين »

* * *

ودخل بنك روتشيلد السوق المالى المصرى . .

قدم لاسماعيل ـ عام ١٨٧٨ ـ قرضا بـ ٨,٥ مليون جنيه مقابل اراضى « الدومين » الأراضى التى تنازلت عنها اسرة الخديو .

ولكن لم يدخل مصر من هذا المبلغ سوى ٥,٩٩٢,٥٠٠ جنيها فخسرت مصر ٢,٢٩٥,٠٠٠ عمولة وسمسرة ومصروفات .

واقترح اللورد ملنر « اثناء عمله وكيلا لوزارة المالية المصرية ان تقدم بريطانيا اربعة ملايين جنيه لبناء خزان اسوان كجزء من الأرباح التى حصلت

عليها من فائدة الأسهم وارباحها وارتفاع اسعارها ولكن الحكومة البريطانية رفضت بحث هذا الاقتراح .

وبعد ثلاثين عاما من شراء الأسهم قال اللورد « ادموند فيتز موريس » وكيل الخارجية البريطانية : « حددت هذه الصفقة العلاقة بين بريطانيا ومصر فقد اصبحت بريطانيا سيدة وادى النيل وحامية المصالح الإنجليزية فى مصر » .

وفى تقرير محفوظ فى وثائق مجلس الأمن القومى بمناسبة تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ قالت المخابرات الأمريكية :

« وضعت بريطانيا خطتها او عينهـا على مصر ، قبل انشاء القناة بزمن طويل ، ولكن نجاح هذه القناة وشراء الأسهم نشط اهتمامات بريطانيا » . .

* * *

ولا توجد صفقة جمعت بين السياسة والتجارة مثل عملية شراء اسهم قناة السويس .

تقررت العملية ، ونفذت بسرعة غير عادية .

خلال عشرة ايام حدد السعر ، ووقع العقد ، وسلمت البضاعة !

وبعد اسبوع واحد تنبأ احد الكتاب بالنتيجة المحتومة للصفقة .

قال « شارل مازار » فى مجلة « العالمين » الفرنسية يوم اول ديسمبر ١٨٧٥ :

« الصفقة عمل سياسى محض . . وهنا وجه الخطر فيه . . فاذا لم يكن فى ذاته احتلالا لمصر فانه الخطوة الأولى لهذا الاحتلال .

والآن وقد اصبح لإنجلترا عميل يحتاج الى ان تعطيه ـ ٤ ملايين جنيه ـ لتسوية ديونه فانها لن تتركه وشأنه . بل تراقب ماليته وتقرضه . وتبذل له المال من جديد وستطلب منه طبعا ضمانات وتأمينات اخرى » .

وحققت الأيام هذه النبوءة .

* * *

ونأتى لابطال الرواية . .

● « هنرى اوبنهايم » لم يحصل على لقب لورد كما كان يتمنى ومات عام ١٩١٢ وثروته نصف مليون جنيه .

البارون « ليونيل روتشيلد »

اراد أن يعين في مجلس اللوردات بعد أن قبل - كيهودى - في مجلس العموم .

ولكن دخول مجلس العموم يتم بطريق الانتخاب فالشعب هو الذى يقرر .

ولقب لورد تمنحه الملكة فيكتوريا .

وكانت الملكة دستورية أى أن رئيس الوزراء يرشح الاشخاص للحصول على اللقب والملكة توافق .

ولكن نفوذ الملكة فيكتوريا كان قوياً .

عرض « جلادستون » ، أثناء رئاسة الوزارة عام ١٨٦٩ ، على الملكة منح البارون « ليونيل » لقب لورد .

اعتذرت الملكة قائلة :

- تلك خطوة لا أستطيع الموافقة عليها ، وهى أن أجعل يهودياً في مجلس العمومات انها ستفسر تفسيراً سيئاً وتضر بالحكومة ضرراً بالغاً .

وظلت الملكة تعارض بحزم حتى تمت الصفقة واشترت أسهم القناة بأموال يهودى . . واستطاع دزرائيلي - اليهودى بقلبه والذى لم يعد يهودياً بدينه كما يقول مؤلف كتاب آل روتشيلد - أن يكسب ودها وتأييدها .

ومع ذلك مات البارون « ليونيل » عام ١٨٧٩ دون الحصول على اللقب رغم أن دزرائيلي كان لايزال رئيساً للوزراء .

واخيراً وافقت الملكة على منح ابن البارون - ناتانييل - لقب لورد فدخل المجلس في ٩ يوليو ١٨٨٥ بعد عشر سنوات من إتمام الصفقة .

● « فردريك جرينوود » لم يحصل على اعتراف بخدماته المجانية ولم يسع الى ذلك وربما لأن البعض اعتقد أن آخرين استغلوه لتحقيق أهدافهم .

مات « جرينوود » عام ١٩٠٩ فقيراً منسياً .

ولم تكتب صحيفة « التايس » النبأ إلا بعد يومين من وفاته .

نشرت الصحيفة يوم - ١٧ ديسمبر ١٩٠٩ - نبأ وفاة « جرينوود » أعظم الصحفيين فى هذا العصر وصانع مدرسة الصحافة الحديثة فى انجلترا .

ادوارد ستانتون القنصل البريطانى العام الذى أمضى عشر سنوات فى منصبه : أصدر اللورد داربى قراراً بنقله من منصبه واتهمه باهمال الدفاع عن المصالح البريطانية فى مصر لأن الخديو اسماعيل قبل المشروع الفرنسى لتوحيد الديون وجاء فيفيان قنصلا عاماً بدلا منه فى مايو ١٨٧٦ .

● « ادوارد ديرفيو » فى أواخر حياته خسرت شركته ٤٠٠ ألف فرنك واختلس صديق له ٩٠٠ ألف فرنك أخرى .

وفى عام ١٨٨٨ دفع ثروته لسداد ديونه .

وتبرع للكنيسة الكاثوليكية فمنحه البابا لقب كونت روما فى عام ١٨٨٠ .

ومات عام ١٩٠٥ وقد تجاوز الثمانين .. بعد أن خسر كل شيء .

● « فرديناند دلسبس » .

رفض رئيس بنك الائتمان العقارى الفرنسى مساعدة دلسبس فى أزمة شركة قناة بناما لأنه ظل حاقداً على ما جرى عام ١٨٧٥ . وأرغم رئيس البنك دلسبس على الموافقة على حل الشركة فى ٩ فبراير ١٨٨٩ .

وقرر القضاء الفرنسى فى فبراير ١٨٩٣ سجن فردناند دلسبس وابنه شارل خمس سنوات ، ولكن شارل وحده الذى سجن .

وألغت محكمة النقض الحكم لخطأ فى الاجراءات .

ومات « دلسبس » فى ٧ ديسمبر ١٨٩٤ نفس السنة التى حررت فيها أسهم الخديو من الرهن .

● الخديو اسماعيل : عزل بعد ٤ سنوات من اتمام الصفقة .

ضغطت فرنسا وبريطانيا على السلطان التركى عبد الحميد فوافق على عزل اسماعيل فى ٢٦ يونيو ١٨٧٩ .

ومات اسماعيل عام ١٨٩٥ بعد أن تم فك الرهن عن الأسهم وبدأت تدر أرباحاً ... لبريطانيا !

كان يمكن انقاذ الأسهم لو أن الخديو اسماعيل اعلن افلاسه مع سلطان تركيا، أو فى أعقاب افلاس السلطان.

وكان يمكن لمصر أن تحاول انقاذ الأسهم استناداً إلى أن السلطان عزل اسماعيل عام ١٨٧٩ واتهمه بالجنون ...

وبيان السلطان أعطى مصر الحق فى إلغاء كل تصرفات الخديو لو أن مصر عرضت هذه القضية على القضاء .. أو على محكمة العدل الدولية .. فان « المجنون » وحده هو يتصرف بهذه الطريقة عندما يرمى رأسمال بلاده.

ولو أن شيئاً من ذلك تم لتغير وجه التاريخ المصرى كله.

ولكن مصر لم تستطع ذلك، ولم تقدر عليه .. لم تجرؤ، لأنها كانت تحت الاحتلال البريطانى!

إن الأسهم بالنسبة للخديو كانت فترة لالتقاط الأنفاس لم تزد عن خمسة شهور ..

وكانت الأسهم بالنسبة اليه مجرد أوراق فيها حبر أسود .. بلا أرباح ومحرومة من حق التصويت فى الجمعية العمومية للمساهمين.

ولم يدرك الخديو اسماعيل أنه عندما وقع وزير ماليته العقد، فى يوم يتشاءم منه، إنما كان يوقع عقد تنازله عن آخر أعلام مملكته .. وآخر مجوهرات تاجه .. وتاج مصر!

فهرس

صفحة

١ ـ أفندينا ٣
٢ ـ بريطانيا تنتظر فرصة ٢١
٣ ـ صراع المصالح ٣٧
٤ ـ الثلاثـــــى ٥٧
٥ ـ المفاوضـــات ٧٣
٦ ـ أصبحت لك يا سيدتى ٩٣
٧ ـ آه . . لو كان يعـلم ١١٣
٨ ـ الطاووس يختال ١٣٥
٩ ـ دلسبس لكل العصور ١٥١
١٠ ـ صحفى وطنى ١٦٧
١١ ـ الكل يضارب . . على مصر ١٨٣
١٢ ـ عمولات . . وفوائد . . وأرباح ١٩٩
١٣ ـ التصفية ٢١٥
١٤ ـ آخر مجوهرات التاج ٢٣١

كتب للمؤلف

	الناشر
١ - حكايات صحفية	الناشر أخبار اليوم
٢ - الزواج سنة ٢٠٠٠	" " "
٣ - ولا عجيب الا الصين	" " "
٤ - دفاع عن الزوجات	" " "
٥ - تاريخ للبيع	" " "
٦ - سرقة واحة مصرية	" " "
٧ - حرب البترول	
المحاضر السرية لوزراء البترول العرب	" مجلة الاذاعة
٨ - الشعب والحرب	المكتب المصرى الحديث
٩ - التليفزيون	" " "
١٠ - التاريخ السرى لمصر	" " "
١١ - التاريخ السرى لمصر	
* (طبعة أكبر بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية)	" دار المعارف
١٢ - أصول الحكم	" " "
١٣ - الشيطان	" " "
١٤ - عندما يموت الملك	" " التعاون
١٥ - الصحافة قصص ومغامرات	" " أخبار اليوم

رقم الايداع ٤٤٠٨ / ١٩٨٢

الترقيم الدولى ×ـ٣٠٠ـ١٥٧ـ٩٧٧ ISBN



هذا الكتاب

باع الخديو إسماعيل أسهم مصر فى قناة السويس التى تملكها مصر إلى الحكومة البريطانية فى نوفمبر عام ١٨٧٥ .

بدأت المفاوضات وتمت الصفقة وسلمت البضاعة خلال عشرة أيام فقط .

وباع الخديو توفيق عام ١٨٨٠ حصة مصر فى أرباح القناة وبذلك حرمت مصر من الحصول على أية إيرادات من قناة السويس .

وقد تمت هذه العمليات كلها بطريقة سرية فلم يعرف شعب مصر أنه حفر القناة فى أرضه لينال الأجانب أرباحها .

وأدت ملكية بريطانيا للأسهم إلى غزو مصر عام ١٨٨٢ وإلى اشتراك بريطانيا وفرنسا فى الهجوم على مصر عام ١٩٥٦ دفاعاً عن قناة السويس عندما أممتها مصر فى ذلك العام .

إن الكاتب الصحفى محسن محمد يكشف فى هذا الكتاب أسرار الصفقات التى جردت مصر من أسهم القناة وأرباحها من خلال الوثائق السرية البريطانية والفرنسية والأمريكية .

ومن هذا الكتاب يعرف شعب مصر الحقائق الكاملة لأول مرة . .



الثمن ٢ جنيه